العالم الأمازيغي

ⵜⴰⵏⵎⴰ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

LE MONDE AMAZIGH

Amadalamazigh

www.amadalamazigh.press.ma

ⴰⵎⴰⴷⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476

العدد: 214 نونبر 2968 /2018 - Novembre - ⵏⵓⴱⴰⵎⴱⵔ - الثمن: 5 دراهم /Euro 1.5

الأمازيغية التونسية نهى قرين في حوار مع «العالم الأمازيغي»

أمازيغ سوس ينتفضون ضد «الرعاة الرحل»

«أشيوم» مقررة لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري تزور المغرب

«العالم الأمازيغي» تحرج «فرانس 24» بتونس

ⵓⵎⵓⴷⵉⵏ ⴷⵅⵓⵍ ⴷⵓⵏ
ⵓⵍⵏⵏⵓⵃ

ⵓⵎⵓⵎⵓⵓⵏ
ⵏⵏⵎⵓⵜⵓⴷⴰⵏ

ⵓⵓ 2 0 0 ⵎⴷⴰⵏ

ⵓⵓⵓⵓ ⴷⵅⵓⵏ ⵓⵓ 30 ⵍⵍⵓⴰⴷⵓ

ⵓⵓⵓⵜ ⵏⵏⵎⵓⵜⵓⴷⴰⵏ

ⵓⵎⵓⵏ ⵅ ⵓⵅⵏⵏⵓⵏ ⵓⵓⵎⵓⵏ, ⵓⵏⵜ ⵓⵜ ⵅⵅ ⵜⵉⵓⵓ ⵏ %50 ⵅⵅ ⵅⵎⵓⵓⵏ ⵍⵍⵓ ⵓ ⵅⵅⵅⵏⵓⵏ ⵓⵓⵎⵓⵓ

ⵅ ⵎⵅⵅⵓⵏ ⵅⵏⵜⵎⵅⵓⵏ, ⵓⵍⵍⵓⵏ ⵓⵜ ⵓⵅⵜⵓⵓ ⵏⵜ : www.iam.ma.

FIBRE OPTIQUE
MAROC TELECOM

-50%
ⵅⵅ ⵅⵎⵓⵓⵏ ⵍⵍⵓ

أمينة ابن الشيخ

مرحة لابد منها

تتبعنا جميعاً في الأيام الماضية موجة من الاحتجاجات التلاميذية الغاضبة التي عرفتها عدد من المدن المغربية والجزائرية على حد سواء. وقد كانت انتفاضة التلاميذ في المغرب ضد الساعة الصيفية الإضافية التي قررت الحكومة الاستمرار في العمل بها رسميا طوال السنة، أما في الجارة الشرقية الجزائر، فقد خرج تلاميذ وتلميذات عدد من المؤسسات التعليمية بمنطقة القبايل وبجايا والأوراس وغيرها من المدن، احتجاجا ليس ضد «الساعة» كتلامذتنا في المغرب، بل احتجاجا على دعوات معادية للأمازيغية ورافضة لتدريسها وتعميمها وإجباريتها في كل المؤسسات التعليمية بالجزائر.

ولا نستغرب طريقة احتجاجات التلاميذ في المغرب، وما صاحبها من السباب والشتائم في حق الحكومة والمؤسسات الوطنية عامة، وإطلاق العنان لمصطلحات قدحية، مسيئة للتلاميذ أنفسهم، لأنها تفضح المؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية التي تصر على تغييب القيم الإنسانية الأمازيغية وإقصائها بشكل كلي، ما ولد لنا جيلا بل أجيالا من فلذات أكبادنا بلا بوصلة ولا أفق ولا وعي هوياتي وثقافي ولا انتماء حضاري يفرض التحلي بالأخلاق والاحترام مما يدل عل إفلاس المنظومة التعليمية ببلادنا.

والواقع أن الساعة الإضافية لا تستحق كل هذا التهويل، لسبب بسيط، وهو أن هناك شعوبا في العالم لا ترى الشمس إلا ساعات معدودة في اليوم، ورغم ذلك تجدها في مقدمة الشعوب المتقدمة والمتطورة في العالم، صحيح قد نتفهم غضب تلاميذ وتلميذات القرى وبلدات المغرب المهمش، ممّن يبعدون عن المؤسسات التعليمية بالكيلومترات، بسبب غياب المدارس والطرق المعبدة والنقل المدرسي والتهميش والفقر وقلة ذات اليد.

ومن جهة أخرى فكان من الأجدر بالحكومة التي تتحجج بالتقرب من أوربا اقتصاديا بإضافة الساعة طوال السنة، أن تعمل على التودد لأوروبا باحترام حقوق الإنسان والمساواة والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتوزيع العادل للثروات، واحترام الحقوق اللغوية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الأمازيغي في وطنه الأم، دون تفضيل لغة وثقافة منطقة على أخرى، فالالتحاق بركب الدول والشعوب المتقدمة والمتطورة، ليس فقط بـ«ساعة زائدة أو ناقصة» بل باحترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا.

أما في الجارة الشرقية، الجزائر، فلا يسعنا إلا أن نصفق لهذا الوعي المتقدم جدا لدى التلاميذ والتلميذات و أولياء أمورهم، فأن يخرج التلاميذ ويشلوا عددا من المؤسسات التعليمية، تنديدا بمواقف معادية للغتهم وثقافتهم وهويتهم، وتأكيدا على ضرورة تدريس الأمازيغية أفقيا وعموديا في كل تراب الجزائر، ما هو إلا نتيجة الوعي الهوياتي الأمازيغي الذي يتزايد بشكل جلي عند الأجيال الصاعدة.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

ⵜⵓⵖⵓⵜ ⵏⵏⴰ ⵓⵓ ⴷⵜⵜⵓⵍ ⴰ ⵍⵓⵎⵎⴷ ⴰⵓ ⵜ
ⴷⵛⵜ ⵍⵓⵛⵛⵍ

Taghat nna ur itmun d wulli
ar t ict wuccn

بسبب «المغرب العربي»...
«العالم الأمازيغي» تحرج مدير "فرانس 24" بتونس

وقع مدير قناة "فرانس 24"، مارك صيقلي، في حرج عندما واجهه مدير نشر جريدة "العالم الأمازيغي"، رشيد راخا بسؤال مباشر حول استمرار وتمادي القناة الفرنسية فى استعمال مصطلح "المغرب العربي" كلما تتناول المواضيع الصحافية المتعلقة ببلدان شمال إفريقيا.

وأمام أزيد من 500 صحافي وصحافية من مختلف بلدان العالم، والمشاركين في أشغال المنتدى العالمي الأول للصحافة المنعقد بتونس، خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 نونبر الجاري، تحت شعار ":صحافة مفيدة للمواطنين؟"، وجه الراخا سؤاله إلى مدير القناة الفرنسية، مطالباً إياه بتغيير مصطلح "المغرب العربي" الذي تمادت القناة وصحافييها في استعماله، كلما يتناولون أخبار المغرب الكبير.

واعتبرا الرخا أن "المغرب لم يكن يوماً عربياً، ولن يكن كذلك مستقبلا"، على حد قوله، مشيراً في مداخلته المقتضبة إلى أن موطن أقدم إنسان في التاريخ، هو "أدرار ن إيغود" بالمغرب، بعد اكتشاف علماء آثار مغاربة وألمان بقايا للإنسان البدائي

العاقل "homo sapiens" يعود تاريخها إلى أزيد من 300 ألف سنة.

وذكر رشيد الراخا، مدير "فرانس 24 " برسالة خطية، سبق أن وجهها له في وقت سابق، بصفته رئيساً لمنظمة "التجمع العالمي الأمازيغي"، تطالب مدير القناة الفرنسية بتغيير المصطلح "الإقصائي والعنصري" الذي تستعمله فى تناولها للشأن المغاربي، واحترام التعدد الثقافي واللغوي للبلدان المغاربية وهوياتها الأمازيغية، وكذا احترام الدستورين المغربي والجزائري اللذين يعترفان برسمية اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية.

وهي الرسالة التي عاود الراخا تسليمها لمارك صيقلي شخصياً، خلال افتتاح أشغال المؤتمر العالمي الأول للصحافة، أمس الخميس 15 نونبر الجاري، بالمدينة الثقافية وسط العاصمة التونسية، وأمام حضور أبرز الصحافيين العاملين فى القناة الفرنسية، والمديعيين الذين يقدمون البرامج التى تتناول القضايا المغاربية.

وفي رده على سؤال مدير نشر "العالم الأمازيغي"، قال صيقلي أمام المئات من الصحافيين والصحفيات، إن "تغيير مصطلح "المغرب العربى" سوف يتسبب له في العزل من منصبه"!. مضيفا بطريقة تبين عدم رضاه على سؤال الأستاذ، رشيد الراخا، إن "أصل الإنسان هو لبنان"، باعتباره من أصول لبنانية.

من جهة أخرى، استغل الأستاذ رشيد الراخا، فرصة تواجد رئيس الحكومة التونسية، يوسف الشاهد، في افتتاح أشغال المؤتمر، وهنأه بالانتقال الديمقراطى الذي تعيشه تونس ما بعد الثورة.

هذا، وتشارك جريدة "العالم الأمازيغي"، وهي الجريدة الأمازيغية الوحيدة المختصة في الشأن الأمازيغي بالبلدان المغاربية، في أشغال المؤتمر العالمي الأول للصحافيين بتونس، إلى جانب مئات الصحافيين والصحافيات من مختلف بلدان العالم.

تونس: منتصر إثري

العاهل المغربي يقترح على الجزائر آلية سياسية مشتركة للحوار ويقول: «ندرك أن مصالح شعوبنا هي في الوحدة والتكامل والاندماج»

اقترح العاهل المغربي، الملك محمد السادس، على الجزائر «إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور من أجل تجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية»، داعيا «المسؤولين الجزائريين إلى الاتفاق على تحديد مستوى التمثيلية داخل هذه الآلية، وشكلها وطبيعتها».

وأكد العاهل المغربي في خطاب موجه إلى الشعب المغربي، بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين للمسيرة الخضراء، يوم أمس الثلاثاء 06 نونبر الجاري، أن «المغرب منفتح على الاقتراحات والمبادرات التي قد تتقدم بها الجزائر، بهدف تجاوز حالة الجمود التي تعرفها العلاقات بين البلدين الجارين الشقيقين». مضيفا أن «مهمة هذه الآلية تتمثل في الانكباب على دراسة جميع القضايا المطروحة، بكل صراحة وموضوعية، وصدق وحسن نية، وبأجندة مفتوحة، ودون شروط أو استثناءات».

وأوضح الملك محمد السادس إن هذه الآلية «يمكن أن تشكل إطارا عمليا للتعاون، بخصوص مختلف القضايا الثنائية، وخاصة في ما يتعلق باستثمار الفرص والإمكانات التنموية التي تزخر بها المنطقة المغاربية». مشيرا إلى أنها «ستساهم في تعزيز التنسيق والتشاور الثنائي لرفع التحديات الإقليمية والدولية، لاسيما في ما يخص محاربة الإرهاب وإشكالية الهجرة».

وقال الملك في خطابه:»بكل وضوح ومسؤولية، أؤكد اليوم أن المغرب مستعد للحوار المباشر والصريح مع الجزائر الشقيقة، من أجل تجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية، التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين». وأردف قائلا: «ندرك أن مصالح شعوبنا هي في الوحدة والتكامل والاندماج، دون الحاجة لطرف ثالث للتدخل أو الوساطة بيننا».

واستطرد قائلا:»غير أنه يجب أن نكون واقعيين، وأن نعترف بأن وضع العلاقات بين البلدين غير طبيعي وغير مقبول». مضيفا «يشهد الله أنني طالبت، منذ توليت العرش، بصدق وحسن نية، بفتح الحدود بين البلدين، وبتطبيع العلاقات المغربية الجزائرية».

وجدد العاهل المغربي التزام المغرب بـ «العمل، يدا في يد، مع إخواننا في الجزائر، في إطار الاحترام الكامل لمؤسساتها الوطنية». وقال الملك محمد السادس في خطابه:»اعتبارا لما نكنه للجزائر، قيادة وشعبا، من مشاعر المودة والتقدير، فإننا في المغرب لن ندخر أي جهد، من أجل إرساء علاقاتنا الثنائية على أسس متينة، من الثقة والتضامن وحسن الجوار».

من جهة أخرى، اعتبر الملك محمد السادس، أن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي ترتكز على الوضوح والطموح، ولم تكن فقط بهدف الدفاع عن قضية الصحراء المغربية، والتي تتقاسم معظم الدول الإفريقية موقفه بشأنها».

وأكد الملك في خطابه أن «عودة المغرب الإفريقية نابعة من الاعتزاز بالانتماء للقارة، والالتزام بالانخراط في الدينامية التنموية التي تعرفها، والمساهمة في رفع مختلف التحديات التي تواجهها، دون التفريط في حقوق المغرب المشروعة ومصالحه العليا».

وأشاد الملك «بالقرارات الأخيرة لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة بنواكشوط، وانسجامها مع المواقف والمبادئ الدولية ذات الصلة»، معتبرا أن «هذا الموقف البناء هو انتصار للحكمة وبعد النظر، وقطع مع المناورات التي تناسلت في رحاب الاتحاد الإفريقي، وأضاعت على إفريقيا وشعوبها وقتا ثمينا كان أحرى أن يوظف من أجل النهوض بالتنمية وتحقيق الاندماج».

و يرى العاهل المغربي في ذات الخطاب أن «تنزيل الجهوية المتقدمة يساهم في انبثاق نخبة سياسية حقيقية تمثل ديمقراطيا وفعليا سكان الصحراء، وتمكنهم من حقهم في التدبير الذاتي لشؤونهم المحلية، وتحقيق التنمية المندمجة، في مناخ من الحرية والاستقرار».

العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت
ابن الشيخ

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
كمال الوسطاني
منتصر أحولي (إثري)
• المتعاونون:
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
حميد ايت علي (افرزيز)
خديجة الصابري

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدولي: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalamazigh.press.ma
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SAPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH

* Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

إعداد: هيئة التحرير

على إثر الإعتداءات والهجومات التي تعرضت لها عدة مناطق بسوس من قبل ما يسمى بـ «الرعاة الرحال» التي وصلت إلى حد الإعتداءات الجسدية والتنكيل بالمواطنين وتصويرهم، وما خلفه ذلك من انتفاضة عارمة من طرف السكان المتضررين الذين نظموا سلسلة من الوقفات الإحتجاجية، على الصعيد الوطني، المستنكرة لما يتعرضون له في مناطقهم. وصلت ببعض المحتجين إلى حد اتهام السلطات المحلية بالتوطؤ مع «الرعاة الرحال» القادمين من أقصى الاقاليم الجنوبية. إضافة إلى استمرار سياسة نزع الأراضي من ملاكها الأصليون وضمها لما يسمى بـ «تحديد الملك الغابوي».

زد على ذلك مشروع قانون رقم 13.113 الخاص بتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية والذي خلف مجموعة من المواقف الرافضة والداعمة للمشروع.

ولأجل كل هذه الإشكالات وتسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بهذا القانون وانتفاضات قبائل سوس على الرعي الجائر، ارتأت جريدة « العالم الأمازيغي» تنظيم مائدة مستديرة بمقرها بالرباط، حول موضوع: «قانون الراعي والمراعي» بمشاركة أساتذة مختصين والمهتمين بالموضوع الذين تناولوا تفاصيل هذه الإشكاليات.

«قبائل سوس» تنتفض ضد قانون «المراعي» و «الرعاة الرحال»

المشكل الأساسي في القضايا المرتبطة بملكية الأرض هو مشكل تشريعي

أكد الناشط الحقوقي والمحامي بهيأة الرباط، عزيز رويبح، أن المشكل الأساسي في القضايا المرتبطة بملكية الأراضي الجماعية، هو مشكل تشريعي.

وأضاف رويبح في مداخلته خلال مائدة مستديرة حول «قانون الرعي والمراعي» نظمتها جريدة «العالم الأمازيغي»، مساء يوم الجمعة 09 نونبر 2018، أنه رغم مرور أزيد من 60 سنة على استقلال المغرب، إلا أن هذا الأخير لا يزال يفتقر لمنظومة شاملة تتضمن قوانين ومؤسسات من شأنها ضمان حق الملكية كحق فردي وجماعي.

وشدد رويبح أن حق الملكية من الحقوق الأساسية المقدسة المكفولة في الدستور والمواثيق الدولية، بما في ذلك ما يترتب عنه من نتائج وإشكالات، تتعلق بحدود حق الملكية، وكيفية التصرف فيه، ومسؤولية الدولة باعتبارها الضامن لهذا الحق.

وأشار ذات المتدخل إلى أن الدولة تخطو أحيانا خطوات تمس بحق الملكية، «حيث أن مجموعة من المواطنين المغاربة يعانون من عدة مشاكل مرتبطة بحق الملكية، والدليل هذه الأحداث الأخيرة المتعلقة بالرعي الجائر، التي تأكد أن المواطنين في المغرب يعانون فعلا من المشاكل المرتبطة بحق الملكية».

وأضاف أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية تزيد من تأزيم هذه الوضعة، «إذ بالرغم من كون هذه المشاكل تبدو جديدة، إلا أنها في حقيقة الأمر ناتجة عن تراكمات تاريخية، ونحن الآن نجني ثمارها».

وأكد ذات الناشط الحقوقي أن الأصل هو حرية التملك، والملكية الفردية للأشخاص وليس للدولة، مشيرا إلى أن الواقع يثبت أن 75 في المائة من الأملاك هي في ملك الأفراد، بينما لا تتجاوز أملاك الدولة 25 في المائة، بما في ذلك الملك العام والملك الخاص، وبالتالي فالأصل هو أن غالبية الأملاك تعود للأفراد والجماعات وليس للدولة».

وأضاف عزيز رويبح أن كل القوانين المرتبطة بملكية الأراضي في المغرب، إضافة لكونها تعود للحقبة الاستعمارية، وتعرف تضاربا وتناقضا، وعدم انسجام فيما بينها، في ظل غياب مدونة تشريعية خاصة بملكية الأراضي، مطالبا المؤسسة التشريعية بتدارك النقص الحاصل في هذا المجال.

وأشار رويبح إلى أن هذه الفراغات الموجود على المستوى التشريعي، هي التي تسبب هذا الألم وهذه المعاناة بالنسبة للمواطنين، بما في ذلك انعدام الاستقرار، وفقدان

عزيز رويبح

الارتباط بالأرض، الذي عوض أن يكون مصدرا للافتخار وسببا من أسباب التنمية، يصبح مصدرا للمعاناة، ويبدأ المواطنون بالتشكيك في الاستقرار، وفي تصرفات الدولة، خاصة فيما يتعلق بمسألة التحديد الغابوي، نظرا للتعقيدات التي تعرفها المساطر القانونية المرتبطة بهذا المجال.

وأكد رويبح أن اليد الطولى في هذه المساطر تعود للدولة، وليس للأفراد ولا الجماعات، ولا تؤخذ فيها بعين الاعتبار لا أعراف ولا تقاليد المواطنين، «بمعنى أن مسطرة التحديد الغابوي هي مسطرة فضفاضة، وطويلة، وتشكل فيها الدولة عنصرا رئيسيا».

واستنتج المحامي رويبح أن هذا الإشكال سيبقى مطروحا في المغرب، «خاصة وأن المشكل أصبحت له أبعاد خطيرة، حيث أنه لأول مرة في تاريخ المغرب يأتي مواطنون من الجنوب للاحتجاج في العاصمة على مآسي مرتبطة بالأرض في الجنوب»، مشيرا إلى أن الوقفة التي نظمت أمام البرلمان يوم 26 أكتوبر الماضي تحمل دلالات رمزية قوية، بما في ذلك غياب العدالة المجالية، وغياب مسؤولية الدولة على مستوى هذه الجهات والأقاليم».

وأكد رويبح أن الدولة تتحمل كامل المسؤولية في هذه القضية، نظرا لانعدام القدرة لدى الجماعات على اتخاذ قرارات جريئة والمساهمة في حل الإشكالات المرتبطة بالأرض، لا من الناحية القانونية، ولا من حيث وزنها في علاقتها بالدولة، بكونها تحت وصايتها، لكنها في المقابل، يضيف رويبح، تتحمل جزءا كبيرا من وزر هذه المشاكل، نظرا لكونها في مواجهة مباشرة مع المواطنين، باعتبارها ممثلة لهم.

وتبقى الدولة حسب رويبح، ذلك الإطار الذي يكون أحيانا طرفا وسببا في المشاكل المرتبطة بالأرض، التي يعانيها المواطنون، بحيث أصبح من الضروري تسطير قوانين واضحة وتدقيق المفاهيم، حتى لا يبقى المجال مفتوحا أمام الرعاة الرحل الذين يعتبرون كل أرض فارغة من السكان، «أرض مولانا» فيستحوذون عليها، وكذلك الشأن بالنسبة للفراغات القانونية المرتبطة بأراضي الجموع، أراضي الكيش، والأراضي السلالية».

وأشار رويبح إلى أن الإشكال الأكبر في ذلك كله، هو العقارات غير المحفظة، لأن الأصل في كل هذه المشاكل يعود لمسألة التحفيظ العقاري، وذلك راجع بالأساس، حسب رويبح، لأن المواطنين كانوا مطمئنين لأعرافهم وتقاليدهم، وللعلاقات البينية التي كانت تربط السكان والجماعات، وبالتالي لم تكن تطرح عليها هذه الإشكالات التي تطرح اليوم.

وأشار الناشط الحقوقي إلى أن مشاكل الرعي الجائر ما دامت تتعلق بنزاعات بين مواطنين مغاربة متساوين أمام القانون وينظمهم الدستور، فإننا نتحدث بالتالي عن دور الدولة في هذه القضية، المتمثل في ضبط المجال بشكل عقلاني وقانوني ومؤسساتي، موضحا أن تصرفات هذه الأخيرة تعطينا فعلا وضعا غير عادل وغير منصف يؤدي إلى تضرر الكثير من المواطنين.

وأكد المحامي بهيأة الرباط أنه لا يمكن الاستهانة بقانون المراعي الذي سنته المؤسسة التشريعية باعتباره يتوفر على عدد من جوانب وآليات الضبط، لا على مستوى التعريفات، ولا على مستوى المؤسسات الموجودة، مسجلا أن ما يعيب هذا القانون هو إحالته على الكثير من المراسيم التنظيمية، إضافة إلى تغييب الجماعات المحلية التي كان بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في ضبط مجال نفوذها الترابي.

وخلص رويبح إلا أنه في ظل غياب إشراك المجالس الجماعية في تدبير القضايا المرتبطة بالأرض، ستبقى الدولة هي المتحكم الوحيد في هذا المجال، من خلال أعوانها في العمالات والسلطات المحلية.

وما عدا ذلك أشار رويبح إلى أن القانون الحالي يشكل فارقا كبيرا مقارنة بما كان عليه الوضع في السابق، مضيفا أن تفعيل القانون رهين بإرادة الدولة، من خلال إحداث مؤسسات ولجن حكومية وقضائية تسهر على هذا الجانب، بدل أعوان وموظفي وزارة الداخلية، حتى تتمكن الدولة من استرجاع ثقة المواطنين فيها.

* كمال الوسطاني

قانون تنظيم الرعي والترحال.. استجابة لمطلب كان ولايزال ملحاً !

ارتباطاً مع موجة الإحتجاجات التي انخرط فيها أهالينا في الأسابيع الأخيرة حول اعتداءات ممتهني الرعي الجائر ، وحيث أنه لا أحد يمكنه أن يجادل في الحقوق المشروعة للساكنة في العيش في أمان واطمئنان مع حفظ كل حقوقهم الدستورية، وتفاعلاً مع بعض التدوينات والتعليقات التي تلمح إلى تحميل طرف معين وزر ومسؤولية هذه الظاهرة ، أتقاسم مع الأصدقاء محتوى توضيح كان موضوع تعليقي على تدوينة من بينها:

وزارة الفلاحة التي قد يتم التلويح بمسؤوليتها، التزمت وتفاعلت منذ 2011 مع الظاهرة التى بدأت في الإستفحال منذئذ !

المتضررون حينذاك كانوا يشتكون والمسؤولون يتدرعون بغياب إطار قانوني لتنظيم القطاع ولردع الإعتداءات!..

بناء على ذلك الوضع، كان هناك التزام صريح من طرف وزير الفلاحة (في إطار تعاقد سياسي سنة 2011) بتأطير القطاع قانونياً وتنظيمياً .. وهو ما شرع فيه منذ 2013 بتنظيم مناظرة علمية تشاورية بأكادير كانت مخرجاتها مسودة لمشروع قانون راج تداوله بالبرلمان طيلة سنتين من الولاية التشريعية الماضية و تقدمت جميع الفرق البرلمانية أغلبية و معارضة بتعديلات همت أكثر من ثلثي مواده ولتتم المصادقة عليه بالإجماع (أقول بالإجماع وليس الأغلبية) في ماي 2016.

هذا القانون يقارب ممارسات الرعي والترحال من مختلف جوانبها و يعيد التأسيس لنظام يحفظ أساساً حقوق الساكنة و يؤطر المجال بروزنامة من الجزاءات المعدة للمخلين بالضوابط !

كانت هناك تخوفات من عدم تفعيل القانون نظراً لربطه بعدد كبير من النصوص التطبيقية

(بين مراسيم وقرارات وزارية) ، إلا أن مجهوداً وحرصاً استثنائيا جعلها تخرج كلها تباعاً وتُوج استكمالها بانعقاد اللجنة الوطنية (شتنبر الماضي)كأعلى هيأة للحكامة منصوص عليها في القانون المصادق عليه.

الآن، بعد استكمال هذا المسار الشاق والمعقد ، يحق لنا أن نفتخر بهذا الإطار الضبطي الذي بدونه كان احتواء الظاهرة مستعصياً و كان غياب قاعدة قانونية واضحة إزاءها دريعة للمعتدين والسلطات على حدٍّ سواء!

ما علينا ترقبه الآن وتتبعه والمطالبة به هو التفعيل و الأجرأة بعد انعقاد اللجنة الجهوية

عبد الله غازي*

برئاسة السيد الوالي!!!

بخصوص معرض المراعي بتزنيت والذي تنظمه وزارة الفلاحة للسنة الثالثة وتشرف جمعية محلية على زاوية تنشيطية موازية ، ومعرض يهم إجمالا قطاع تربية المواشي والرعي والترحال كممارسات سوسيو اقتصادية لها وقعها في المجتمع والإقتصاد ؛ ثم كذلك مكون ثالث هو فضاء للورشات والتكوينات والندوات كان مجالاً خلال الدورات الثلاثة لمناقشة القانون وخصوصا للإشراك والتملك المشترك في تنزيله التنظيمي وأجرأته الميدانية !

فكيف لأي عاقل أن يربط المعرض لا بتشجيع الرعي الجائر أو بالتطبيع مع الترحال المجحف دون أي أساس أو منطق؟..المعرض يقام بتيزنيت للأسباب التالية:

- باعتبار تيزنيت كانت منطلقاً (سنة 2011) لأول شرارة احتجاجية ضد الظاهرة و منها أسس التعاقد السياسي حول إعداد قانون يؤطر الرعي والترحال!؛ وبالتالي تم استحضار رمزية تيزنيت من هذا المنطلق!
- توفير سياق وفضاء لتوضيح وتقاسم مكونات الترسانة القانونية والتنظيمية وكذا تيسر الإستفادة من برنامج تنمية المراعي المنجز وفق مقاربة تنموية دامجة؛
- وبالتبعية (à titre accessoire) كفرصة لتنشيط المجال ثقافياً وفنيا ورياضيا من خلال برنامج موازي يعد لهذا الغرض من طرف جمعية محلية.

وأخيراً أقول أن الجميع مدعو للترافع سواء مؤسساتياً أو بوسائل الإحتجاج المدني الأخرى قصد التصدي لكل ما من شأنه أن يشكل ضرراً على الوطن والموطن و المواطن !..فقط لا مجال للإفتراء عن قصد أو بدونه ، ولا مجال لنظرية المؤامرة في تفسير كل هذه الظواهر.

خصوصاً حذاري ثم حداري من التشفي بجلد الدات اعتقاداً أن من البطولة توجيه الطلقات صوب أقدامنا عوض التعبئة الجماعية لمواجهة موطن الداء!

الطرف الذي نريد تحميله مسؤولية الوضع إيحاء وتلميحاً ، يجدر بنا تقدير وفائه للتعاقد السياسي مع إقليم تيزنيت واستحضار التزاماته الموضحة أعلاه وكذا في مجالات تنموية عديدة أذكر منها رقمين يهمان انجازات غير مسبوقة في السبع سنوات الماضية بالإقليم : أكثر من 400 كلمتر من الطرق والمسالك أنجزت وتم من خلالها فك العزلة عن مناطق عديدة؛ ثم شمول عملية التحفيظ الجماعي لأراضي 11 جماعة قروية من أصل 23 تم بموجبها تحفيظ زهاء 135 ألف هكتار بالإقليم مقابل بعض عشرات الهكتارات قبل 2012!

* نائب برلماني عن إقليم تزنيت

حسناوي.. نرفض «قانون المراعي» وتنزيله يُشكل انتكاسة كبرى لمنطقة سوس

أكد حمو حسناوي، ممثل منظمة «إزرفان» في تنسيقية «سوس ماست»، أن « القانون المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية و المراعي الغابوية، قانون غير مقبول لأنه لم تراعى فيه المقاربة التشاركية مع المجتمع المدني». واعتبر أن تنزيله «سيشكل انتكاسة كبرى لمنطقة سوس».

وأضاف حسناوي عبر مداخلته، في مائدة مستديرة نظمتها جريدة «العالم الأمازيغي» الجمعة 09 نونبر الجاري، بالرباط، حول موضوع: «قانون الراعي والمراعي»، أن هذا القانون «أتى كغطاء لشرعنة استغلال الأراضي المجردة من السكان و القبائل وتزكيته للطابع الغابوي على الأراضي المنتزعة منها»، مشيرا إلى أن قانون المراعي «يمنح الحماية القانونية لمافيات الرعي ولم يدرج ضمن بنود عقوباته بنودا واضحة لحماية الملكية الخاصة، وهو قانون لا يراعي الأعراف المتوارثة في هذا الباب والتي تميز بين أراضي الأفراد و أراضي القبيلة بل يشرعن ضم أراضي القبائل إلى ما يسمى بـ «الملك الغابوي» على حد قوله.

وأشار المتحدث في معرض مداخلته إلى أنه «قانون سيتعرض ككل القوانين للتلاعب في قراءة بنوده وسيمنح شرعية الرعي للمافيات الريعية التي فصل على مقاسها». وفق تعبيره، معبراً عن تخوفه من أن يكون القانون المذكور «غطاءا شرعيا للاستيطان وتفويت أراضي السكان الأصليين للخليجيين في سوس وباقي المناطق وهو ما يهدد بتغيير معالم المنطقة الديموغرافية و الثقافية، خصوصا أنهم يتحدثون عن بناء المساكن والمدارس وهي مقومات للاستيطان و ليس للترحال».

كما تساءل حسناوي عن الوضعية القانونية للمندوبية السامية للمياه والغابات التي تعتمد كيد طولى لتجريد السكان و القبائل من أراضيهم ونتساءل أيضا عن كيفية تفويت هذه الأراضي و الثروات التي تحتضنها خارجيا وباطنيا خصوصا أنها لا تدخل عائداتها ضمن أموال الخزينة العامة ولا تدخل في الميزانيات الحكومية، وهو شيء غير مفهوم حيث أن كل من الحكومة و البرلمان لا يراقبان هذه المؤسسة التي تعيش حتى خارج أحكام السلطة القضائية بحيث أنه صدرت ضدها أحكام عديدة لم يتسنى لها التنفيذ». يورد المتحدث

واستطرد الكاتب العام لـ «منظمة إزرفان»: «هذا القانون يمنح صلاحية منح الرخص لجهات لا علاقة لها بالشأن المحلي للمجال الترابي المعني به، بل يقصي تماما الجماعات المحلية من أي دور وهو ما يطرح علامات استفهام كبرى، ونحن نرى في القانون ضربا عرض الحائط لتوصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة والتي دعت الدولة إلى وقف الهجوم على الملكية ونزع الأراضي وتهجير السكان، ووضع خطط تنموية للمناطق الأمازيغية المهمشة ومحو الفوارق بين الجهات والمناطق والعمل على احترام التعدد الثقافي».

وأبرز المتحدث في سياق مداخلته أن هذه «الأمور كلها تزكي مجددا بغطاء القانون، الذي يجيب بجانب سياسات المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر عن سبب الفشل المعلن من أعلى سلطة بالبلاد للنموذج التنموي، بحيث أنه لا يمكن لأي نموذج تنموي أن يضمن النجاح في ظل عدم استفادة المناطق من ثرواتها الطبيعية، وهو ما يقتضي مراجعة وضعية هذه المندوبية بالأساس، التي أصبحت تشجع التصحر أكثر من محاربته بسماحها للرعي الجائر في المناطق التي تعتبرها غابوية وهو تناقض صارخ يعكس عدم وضوح توجهها ومخططاتها التي تثير ريب الساكنة الأصلية».

وطالب الحسناوي بـ «إلغاء الظهائر الاستعمارية والمراسيم المؤسسة عليها وإعادة الأراضي المجردة من الأفراد و القبائل واحترام أعرافها ومجالها الجغرافي التاريخي باعتبارها محمية بنصوص القانون الدولي وبنود الإعلان العالمي للشعوب الأصلية، و إلغاء جميع المراسيم التي يتم بموجبها نزع الأراضي». كما انتقد قانون المراعي الجديد، معتبرا أن بعض «بنوده تزكي حماية الرعاة على حساب السكان الأصليين ولم يحدد أية عقوبات لمنتهكي الملكية الخاصة ويشرعن اعتبار الأراضي التي جرد منها الأفراد والقبائل مجالات غابوية و رعوية وتهيئها كمستوطنات للرعي الريعي ولتوطين الخليجيين». معتبرا أن «تنزيل هذا القانون سيشكل انتكاسة كبرى لمنطقة سوس، ويهدد بتغيير معالمها لأنه لم يأخذ أعرافها وتقاليدها بعين الاعتبار ولم يراعى أية مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني في وضعه».

كما طالب الفاعل الأمازيغي، النواب البرلمانيين بالضغط لإلغاء كافة المراسيم «الاستعمارية» التي يتم بموجبها نزع الأراضي من السكان الأصليين وتفويتها للملك الغابوي، واستباحة ما تبقى من الرعاة الرّحل الذين يعيثون في الأرض فسادا» على حد تعبيره.

* منتصر إثري

خالدي.. «ظواهر مشينة» عجّلت بإخراج القانون الجديد للمراعي

أكد الفاعل الجمعوي بتزنيت، حسن خالدي، أن التعجيل بإخراج «القانون الجديد للمراعي 13_113» سببه «بروز ظواهر مشينة عكرت صفو العلاقات المتجذرة في التاريخ التي لعب فيها إقليم تزنيت دورا مهما في تحركات الرعاة الرحل منذ القديم باعتباره نقطة مرور من الجنوب نحو الشمال والعكس»، هذه العلاقة التاريخية مع الرحل، يقول خالدي، «كانت مبنية على توافقات وأعراف وإجراءات عملية تنظيمية كادت أن تكون قريبة لعلم إدارة المراعي منها : «العرف والاتفاقيات حول المرعى واستغلال المياه، وتحديد الممرات (أسكا) ومراقبتها عن طريق (انفلاس أو انفكورن)، وتحديد مكان ومدة المكوث، وتنظيم العلاقات التجارية عبر الأسواق المحلية، واحترام المجالات المغلقة (اكدال، أوقات الجني ومناطق الحرث.....)».

وأضاف خالدي في معرض مداخلته بالمائدة المستديرة لـ«العالم الأمازيغي» حول موضوع «قانون الراعي والمراعي» مساء الجمعة 09 نونبر الجاري، أن هذه «الظواهر المشينة» أدت إلى « اختلالات في الأنظمة الرعوية التقليدية وظهور خلافات بين الرعاة الرحل والساكنة المحلية تعدت إلى الفعل الإجرامي والتهديد».

مبرزا أن «دراسة تمت حول المراعي بجهة سوس ماسة، تبين من خلالها وجود متغيرات مؤثرة على نظام الارتحال أدت إلى هذه النتائج السلبية ويمكن تحديدها في:

* تنامي النشاط البشري والتوسع على حساب المراعي التقليدية (الزراعة، العمران ....)
* تطوير أساليب البحث عن المراعي وطرق الترحال باستعمال (الهاتف GPS ، التنقل الشاحنات، .....
* انحصار المجال الزراعي التقليدي بفعل الجفاف (مناطق الحرث التقليدية)
* تحول النشاط الرعوي إلى استثمارات لجني الأرباح دون مراعاة الجانب السوسيواقتصادي
* تقلص النشاط الرعوي المحلي بسبب انخفاض مردودية القطاع نتيجة الجفاف وغلاء الأعلاف».

وأوضح المتحدث أن «هذه المعطيات وغيرها ذات الصبغة العلمية والتقنية، هي التي عجلت بخروج برنامج تنمية المراعي وتنظيم الترحال كحل ناجع لهذه ا لمعضلة » ، مشيرا إلى أن «هذا البرنامج كما هو ملخص في عنوانه يرتكز في شقين، على تنمية المجالات الرعوية وتقوية بنيتها التحتية لتستجيب لمتطلبا ت مربي الماشية مما يجعلهم في استقرار دائم كل في جهته»، وفي حالة ضرورة التنقل لدواعي الجفاف، يتم تنظيم الترحال الرعوي عن طريق التراخيص».

وأبرز خالدي أن برنامج تأهيل وتنمية المجالات الرعوية يتكون من عدة تدخلات منها: «تنظيم مربي الماشية في إطار قانوني (جمعية أو تعاونية ممثلة لهم) وتقوية القدرات في مجال تربية الماشية وإدارة المراعي»، و «تهيئة المجالات الرعوية المتدهورة والقيام بعملية إراحتها من اجل التجدد مع تعويض مستغليها من مربي الماشية أثناء فترة الإغلاق بالشعير كعلف لماشيتهم، كما يتم إعادة غرس المناطق المستهلكة والتي تأثرت بشدة نتيجة الرعي الجائر. هذه التدخلات تصاحبها عملية إحداث وتجهيز نقط الماء لإرواء الماشية دون إغفال تهيئة وتسهيل الولوج من والى المجالات ببناء المسالك القروية»، إضافة إلى «التنمية السوسيواقتصادية والتي تراعي كرامة مربي الماشية بالسعي لتحسين ظروف عيشهم بتوفير فضاءات تتوفر على وسائل الإقامة الأساسية بالإضافة إلى توفر سيارة إسعاف والنقل المدرسي».

وأضاف خالدي في معرض كلامه أن «هذا البرنامج لا يمكنه أن ينجح إلا بوجود قانون ينظم عملية الرعي والترحال يكون منهجا وملاذا شرعيا وقانونيا عند الحاجة، هذا ما تم بصدور القانون الرعوي الجديد 13-113 والذي تناول في فصوله 47 كل ما له علاقة بالمراعي والرعي والترحال، مجزأ إلى سبعة أبواب مفصلا في بدايته المفاهيم والتعريفات الأولية للمصطلحات وكذا المجالات الرعوية، ليتناول في جزئه الثاني الأجهزة المشرفة على تدبير المراعي والتنظيمات المهنية وكذا التراخيص وشروط ممارسة الترحال الرعوي ليخلص في جزئه الأخير إلى المساطر والمخالفات والعقوبات الزجرية وكيفية التعاطي معها».

واستطرد المتحدث :»كفاعل جمعوي متبع ومطلع على النشاط الرعوي، أجد أن هذا القانون سيكون البلسم الشافي والحل الناجع لكل هذه المشاكل، خاصة انه يعطي كل الصلاحيات لأجهزة مركبة ممثلة للإدارات ذات الصلة والغرف المنتخبة والمهنيين وذوي الحقوق في المجالات الرعوية من اجل اتخاذ القرارات وتدبير المجالات الرعوية»، كما أن عملية الرفع من مقومات المجالات الرعوية عبر ربوع المملكة، يضيف، «سيمكن من ضمان الاستقرار لكثير من ممتهني الترحال الرعوي لما له من كلفة زائدة على ميزانية مربي الماشية، كما أن الترخيص بالتنقل سيكون بمثابة أداة للتحكم في تدفقات الرعاة الرحل وكذا وجهتم وعدد ماشيتهم مما يمكن المشرفين على القطاع من حسن تدبيره بعيدا عن الفوضى والعشوائية التي كان يعيشها» على حد قوله.

وأشار الفاعل الجمعوي بمنطقة تيزنيت إلى أن «آفاق خلق تنمية مجالية مبنية على دعم وتشجيع التنظيمات المهنية (التعاونيات النسائية بالخصوص) من اجل تحويل، تلفيف وتثمين المنتجات المرتبطة بالأرض باستغلال الثروات الطبيعية يبقى ضعيفا لعدة أسباب، ويمكن أن نثمن عمل هذه التعاونيات كحاملات لمشاريع تنموية مؤثرة اقتصاديا على أحوال العوائل بشكل ايجابي».

وأضاف أن «استغلال المجال الطبيعي يبقي محتشما لوجود عراقيل تحول دون التعاطي الأمثل مع هذا المكون، فالغطاء النباتي تعرض للاجتثاث بسب الرعي الجائر بعدما تأثر سلبا بتوالي سنوات الجفاف، لتنضاف إليها الممارسات السلبية للاستغلال العشوائي من طرف وسطاء بعيدين عن ميدان تثمين الأعشاب، دون اغفال القوانين المفروضة على الاستغلال والتي تحتم على التعاونيات إبرام اتفاقيات مع المندوبية السامية للمياه والغابات من اجل نيل تراخيص الاستغلال والتي تحدد المجال الجغرافي والمساحة المطلوبة والكمية المسموح جنيها سنويا». مشيرا إلى أن «هذه الإجراءات تعتبر عقبة أمام التعاونيات لعدم استئناسها بالإجراءات الإدارية وعفوية تناولها لنشاط الاستغلال بعيدا عن التراخيص والضبط والمراقبة».

وبخصوص شجر الأركان، أكد خالدي أن «حاله يدعو للتدخل العاجل لإنقاذه من الممارسات الخاطئة المؤدية لانقراضه. فالشجرة تستغل من طرف الرعاة الرحل بجني ثمارها والرعي بها مما يحرم ذوي الحقوق من استغلالها زد على الممارسات الخاطئة التي يتم بها جني المحاصيل بالإسقاط قبل أن تينع مما يتسبب في القضاء على النتاج المقبل للشجرة والتأثير السلبي على جودة وكمية الزيت المنتجة».

«خلاصة فالارتباط بالأرض له خصوصيات وجب احترامها، هذه الخصوصيات تستمد شرعيتها من الإنسان بحمولته التاريخية ووجوده على هذه الأرض، وأي اقتراح يجب أن يأخذ بعين الاعتبار رمزية الأرض والشجرة كمكونين متلازمين ناضل من أجلها الإنسان وما يزال مع احترام الضوابط القانونية التي تهدف إلى عقلنة الاستغلال والحيلولة دون تدهوره» يورد ذات المتحدث.

وشدّد حسن خالدي على ضرورة «وقفة تاريخية إزاء الرعي الجائر وما خلف من تبعات سلبية تفاقمت إلى درجة الإجرام، والذي بدأ البعض ينظر إليه كآفة حلت بالمنطقة واتت على الأخضر واليابس».

*منتصر إثري

التجمع العالمي الأمازيغي يساند مسيرة "أكال" بالدار البيضاء ويدعو لوقف اعتداءات الرّحل ونزع أراضي السكان الأصليين

تابع التجمع العالمي الأمازيغي ـ المغرب ـ عن كثب التطورات الخطيرة والمتزايدة التي تعرفها عدد من مناطق سوس، والمتعلقة بالهجومات والاعتداءات المتكررة على الساكنة المحلية، واستباحة ممتلكاتهم الزراعية وحقولهم الفلاحية من طرف ما يسمى بالرّعاة الرحل الذين يعبثون بأراضي السكان ويفرضون ما يشبه "قانون الغاب" على الساكنة، عبر ممارسة أفعال مشينة ذهبت إلى اغتصاب فتاة و قتل مواطن وتخريب ممتلكات واختطاف كل من يدافع عن أراضيه وتجريده من ملابسه وتصويره في مشاهد مقززة، تستدعي تدخلا عاجلا من طرف السلطات المعنية التي تمارس إلى حدود اليوم سياسة صم الأذان وغض الطرف.

كما تابع التجمع العالمي الامازيغي استمرار سياسة نزع الأراضي من القبائل الأمازيغية، بحجة ما يسمى بـ"تحديد الملك الغابوي" وتفويتها في عدد من المناطق لمعمرين خليجيين، قصد تشييد قصورهم ومحمياتهم الخاصة، مقابل تفقير الساكنة المحلية وتهميشها، وهي سياسة تروم إلى تهجير الساكنة المحلية ودفعها لمغادرة أراضيها وممتلكاتها. وهي السياسة التي لم تتوقف رغم كل التوصيات الأممية والمطالب الملحة للقبائل التي انتفضت في عدد من المناطق، خاصة في سوس والأطلس المتوسط والريف والحوز والجنوب الشرقي، وكلها مناطق تعاني يوميا ضد السياسة الممنهجة من طرف الدولة لنزع أراضيهم وضمها لما يسمى بـ "الملك الغابوي".

وفي هذا الصدد، عبر التجمع العالمي الأمازيغي عن دعمه ومساندته للمسيرة الوطنية الاحتجاجية التي دعت إليها "تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة" المزمع تنظيمها يوم 25 نونبر المقبل بمدينة الدار البيضاء انطلاقا من ساحة الأمم المتحدة.

ودعا، في بيان له، كافة الإطارات وفعاليات الحركة الأمازيغية وتنسيقيات وجمعيات المجتمع المدني بمختلف المناطق، التي تعاني من سياسة نزع الأراضي واعتداءات الرّعاة الرّحل، وكل الإطارات الديمقراطية للمشاركة في "مسيرة الأرض" وإنجاحها.

* يطالب الدولة المغربية بوقف سياسة نزع الأراضي من القبائل الأمازيغية والسعي إلى تهجيرهم من قراهم وبلداتهم تحت مبررات "تحديد الملك الغابوي". والتدخل لوضع حد لاعتداءات وهجومات الرّعاة الرحل على ساكنة سوس.

*يطالب بفتح تحقيق جدّي ونزيه في الاتهامات الموجهة للسلطات المحلية و الإقليمية بالتواطؤ والتستر على اعتداءات الرعاة الرحل وهجوماتهم المتكررة على السكان وممتلكاتهم، والتجاهل المستمر للشكايات التي يتقدمون بها لدى السلطات المعنية.

ويحمل مسؤولية استمرار نزع أراضي القبائل الأمازيغية بالمغرب، للحكومة والبرلمان المغربيين الذين يقع على عاتقهما تغيير المراسيم و القوانين و الظهائر التي بموجبها يتم نزع الأراضي .

وذكر،في ذات البيان، بالتوصيات الصادرة عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منظمة الأمم المتحدة، والتي تطالب المغرب بـ"وقف الهجوم على الملكية ونزع الأراضي وتهجير السكان ووضع خطط تنموية للمناطق المهمشة ومحو الفوارق بين الجهات والمناطق".

واعلن التجمع انه يستعد لتقديم تقرير شامل عن الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها الأمازيغ في المغرب، بما فيها استمرار سياسة نزع الأراضي واعتداءات الرعاة الرّحل لمقررة لجنة " القضاء على كل أشكال التمييز العنصري" التابعة للأمم المتحدة، والتي ستقوم بزيارة رسمية للمغرب منتصف شهر دجنبر القادم.

عنينش.. «قانون المراعي» أتى لكبح تصرفات الرّعاة الرّحل

أكد مصطفى عنينش، رئيس جمعية الريف بجماعة «إداكوكمار» بإقليم تزنيت، على أهمية «القانون التنظيمي الخاص بمجال الرعي و تنظيم الترحال، لهيكلة و حماية و صيانة حقوق الساكنة المحلية، في ظل ما يقع من اعتداءات و تجاوزات من لدن الرعاة الرحل الدين لا يهمهم سوى ما يكنزونه من قطيع ضاربين ب عرض الحائط كل المبادئ و الأعراف الخاصة بالمنطقة».

واعتبر عنينش في معرض مداخلته، خلال المائدة المستديرة التي نظمتها «العالم الأمازيغي» حول :»قانون الراعي والمرعي»، الجمعة 09 نونبر، أن هذا «القانون أتى لكبح كل هاته التصرفات و الاعتداءات الممارسة على أملاك الساكنة و أمنهم و سلامتهم»، إلا أنه عاد وقال:»يمكننا أن نقول في هذا الباب أن هدا القانون يتسم بنواقص عدة خاصة افتقاره للضمانات و الميكانيزمات الضرورية لتطبيقه وتعقد مسطرته في حالة تعذر الصلح ما يجعل السكان المحليين في مأزق محرج بين التخلي عن حقوقه لصعوبة إتيانها قانونيا أو عمليا و بين ما يتعرض له من ظلم و اعتداء من هؤلاء الرعاة الرحل».

وأردف عنينش في مداخلته :»كيف يمكن لساكنة يعيش معظمها الفقر و الهشاشة و الأمية ويمارس فلاحة معيشية يومية مرتبطة بقوته و قوة أولاده أن يجد وقتا و إمكانيات مادية لكي يبحث على حقه و تعويضه و جبر ضرره، وهو لا يستطيع حتى تغطية مصاريف تنقله من جبال سوس إلى دهاليز المحاكم لكي يطالب بحقه من رأسمالي له من الأغنام و المعز الملايين و لا تخيفه دعوات و لا مرافعات».

واستطرد المتحدث :» بهذا يبقى حق المواطن مهضوما في ظل غياب سلطة رقابية و زجرية. كما يبقى موضوع هذا الرعي أمر مرفوض و غير مقبول، و حبذا لو فكرت الدولة في بدائل لتنمية أراضي السكان و تثمينها لصالح الساكنة المحلية» وفق تعبيره.

وتساءل المتحدث عن سبب تأخر وصول مبادرة تحفيظ الأراضي إلى منطقة «إداكوكمار»، علما أن عدد من مناطق إقليم تيزنيت استفادت منه، واستطاعت عدد من قرى الإقليم تحفيظ أراضي الساكنة، وهو ما ردّ عليه البرلماني ورئيس المجلس الإقليمي لمدينة تيزنيت، عبد الله غازي الذي شارك بدوره في المائدة المستديرة، بالقول بأن الأمر يتعلق بمسطرة قانونية تحتاج للوقت حتى تستطيع كل ساكنة المنطقة الاستفادة من نظام التحفيظ.

*منتصر إثري

احتجاج وطني على هجومات الرعاة الرُّحل ونزع أراضي أهل سوس

دعت عدد من جمعيات المجتمع المدني وفعاليات مدنية، إلى تنظيم مسيرة وطنية جماهيرية من أجل الأرض، يوم الأحد 25 نونبر المقبل بمدينة الدار البيضاء، للتنديد بهجومات الرُّحل والراعي الجائر على عدد من مناطق سوس.

وأعلنت «تنسيقية سوس ماست» مساندتها للمسيرة التي ستنطلق من «ساحة الأمم المتحدة» انطلاقا من الثانية زوالا. مؤكدة في بلاغ لها «حول قضية الأرض» عقب اجتماعا تواصليا عقدته مع عدد من جمعيات المجتمع المدني و ممثلي فيدراليات الجمعيات بالدار البيضاء، رفضها « المطلق لتنزيل قانون المراعي الهادف لشرعنة ممارسات مافيا الرعي الجائر»، كما أجمع «الحاضرون على رفض الالتفاف حول المطالب الرئيسية للتنسيقية والتي يتبناها كل المواطنون بالمناطق المعنية». على حد قولها

ودعت «التنسيقية» الدولة المغربية بـ»إلغاء الظهائر الصادرة في الفترة الاستعمارية، وتجريم استعمالها ذريعة لتجريد السكان الأصليين من أراضيهم وثرواتهم و الكف عن اعتمادها ذريعة لانتهاك أرضي السكان من طرف مافيات الرعي الريعي الجائر».

كما طالبت الدولة بـ»إجابات واضحة وملموسة على أرض الواقع، حول توصيات المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومن ضمنها تلك التي تدعوها لضرورة وقف الهجوم على الملكية، ونزع الأراضي وتهجير السكان الأصليين، ووضع خطط تنموية للمناطق الأمازيغية المهمشة ومحو الفوارق بين الجهات والمناطق»،وفق تعبيره.

*م.إ

«ساكنة أدرار» تنتفض ضد «الراعي الجائر» بتزنيت

تتصاعد احتجاجات ساكنة منطقة سوس على الرعي الجائر وسياسة نزع الأراضي والخنزير البري. إذ نظمت فعاليات جمعوية ومدنية مختلفة بإقليم تزنيت، صباح الاثنين 05 نونبر الجاري، وقفة احتجاجية أمام مقر عمالة تزنيت، شارك فيها العشرات من المنتمين لمختلف النسيج الجمعوي بدائرتي «أنزي وتافراوت»، والمتضررين مما وصفوه بـ «سياسة نزع الأراضي بحجة «التحديد الغابوي» واعتداءات الرعاة الرّحل على ساكنة المنطقة وتخريب حقولهم الزراعية وممتلكاتهم الفلاحية»، إضافة إلى «معاناتهم مع الخنزير البري».

ورفع المحتجون، شعارات منددة بالهجومات المتكررة التي يتعرضون لها على أيدي الرعاة الرُّحل، والتي وصلت إلى حد اعتقال أبناء المنطقة والاعتداء الجسدي عليهم. كما استنكر المتظاهرون بشدة ما قالوا عنه تواطؤ السلطات المحلية، ممثلة في الدرك الملكي مع الرعاة الرّحل القادمين من الأقاليم الجنوبية، والتي وصلت إلى حد «اتهام المتضررين من ساكنة المنطقة بالاعتداء على الرعاة الرحل وجرجرتهم في المحاكم، بمحاضر مزورة»، على حد اتهامات المحتجين.

وصدحت حناجر المشاركين في الوقفة الثانية على التوالي في أقل من شهر أمام عمالة الإقليم، بشعارات مناهضة لسياسة الدولة، والساعية إلى نزع أراضهم وممتلكاتهم بحجة «تحديد الملك الغابوي»، مطالبين بالتراجع عن كل القوانين التي بموجبها يتم نزع أراضي الساكنة. كما نددوا بما قالوا عنه «إفراغ الخنزير البري في مزارعهم وحقولهم الفلاحية»، مطالبين الدولة والسلطات المحلية والإقليمية بالتدخل لرفع الضرر عنهم وتوفير الحماية لهم من اعتداءات الرّعاة الرُّحل المتكرّرة، ووقف نزع أراضيهم وممتلكاتهم.

كما ندد المتضررون المحتجون أمام عمالة تزنيت، بالاعتداءات الجسدية والاحتجاز الذي يتعرض له أبناء المنطقة على أيدي الرعاة، وتقاعس السلطات في توفير الحماية لساكنة الإقليم.

وطالب المتظاهرون، السلطات الإقليمية والمحلية بـ «حماية المحاصيل الزراعية من الخنزير البري و جحافل أغنام و أبل الرعاة الرحل و توفير الأمن و الحماية للساكنة من بطش الرعاة الرحل و اعتداءاتهم، والكف عن عملية توطين الخنزير البري».

وأكدوا «رفضهم لإحداث المجالات الرعوية بجميع أنواعها و أشكالها على أراضي الساكنة»، و بـ»إعادة النظر في عملية التحديد الإداري و التراجع عن قرار تسييج أراضي الساكنة من طرف إدارة المياه و الغابات».

*م.إ

قانون الرعي في مواجهة فوضى «الرعاة الرحال»

يتضمن مشروع قانون رقم 113.13 الخاص بالترحال الرعوي، مجموعة من المبادئ والقواعد العامة التي تنظم تهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، واستعمال الموارد الرعوية وتنميتها والترحال الرعوي وتنقل القطيع.

وجاء، هذا المشروع، ليضع الإطار القانوني المتعلق بتنظيم الموارد الرعوية وتنميتها واستغلالها المعقلن والمستدام، وتسوية النزاعات التي قد تنجم عن ممارسة الترحال الرعوي، خاصة بعد بروز خلافات ومواجهات بين الرعاة الرحل والساكنة المحلية في عدة مناطق من المغرب خاصة بجهة سوس، المواجهات التي تعدت إلى إفعال إجرامية والتهديد بالقتل والضرب والجرح في غياب تام لتطبيق القانون.

ويحدد هذا القانون شروط تنقل القطعان والولوج إلى المجالات الرعوية والمراعي الغابوية ومواردها، وكذا الالتزامات المفروضة على مالكي القطعان المذكورة، ولا سيما المحافظة على البيئة والمنظومات البيئية وكذا الممتلكات العامة والخاصة الواقعة في هذه المجالات.

ويخول، أيضا، للسلطات المختصة سلط ومهام تنظيم أنشطة الترحال الرعوي وتقنينها، والسهر عليها وتتبعها، وفتحالمجالاتالرعوية والمراعي الغابوية، وتحديد فترات الترحال الرعوي وتنقل القطعان والساكنة المرتبطة بها.

وينص مشروع القانون على إحداث المجالات الرعوية والمراعي الغابوية وتهيئتها وتدبيرها من طرف الإدارة والجماعات الترابية والتنظيمات المهنية الرعوية أو من طرف الخواص على ملكياتهم، وإحداث «لجنة وطنية للمراعي» تكلف بإبداء رأيها للإدارة المختصة حول جميع القضايا التي تتعلق بالمجال الرعوي، وينص القانون على ضرورة أن يمارس رعي القطعان والترحال الرعوي في إطار احترام حق ملكية الغير والمحافظة على الموارد الرعوية والإمكانية المتاحة في المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، والحث على استغلال هذه المجالات والموارد الناتجة عنها والتجهيزات الموجودة بها، وكذا الالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون، ويمنع ممارسة الترحال الرعوي خارج حدود التراب الوطني.

وتنص المادة 24 من مشروع القانون على أنه يقتضي الترحال الرعوي حصول مالكي القطيع على ترخيص يسمى «ترخيص الترحال الرعوي» تسلمه الإدارة المختصة حسب الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي، ويتضمن الترخيص، هوية مالك القطيع المستفيد من الترخيص أو من يفوضه، ومكونات القطيع المراد ترحيله وعدد الحيوانات المكونة له وأصنافها، ومكان قدوم القطيع ووجهته، ومدة الترخيص والفترة المحددة فيه، ويسلم الترخيص عندما تسمح بذلك الشروط المتعلقة بمكونات القطيع، خاصة أصناف الرؤوس المكونة له وحجمها وعددها، ومكان قدومه والوسائل اللوجستيكية المستعملة وكذا الحالة الصحية للقطيع المذكور ومنطقة استقباله، وفي حالة المخالفة لهذه المقتضيات يعاقب مالك القطيع بغرامة تحتسب على أساس كل رأس من القطيع وعن كل يوم، بما قدره 100 درهم لصنف الأغنام أو الماعز، و250 درهما لصنف الأبقار والخيول أو الحمير، و500 درهم لصنف الجمال.

وتشير المعلومات الرسمية، إلى أن الأراضي الرعوية تغطي ما يناهز 62 مليون هكتار بما في ذلك المجال الغابوي والمجال الحيوي لشجر الأركان، ولها دور مهم في إنعاش النسيج الاقتصادي على مستوى المناطق الرعوية، حيث يشكل النشاط الرعوي المصدر الأساسي لعيش الساكنة المحلية.

مشروع قانون رقم 13.113 لتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية

الباب الأول
مقتضيات عامة

المادة الأولى

يحدد هذا القانون المبادئ والقواعد العامة التي تنظم تهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، واستعمال الموارد الرعوية وتنميتها والترحال الرعوي وتنقل القطيع.

ويضع الإطار القانوني المتعلق بتنظيم الموارد الرعوية وتنميتها واستغلالها المعقلن والمستدام، وتأمين الوعاء العقاري للمجالات

الرعوية والمراعي الغابوية، وضمان حقوق الولوج لهذه المجالات ولمواردها واستعمالها، وتسوية النزاعات التي قد تنجم عن ممارسة الترحال الرعوي.

ويحدد شروط تنقل القطعان والولوج إلى المجالات الرعوية والمراعي الغابوية ومواردها، وكذا الالتزامات المفروضة على مالكي القطعان المذكورة، ولا سيما المحافظة على البيئة والمنظومات البيئية وكذا الممتلكات العامة والخاصة الواقعة في هذه المجالات.

ويخول، أيضا، للسلطات المختصة سلط ومهام تنظيم أنشطة الترحال الرعوي وتقنينها، والسهر عليها وتتبعها، وفتحالمجالاتالرعوية والمراعي الغابوية، وتحديد فترات الترحال الرعوي وتنقل القطعان والساكنة المرتبطة بها.

المادة 2

يراد حسب مدلول هذا القانون بالمصطلحات التالية ما يلي:

•المجالات الرعوية والمراعي الغابوية : الأراضي الرعوية أو ذات الطابع الرعوي، بما في ذلك المراعي الغابوية ؛

• الترحال الرعوي : تنقل القطعان أو حركتها في الزمان والمكان خارج مجالاتها المعتادة للرعي بحثا عن الموارد الرعوية ونقط املاء ؛

• ممر العبور ومحور التنقل : مسلك أو مسار أو طريق أو معبر يستعمل لتنقل القطعان داخل المجالات الرعوية أو المراعي

الغابوية أو قصد الولوج إليها.

المادة 3

يجب أن يمارس رعي القطعان والترحال الرعوي في إطار احترام حق ملكية الغير، والمحافظة على الموارد الرعوية والإمكانيات المتاحة في المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، وحقوق الاستغلال على هذه المجالات والموارد التي توفرها والتجهيزات الموجودة بها وكذا الالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون ونصوصه التطبيقية.

يمنع ممارسة الترحال الرعوي خارج حدود التراب الوطني.

الباب الثاني
إحداث المجالات الرعوية والمراعي الغابوية وتهيئتها وتدبيرها

المادة 4

يمكن إحداث وتهيئة المجالات الرعوية والمراعي الغابوية من طرف الإدارة أو الجماعات الترابية أو التنظيمات المهنية الرعوية أو من طرف الخواص على ممتلكاتهم.

وتستعمل هذه المجالات لرعي القطعان. ويمكن أن تخصص، أيضا، لتشكيل الإحتياطات الإستراتيجية للرعي ولإنتاج البذور الرعوية أو، بشكل عام، لتنمية النشاط الرعوي.

يجب أن يراعى في إحداث هذه المجالات طابعها الرعوي وحالة الموارد الرعوية التي تتوفر عليها، وحقوق المستغلين وذوي الحقوق، إن وجدت، وأصناف الحيوانات المكونة للقطعان وعددها وأهمية تنقلها، وكذا ممرات العبور ومحاور التنقل، وجدول استعمال المجالات المعنية وموقعها الجغرافي وإمكانياتها وإكراهاتها.

يتم جرد وترتيب، عند الاقتضاء، وتصميم خرائط للمجالات الرعوية والمراعي الغابوية المهيأة وتسجيلها من طرف الإدارة.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات إحداث هذه المجالات وتهيئتها وتدبيرها.

المادة 5

تهدف تهيئةالمجالات الرعوية والمراعي الغابوية إلى تثمينها بغية الحفاظ على الموارد الرعوية وتنميتها وحمايتها واستدامتها.

مشروع قانون رقم 13.113

يتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية

تتم هذه التهيئة، أخذا بعين الاعتبار الإمكانيات الفلاحية والغابوية والرعوية والبيئية لهذه المجالات.

وتهم على الخصوص ما يلي :

- إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات، خاصة نقط املاء والمشاتل والمخابئ، وكذا المحالات اللازمة للتنظيمات المهنية الرعوية المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون وللأنشطة الرعوية الأخرى؛
- أشغال إعادة إحياء المراعي وتشجيرها وزراعتها وإغنائها؛
- أشغال الحفاظ على المياه والتربة؛
- تهيئة ممرات العبور ومحاور التنقل؛
- تهيئة المجالات المغلقة المخصصة لإيواء الحيوانات التي يتم حجزها طبقا لمقتضيات المادة 44 من هذا القانون.

المادة 6

تنجز تهيئة المجالات الرعوية والمراعي الغابوية في إطار تصاميم التهيئة الرعوية التي تعدها الإدارة على الصعيد الوطني أو الجهوي أو المحلي، حسب الحالة.

تحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات إعداد هذه التصاميم ومراجعتها.

وفي حالة عدم وجود هذه التصاميم يمكن أن تنجز هذه التهيئة من طرف الإدارة المختصة، بعد استطلاع رأي، حسب الحالة، من طرف اللجنة الوطنية للمراعي أو اللجان الجهوية للمراعي المعنية، المنصوص عليها في المادتين 17 و19 أدناه.

يمكن أن تتحمل الدولة و/أو الجماعات الترابية المعنية و/أو التنظيمات المهنية الرعوية و/أو كل شخص آخر معني خاضع للقانون العام أو القانون الخاص نفقة إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات والأشغال والتهيئات المنصوص عليها في المادة 5 أعاله. غير انه إذا تم القيام بهذه الانجازات فوق ممتلكات خاصة ذات طابع رعوي فإن تكلفتها يتحملها مالكو هذه الأراضي الذين يمكن أن يستفيدوا، لهذا الغرض، من إعانة مالية تمنحها الدولة وفق الأشكال والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 7

يمكن إحداث وتحديد محميات رعوية من قبل الإدارة المختصة لمدة معينة داخل المجالات الرعوية والمراعي الغابوية بغية إعادة إحياء الموارد الرعوية والعلفية لهذه المجالات وإغنائها، وذلك في إطار احترام حقوق المالكين وذوي الحقوق وكذا المستعملين.

ويرتكز إحداث المحميات الرعوية على منع القطعان من الولوج، مؤقتا، إلى المناطق المعنية واستعمال مواردها الرعوية.

ويجب ألا ينتج عن إحداث المحميات الرعوية إلحاق ضرر بالقطعان الموجودة في المجالات الرعوية والمراعي الغابوية المذكورة.

يمكن تمديد مدة منع الرعي في المحمية المعنية، بعد استطلاع رأي اللجنة الجهوية للمراعي المنصوص عليها في المادة 19 أدناه.

يتم إعادة فتح المناطق المعنية للرعي بعد انتهاء مدة منع الرعي فيها.

وتحدد بنص تنظيمي كيفيات إحداث المحميات الرعوية وتدبيرها وكذا إعادة فتحها للرعي.

المادة 8

يمكن إحداث المحميات الرعوية المنصوص عليها في المادة 7 أعاله على أراضي الجموع أو أراضي أملاك الدولة أو أراضي الخواص.

يمكن، عندما تتجاوز مدة منع الرعي في المحميات الرعوية سنة واحدة، أن يمنح لفائدة مالكي القطعان المعنية تعويض يسمى «التعويض عن منع الرعي» إلى حين إعادة فتح المناطق المذكورة للرعي.

وتحدد شروط وكيفيات منح هذا التعويض وكذا طريقة حسابه طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 9

يمكن استعمال المجالات الزراعية المرتاحة كمراع للقطعان، شريطة موافقة مالك أو مالكي أو ذوي الحقوق على هذه المجالات. ويمكن أن يكون فتح هذه المجالات للرعي موضوع عقد يبرم بين مالك أو مالكي القطعان ومالك أو مالكي المجالات المذكورة.

ويمكن كذلك فتح الأراضي الفلاحية المزروعة للرعي شريطة موافقة مالكها أو مالكيها خلال الفترات الممتدة بين جني المحاصيل وبداية تهيئة التربة. يمكن أن يكون فتح هذه الأراضي الفلاحية للرعي موضوع عقد يبرم بين مالك أو مالكي القطعان ومالك أو مالكي الأراضي المذكورة.

المادة 10

دون الإخلال بالمقتضيات التشريعية الجاري بها العمل المتعلقة بالنظام الغابوي، ولاسيما في ما يخص استعمال واستغلال المجال الغابوي وموارده، يمكن للساكنة المتمتعة بحقوق الاستغلال أو حقوق الانتفاع على هذا المجال استغلال موارده واستعمالها للرعي وللأنشطة الرعوية، وذلك في إطار مسؤول، مع السهر على احترام ممتلكات الغير وقواعد سالمة الموارد المذكورة واستدامتها والمحافظة عليها.

يمكن للإدارة المختصة فتح المجالات الغابوية، بصفة استثنائية، للرعي في حالة حدوث كوارث مناخية ترتبط بالجفاف أو الفيضانات

وفي حالة حدوث أي كارثة طبيعية أخرى تهدد القطيع الوطني. يمكن أن يتم مؤقتا، في هذه الحالة، فتح المجالات الغابوية للرعي باعتبارها منطقة لجوء قصد تلبية حاجيات القطعان.

ويجب أن تراعى في فتح هذه المجالات حدود إمكانياتها الرعوية.

يجب أن يحترم مالكو القطعان المستفيدة قواعد التدبير والاستعمال المطبقة على المجال المستعمل وأن يساهموا في عمليات الحفاظ على الموارد الطبيعية الغابوية وإعادة إحيائها.

المادة 11

يخضع استعمال المجالات الغابوية المفتوحة للرعي المنصوص عليه في المادة 10 أعلاه لترخيص مسبق تسلمه الإدارة المختصة وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

عندما يتعلق الترخيص بمجالات غابوية تمارس في شأنها حقوق استعمال أو حقوق انتفاع، وجب الحصول على موافقة المستفيدينمن هذه الحقوق.

المادة 12

بصرف النظر عن مقتضيات المادتين 10 و11 أعلاه، يمكن، في إطار تعاقدي، فتح غابات شجر الأركان للرعي بترخيص مسبق من الإدارة المختصة لفائدة القطعان غير تلك التي تعود ملكيتها لذوي الحقوق.

يسلم الترخيص بعد استطلاع رأي اللجنة الجهوية للمراعي المشار إليها في المادة 19 أدناه.

ويجب أن يحدد الإطار التعاقدي المشار إليه أعلاه، على الخصوص، المساحات المعنية بالرعي، وموضوع حق الانتفاع وطبيعته ومدته، والأصناف المكونة للقطيع وعددها وكذا حقوق وواجبات الأطراف.

تحدد بنص تنظيمي أشكال وكيفيات منح الترخيص المسبق وكذا نموذج هذا العقد.

المادة 13

يمكن أن يعهد بتدبيرالمجالات الرعوية أو المراعي الغابوية التي تمت تهيئتها، غير تلك التي يحدثها الخواص على ممتلكاتهم، إلى التنظيمات المهنية الرعوية أو لأشخاص ذاتيين أو معنويين آخرين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص، بناء على دفتر تحملات يحدد على الخصوص حقوق وواجبات الأطراف وآليات تسوية النزاعات.

يحدد بنص تنظيمي نموذج دفتر التحملات النموذجي ومضمونه وكيفيات تطبيقه.

المادة 14

يتم إحداث نقط املاء واستعمال الموارد املائية لأغراض الرعي طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل في هذا المجال.

ويجب أن يتم الولوج إلى نقط املاء دون إلحاق الضرر بالمجالات الرعوية والمراعي الغابوية التي تمت تهيئتها، والضيعات والممتلكات العمومية والخاصة المجاورة.

يمكن للإدارة المختصة أن تحد أو تمنع، مؤقتا، استعمال نقطة ماء رعوية لأسباب صحية أو قصد إعادة إحياء الغطاء النباتي أو إلى سبب آخر يتعلق بالمصلحة العامة.

يمكن أن يعهد بتدبير نقط املاء الرعوية إلى التنظيمات المهنية الرعوية وفق بنود دفتر تحملات يعد لهذا الغرض.

ويحدد بنص تنظيمي نموذج دفتر التحملات النموذجي ومضمونه وكيفيات تطبيقه.

المادة 15

يمكن للإدارة المختصة، في حالة حدوث كارثة طبيعية في منطقة معينة تشكل خطرا على الموارد الرعوية والقطيع التابع لها، أن تعلن، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للمراعي واللجنة الجهوية للمراعي المعنية أن المنطقة المذكورة «منطقة رعوية منكوبة».

يتم، لهذا الغرض، وضع مخطط استعجالي ينص على إجراءات ووسائل تنفيذه يرمي إلى حماية الموارد الرعوية والقطيع.

تحدد بنص تنظيمي شروط وكيفيات إعداد هذا املخطط وتنفيذه.

المادة 16

يمكن أن تمنح الدولة دعما تقنيا أو ماليا قصد تهيئة المجالات الرعوية والمراعي الغابوية وتنميتها وحمايتها والمحافظة عليها لفائدة مالكي هذه المجالات والتنظيمات المهنية الرعوية ومالكي القطيع وكل شخص ذاتي أو معنوي آخر معني خاضع للقانون العام أو القانون الخاص. وتحدد بنص تنظيمي طبيعة هذا الدعم ومبلغه وكذا شروط وكيفيات منحه.

الباب الثالث
أجهزة تدبير المراعي
الفرع الأول
اللجنة الوطنية للمراعي

المادة 17

تحدث «لجنة وطنية للمراعي» يشار إليها بعده ب «اللجنة الوطنية» تكلف بإبداء رأيها للإدارة المختصة حول جميع القضايا التي تتعلق بالمجال الرعوي، ولاسيما :

-إعداد إستراتيجيات تنمية وتهيئة المجالات الرعوية والمراعي الغابوية؛
-برامج ومخططات تهيئة المجالات الرعوية والمراعي الغابوية؛
- إحداث المجالات الرعوية والمراعي الغابوية وتهيئتها وتدبيرها؛
- تنظيم النشاط الرعوي داخل المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، بما في ذلك الترحال الرعوي داخل هذه المجالات؛
- دعم التنظيمات المهنية الرعوية؛
- لكل مشروع نص تشريعي يهم المجالات الرعوية أو المراعي الغابوية واستعمال مواردها ؛
- وضع أنظمة الإنذار وتدبير المخاطر المرتبطة بالنشاط الرعوي؛
- الإعلان عن المناطق المنكوبة والمخططات الإستعجالية المنصوص عليها في المادة 15 أعلاه.

علاوة على ذلك يمكن للجنة الوطنية أن تعد كل توصية تهدف إلى تنمية الأنشطة الرعوية، واستعمال المجالات الرعوية والمراعي الغابوية والحفاظ عليها وحمايتها المستدامة والمساهمة في تسوية النزاعات عندما يتعذر حلها على الصعيد الجهوي.

المادة 18

تتكون اللجنة الوطنية المنصوص عليها في المادة 17 أعلاه، بالإضافة إلى رئيسها، من الأعضاء الآتي بيانهم:

-ممثلون عن الدولة؛
-المديرالعام للمكتب الوطني للسالمة الصحية للمنتجات الغذائية أو من ينوب عنه ؛
-المدير العام للوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان أو من ينوب عنه ؛
-المدير العام لوكالة التنمية الفلاحية أو من ينوب عنه؛
-مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي أو من ينوب عنه؛
-مدير معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة أو من ينوب عنه ؛
-مدير المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس أو من ينوب عنه ؛
-مدير المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين، أو من ينوب عنه ؛
-المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية أو من ينوب عنه ؛
-رئيس جمعية الغرف الفلاحية أو من ينوب عنه ؛
-رئيس الجمعية الوطنية للتنظيمات المهنية الرعوية

المشار إليها في المادة 22 أدناه، أو من ينوب عنه ؛
-ممثل واحد (1)عن كل هيأة مهنية للفلاحة معترف بها، معنية بالنشاط الرعوي.
يحدد بنص تنظيمي تأليف اللجنة الوطنية وكيفيات عملها. ويمكن لرئيس اللجنة الوطنية أن يدعو لحضور، بصفة استشارية،
اجتماعات اللجنة كل شخص ذاتي أو معنوي يرى فائدة في مشاركته بالنظر إلى تجربته أو كفاءته في المجالات المرتبطة بالأنشطة الرعوية.

الفرع الثاني
اللجنة الجهوية للمراعي

المادة 19
تحدث على صعيد كل جهة من جهات المملكة تتوفر على مجال رعوي أو مرعى غابوي لجنة جهوية تسمى «اللجنة الجهوية للمراعي» توضع تحت سلطة والي الجهة المعنية.
تكلف هذه اللجنة على الخصوص بما يلي :
- تقترح على الإدارة المختصة :
- المواقع المناسبة لإحداث المجالات الرعوية والمراعي الغابوية و مناطق المحميات الرعوية وفترات فتح وإغلاق هذه المناطق ؛
- تدابير الدعم لفائدة التنظيمات المهنية الرعوية التابعة للجهة المعنية.
- تتبع وتنفيذ برامج ومشاريع وأشغال تهيئة المجالات الرعوية والمراعي الغابوية للجهة؛
- المساهمة في تسوية النزاعات الناجمة عن الممارسات الرعوية بالجهة المعنية؛
- إبداء رأيها للإدارة المختصة حول:
- منح التراخيص المسبقة المنصوص عليها في المادتين 11 و12 أعلاه وترخيص الترحال الرعوي المنصوص عليه في المادة 24 أدناه؛
- الإعلان عن المناطق المنكوبة بالجهة، والإجراءات الواجب مراعاتها في المخططات الإستعجالية؛
- تمديد مدة منع الرعي في المحميات الرعوية.

المادة 20
تتألف اللجنة الجهوية للمراعي، علاوة على رئيسها، من الأعضاء الآتي بيانهم :
- ممثلو المصالح الجهوية للإدارات الممثلة ضمن اللجنة الوطنية؛
- ممثل المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
- ممثل الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان؛
- رئيس الغرفة الفلاحية للجهة المعنية، أو من ينوب عنه ؛
- رؤساء التنظيمات المهنية الرعوية للجهة المعنية أو من ينوب عنهم ؛
- ممثل واحد)1)عن كل هيأة مهنية للفلاحة معترف بها، معنية بالنشاط الرعوي.
يحدد بنص تنظيمي تأليف وكيفيات عمل اللجان الجهوية للمراعي.
يمكن لرئيس اللجنة الجهوية للمراعي أن يدعو لحضور، بصفة استشارية، اجتماعات اللجنة كل شخص ذاتي أو معنوي يرى فائدة في مشاركته، بالنظر إلى كفاءته أو تجربته في المجالات المرتبطة بالنشاط الرعوي.

الباب الرابع
التنظيمات المهنية الرعوية

المادة 21
يمكن إحداث تنظيمات مهنية رعوية في المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، تضم، بصفة تطوعية، مالكي الأراضي الفلاحية التي قد تستعمل كمجال رعوي، ومالكي القطعان، وكذا مستعملي هذه المجالات الرعوية أو المراعي الغابوية المعنية وذوي الحقوق عليها.

المادة 22
تهدف التنظيمات المهنية الرعوية إلى تنظيم النشاط الرعوي وتطويره داخل المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، لاسيما عبر المساهمة في استعمال هذه المجالات ومواردها واستغلالها بشكل عقلاني، وكذا حمايتها والحفاظ عليها.
وتشكل هذه التنظيمات إطارا للتشاور والحوار بين مختلف المهنيين والفاعلين والمتدخلين في المجال الرعوي وفي إطار المصالحة والوساطة في حال حدوث نزاعات ناجمة عن الممارسات الرعوية.
يمكن لهذه التنظيمات أن تكون جهوية أو محلية.
ويجب أن تؤسس في إطار جمعية أو تعاونية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.
يمكن أن تنضوي التنظيمات المهنية الرعوية في إطار جمعية وطنية للتنظيمات المهنية الرعوية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

الباب الخامس
شروط ممارسة الترحال الرعوي وتدابير تنظيم تنقل القطعان

المادة 23
تقوم الإدارة المختصة، سنويا، بتحديد فترات فتح المجالات الرعوية والمراعي الغابوية للترحال الرعوي وإغلاقها، وفترات ذهاب القطعان المرحلة وعودتها، وممرات العبور ومحاور التنقل وكذا مناطق الإقامة والاستقرار، وذلك بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للمراعي أو اللجنة الجهوية للمراعي المعنية.

المادة 24
يقتضي الترحال الرعوي حصول مالك القطيع على ترخيص يسمى «ترخيص الترحال الرعوي» تسلمه الإدارة المختصة حسب الأشكال والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.
يتضمن ترخيص الترحال الرعوي البيانات التالية :
- هوية مالك القطيع المستفيد من الترخيص أو من يفوضه ؛
- تركيبة القطيع المرحل والعدد الإجمالي للحيوانات المكونة له حسب أصنافها ؛
- أصل ومكان انطلاق القطيع والمسار الذي يتبعه ووجهته ؛
- مدة الترخيص والفترة المحددة فيه.
يسلم الترخيص المذكور عندما تسمح بذلك الشروط المتعلقة بتركيبة القطيع، خاصة الأصناف المكونة له وحجمها وعددها، ومكان
قدومه والوسائل اللوجستيكية المستعملة وكذا الحالة الصحية للقطيع المذكور والمجال الرعوي أو المراعي الغابوية المستقبلة له.

المادة 25
يمكن لمالكي القطعان المرحلة، وحدهم دون غيرهم، المتوفرين على ترخيص الترحال الرعوي المنصوص عليه في المادة 24 أعلاه نقل أو العمل على نقل قطعانهم داخل المجالات الرعوية والمراعي الغابوية. دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 41 من هذا القانون، ويجب على مالكي القطيع المرحل الذي يوجد في مجال رعوي أو مراع غابوية دون توفره على الترخيص المناسب أن يعمل فورا على إخراج قطيعه من المجال المذكور.

المادة 26
يجب أن يتم تنقل القطعان، حصريا، في ممرات العبور أوفي ممرات التنقل المخصصة لهذا الغرض.
يحرص مالكو القطعان أو وكلاؤهم، تحت مسؤوليتهم، على أن يسلك الرعاة والقطعان ممرات العبور ومحاور التنقل.

المادة 27
يجب على المستفيد من ترخيص الترحال الرعوي، بمجرد وصول القطيع المرحل إلى المجال الرعوي أو المراعي الغابوية المستقبلة له أن يخبر بذلك، فورا، السلطات الإدارية المختصة.
يجب على هذا المستفيد، إذا رغب في تمديد مدة إقامة القطيع المذكور في مجال الاستقبال المذكور، أن يخبر السلطات السالف ذكرها
بذلك والحصول، قبل نهاية مدة ترخيصه، على تمديد لمدة صلاحية الترخيص المذكور لدى الإدارة التي منحته إياه.
يجب على المستفيد من الترخيص، عند نهاية مدة إقامة القطيع، أن يعمل على إخراج قطيعه المرحل خارج حدود مجال الاستقبال، وأن يخبر بذلك، فورا، السلطات المذكورة. يجب عندئذ على المستفيد المذكور إعادة قطيعه إلى مكان قدومه أو قيادته إلى مجال آخر للاستقبال، إذا كان يتوفر على ترخيص للترحال الرعوي يسلم له لهذا الغرض يهم مجال الاستقبال المذكور.

المادة 28
توضع القطعان الموجودة في المجالات الرعوية أو المراعي الغابوية أو خلال مدة الترحال الرعوي تحت مسؤولية مالكيها ويجب أن يعهد بحراستها الدائمة إلى رعاة.
يجب أن يتولى هذه الحراسة عدد كاف من الرعاة اعتبارا لحجم القطيع والأصناف المكونة له. ويحدد عدد الرعاة اللازم وفق الممارسات الرعوية المحلية الجيدة المتعارف عليها في مجال قيادة القطيع وحراسته.

المادة 29
يجب أن يدلي مالكو القطعان المرحلة أو وكلاؤهم، عند كل مراقبة من قبل الأعوان المؤهلين، بالوثائق الإدارية والصحية المنصوص عليها في هذا القانون وكل نص تشريعي أو تنظيمي آخر معمول به، تمكن من تحديد هوية مالك القطيع والراعي أو الرعاة المكلفين بحراسة القطيع المذكور، ومن التأكد من عدد رؤوس القطيع وأصناف الحيوانات المكونة له وكذا حالته الصحية.

المادة 30
تظل ممرات العبور ومحاور التنقل التي تسلكها القطعان المرحلة، والتي تشكل طرقا ومسالك تابعة للملك العام ذات استعمال عمومي.
وتقوم الإدارة، حسب الأشكال والكيفيات المحددة بنص تنظيمي، بتعريفها وتحديدها ووضع خرائط لها والإشارة إليها.
يمكن إحداث، على امتداد ممرات العبور ومحاور التنقل، فضاءات للرعي ونقط للماء وفضاءات مخصصة للقطيع وتهيئتها من قبل الإدارة المختصة والجماعات الترابية والتنظيمات المهنية الرعوية.

المادة 31
يمكن للمجموعات المالكة لأراضي الجموع الرعوية، بعد موافقة سلطة الوصاية، أن تبرم فيما بينها عقود الرعي والترحال الرعوي بهدف تشجيع وتسهيل المبادلات الرعوية بين المجموعات الرعوية أو تفادي أو حل النزاعات الناجمة عن استعمال المراعي.
يجب أن تحدد عقود الرعي والترحال الرعوي موضوع العقد ومدته وكذا حقوق وواجبات الأطراف المتعاقدة خاصة شروط استغلال مجالات الاستقبال والحفاظ عليها وفترة فتح هذه المجالات المذكورة أو إغلاقها وطبيعة وحجم القطيع المعني وكذا تركيبته وحالته الصحية. ويجب أن تحدد عقود الرعي والترحال الرعوي كيفيات تسوية النزاعات المحتملة.
علاوة على عقود الرعي والترحال الرعوي يجب أن يتوفر مالك القطيع المستفيد على ترخيص الترحال الرعوي المنصوص عليه في المادة 24 أعلاه.

الباب السادس
المساطر والمخالفات والعقوبات
الفرع الأول
البحث عن المخالفات ومعاينتها

المادة 32
علاوة على ضباط الشرطة القضائية، يمكن للإدارة المختصة أن تؤهل أعوانها للقيام بالبحث عن المخالفات لمقتضيات هذا القانون ونصوصه التطبيقية ومعاينتها.
فيما يخص المراعي الواقعة في مجالات تخضع للنظام الغابوي، يتولى أعوان الإدارة المكلفة بالغابات والمكلفون بمهام الشرطة الغابوية، البحث عن المخالفات لمقتضيات هذا القانون ونصوصه التطبيقية ومعاينتها طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في هذا الباب.
ويجب أن يكون الأعوان المشار إليهم أعلاه محلفين طبقا للتشريع الجاري به العمل ويحملون بطاقة مهنية تسلمها لهم الإدارة المختصة التابعين لها حسب الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.
ويلتزم الأعوان المشار إليهم في هذه المادة بكتمان السر المنهي تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي.

المادة 33
تشكل معاينة كل مخالفة موضوع محضر يتم تحريره على الفور.
يرسل فورا أصل المحضر من طرف العون الذي قام بتحريره إلى الإدارة المختصة.
تقوم الإدارة المختصة بدراسة الملف. ولهذا الغرض، يمكن لها أن تقوم بكل تدقيق مفيد والاستماع إلى كل شخص ترى فائدة في الاستماع إليه.
يعتد بالمحضر إلى حين إثبات ما يخالف الوقائع المضمنة فيه.

المادة 34
يبين كل محضر هوية مرتكب المخالفة، ويشير إلى طبيعة المخالفة وكذا تاريخ ومكان معاينتها.
يجب أن يوقع المحضر من طرف العون الذي قام بتحريره ومن طرف مرتكب المخالفة. وفي حال رفض هذا الأخير التوقيع، وجبت الإشارة إلى ذلك في المحضر.
وتسلم نسخة من المحضر إلى مرتكب المخالفة.
وتعفى المحاضر من الرسوم وواجبات التمبر والتسجيل.
علاوة على البيانات السالفة الذكر، يبين المحضر أيضا مايلي :
- هوية مالك القطيع الذي ارتكب المخالفة ؛
- تركيبة القطيع والعدد الإجمالي للحيوانات المكونة له وأصنافها ؛
- مراجع الوثائق الإدارية والصحية، وكذا الرخص المسلمة المتعلقة بالقطيع.
كما يتضمن المحضر، عندما تسمح الظروف بذلك، تصريح كل شخص حاضر في مكان ارتكاب المخالفة يكون الاستماع إليه مفيدا.
وفي حالة حجز بعض أو كل حيوانات القطيع طبقا لمقتضيات المادة 44 أدناه، تتم الإشارة إلى هذا الحجز في المحضر.

المادة 35
يمكن للإدارة المختصة، بناء على المحضر، تطبيق مسطرة المصالحة المنصوص عليها في هذا الباب.
في حال عدم تطبيق مسطرة المصالحة، ترسل الإدارة المختصة المحضر إلى المحكمة المختصة داخل أجل ثلاثين يوما (30)يوما الموالية لتاريخ التوصل بأصل المحضر المتعلق بمعاينة المخالفة.
ويتم تحريك المتابعات من طرف النيابة العامة المختصة.

المادة 36
يمكن للإدارة المختصة أن تقرر، بناء على طلب من مرتكب المخالفة، عدم إحالة الأمر على النيابة العامة للمحكمة المختصة وأن تبرم المصالحة، باسم الدولة، مقابل أداء مرتكب المخالفة لغرامة جزافية تصالحية.
يبلغ مقرر المصالحة الذي يتضمن المبلغ المستحق إلى مرتكب المخالفة بكل الوسائل التي تثبت التوصل، بما في ذلك الطريقة إلكترونية، داخل أجل عشرة)10)أيام من أيام العمل، يحتسب إبتداء من تاريخ توصل الإدارة المختصة بأصل محضر معاينة المخالفة.
توقف مسطرة المصالحة الدعوى العمومية.
ويجب أن يؤدى مبلغ الغرامة الجزافية التصالحية خلال الثلاثين(30)يوما من أيام العمل الموالية لتاريخ توصل مرتكب المخالفة بمقرر المصالحة الذي بلغ إليه.
عند انصرام الأجل المذكور وفي حال عدم أداء مبلغ الغرامة الجزافية
التصالحية، تحيل الإدارة المختصة الأمر على المحكمة المختصة.

المادة 37
يجب في جميع الأحوال ألا يقل مبلغ الغرامة الجزافية التصالحية عن المبلغ الأدنى للغرامة المستحقة برسم المخالفة المرتكبة.
وفي حالة العود، يجب ألا يقل مبلغ الغرامة الجزافية التصالحية عن ضعف المبلغ الأدنى المقرر بالنسبة للمخالفة الأولى.

المادة 38
لا يمكن استعمال مسطرة المصالحة لجبر الضرر التي لحقت بالأشخاص والممتلكات.

المادة 39
تمسك الإدارة المختصة سجال لمرتكبي المخالفات يتضمن، علاوة على هوية هؤلاء، طبيعة المخالفة المرتكبة، وتاريخها، والعقوبة المقررة، وبيان مسطرة المصالحة، عند الاقتضاء.
يجب الطالع على هذا السجل قبل تحديد مبلغ الغرامة الجزافية التصالحية بغية تحديد ما إذا كان مرتكب المخالفة في حالة العود.
يحدد بنص تنظيمي نموذج السجل وكذا شروط وكيفيات مسكه.

الفرع الثاني
المخالفات والعقوبات

المادة 40
دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي، يعاقب بغرامة يتراوح مبلغها بين خمسة آلاف)5000)
وعشرين ألف)000.20)درهم، كل من :
- يكسر انصاب، ومعالم، وعلامات وسياج مجال رعوي أو مرعى غابوي، أو يتلفها، أو يدمرها، أو يحولها، أو يخفيها ؛
- يقوم بواسطة الحرث، أو القطع، أو إشعال الحريق بإتلاف أوإلحاق ضرر بالغطاء النباتي لمجال رعوي أو مرعى غابوي ؛
- يتلف أو يعطل عمل كل بنية تحتية أو تهيئة أو تجهيزات أو بنايات توجد ضمن المجال الرعوي أو مراع غابوية منجزة بموجب مقتضيات المادة 5 أو6 أعلاه ؛
- كل من يعرقل حرية تنقل القطيع، لاسيما عن طريق وضع عراقيل تعيق تنقله.

المادة 41
يعاقب بغرامة يحدد مبلغها في المادة 42 بعده، مالك القطيع الذي:
-يقود قطيعه خارج حدود التراب الوطني، خرقا لمقتضيات المادة 3 أعلاه ؛
- يدخل قطيعه إلى مجال رعوي أو مرعى غابوي دون التوفر على ترخيص الترحال الرعوي المنصوص عليه في المادة 24 من هذا القانون ؛
- يبقي قطيعه داخل مجال رعوي أو مرعى غابوي رغم انتهاء مدة ترخيص الترحال الرعوي المسلم له بخصوص هذا المجال ؛
- يدخل قطيعا إلى مجال رعوي أو مرعى غابوي يفوق العدد الإجمالي للحيوانات المكونة له أو أصنافها العدد المحدد في ترخيص الترحال الرعوي ؛
- يدخل إلى مجال رعوي أو مرعى غابوي أصنافا من الحيوانات غير تلك الواردة في ترخيص الترحال الرعوي الذي يستفيد منه ؛
- يدخل قطيعه إلى المحميات الرعوية خرقا لمقتضيات المادة 7 أعلاه؛
- يترك قطيعه دون راع خرقا لمقتضيات المادة 28 أعلاه.

المادة 42
يحتسب مبلغ الغرامة المستحقة، بالنسبة للمخالفات المشار إليها في المادة 41 أعلاه عن رأس كل حيوان يوجد في حالة مخالفة، كما يلي:
- الأغنام والماعز: 100 درهم ؛
- الأبقار والخيول والحمير: 250 درهم ؛
- الإبل : 500 درهم؛

المادة 43
في حالة العود، ترفع مبالغ العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إلى الضعف.
ويعتبر في حالة العود كل شخص، سبق أن صدر في حقه، من أجل ارتكابه لإحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون، حكم حائز على قوة الشيء المقضي به، أو استفاد من مسطرة المصالحة المنصوص عليها في المادة 36 أعلاه، ارتكب مخالفة جديدة داخل أجل اثني عشر شهرا.
في حالة تعدد المخالفات، تطبق العقوبات حسب كل مخالفة تم ارتكابها على حدة.

الفرع الثالث
حجز حيوانات القطيع وإيداعها في المحجز

المادة 44
دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في الفرع الثاني أعلاه، يمكن حجز كل قطيع وجد في حالة مخالفة لمقتضيات هذا القانون ونصوصه التطبيقية وإيداعه في المحجز من طرف العون محرر المحضر،غير أنه، يمكن أن يقتصر هذا الحجز والإيداع في المحجز على بعض حيوانات القطيع.
يهدف الإيداع في المحجز إلى تأمين القطعان التائهة وتجنب جميع المخاطر المرتبطة بتواجدها خارج المجال الرعوي أو المراعي الغابوية المخصصة لها.

المادة 45
تحدد المدة الدنيا لإقامة الحيوانات المودعة في المحجز، قبل عرضها للبيع في المزاد العلني، في سبعة)07)أيام من أيام العمل. ولا يمكن مباشرة البيع إلا ابتداء من اليوم السابع الموالي لإشعار البيع.
في حالة أداء الغرامة قبل انتهاء الأجل الأدنى السالف الذكر، تعاد الحيوانات المودعة في المحجز إلى مالكها بعد أداء الواجبات المنصوص عليها في المادة 46 بعده. وفي حالة عدم الأداء يتم بيع الحيوانات طبقا للفقرة الأولى أعلاه.

المادة 46
في حالة إيداع الحيوانات المكونة للقطيع في المحجز، يستخلص واجب الإيداع في المحجز. ويؤدى هذا الواجب عن كل يوم حجز.
تكون الحيوانات المحجوزة، خلال مدة إيداعها في المحجز، تحت مراقبة الهيأة أو السلطة التي تتولى تدبير المحجز والتي يجب أن تضمن سلامة هذه الحيوانات وتغذيتها وصحتها. وفي حالة تعرض الحيوانات المذكورة إلى ضرار أو تسببت في إلحاقها، اعتبرت الهيأة أو السلطة المذكورة مسؤولة.
تتحمل الهيأة أو السلطة التي تتولى تدبير المحجز، في حالة عدم تحديد هوية مالك الحيوانات المحجوزة هذه المصاريف وتسترجع
مبلغها بعد خصمه من ثمن بيع الحيوانات المذكورة في المزاد العلني.

الباب السابع
مقتضيات انتقالية وختامية

المادة 47
يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. وتنسخ ابتداء من هذا التاريخ مقتضيات الباب الثالث والفصول49 و50 و51 من القانون رقم 94.33 المتعلق بدوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية، كما وقع تغييره وتتميمه. غير أنّ مقتضيات النصوص المتخذة لتطبيق القانون السالف الذكر رقم 94.33 تظل سارية المفعول إلى حين نسخها.
ابتداء من نفس التاريخ، لا تطبق مقتضيات الفصل 2 من القانون المذكور رقم 94.33 على «مناطق تحسين المراعي» التي تخضع منذ الأن فصاعدا لمقتضيات هذا القانون. غير أن حقوق مالكي القطعان المكتسبة على هذه المناطق تظل سارية المفعول إلى حين انقضائه.

A cause de la dénomination du "Maghreb arabe", "Le Monde Amazigh" interpelle de nouveau le directeur de "France 24"en Tunisie

Le directeur des chaines télévisées France 24, Marc SAIKALI, a été embarrassé lorsque l'éditeur de journal "Le Monde Amazigh", Rachid Raha, l'a interrogé à propos la poursuite de l'utilisation et de la persistance de la chaîne française du terme "Maghreb arabe" à chaque fois qu'elle aborde des sujets liés aux pays de l'Afrique du Nord.

Devant plus de 500 journalistes du monde entier ayant participé aux travaux des premières assises internationales du journalisme tenues à Tunis du 15 au 17 novembre sur le thème "Un journalisme utile aux citoyens?", Rachid Raha s'est adressée au directeur de la chaîne française France24.com, en lui demandant s'elle avait reçu son courrier où il affirme que "Le Maghreb n'a jamais été arabe, et il ne le sera plus jamais à l'avenir", et en soulignant dans sa brève déclaration que l'origine des populations nord-africaines est de la civilisation préhistorique capsienne, au nom de la localité tunisienne de Gafsa, et que en plus, France24 avait le privilège de donner le scoop mondial comme quoi le berceau de l'humanité se trouve désormais, au Maroc à "Adrar n Ighoud", datant de plus de 300 mille ans.

Rachid Raha a profité la plénière de ce premier forum international de la presse pour donner en mains de directeur de France 24, une copie de la lettre qu'il lui avait précédemment adressée, en juin dernier en sa qualité de président de l'Assemblée Mondiale Amazighe, afin de changer la dénomination discriminatoire et raciste des pays du Maghreb, en respectant

les nouvelles constitutions marocaine et algérienne, qui reconnaissent la langue amazighe aux côtés de l'arabe.

Les associations amazighes de la diaspora soutiennent la marche d'Akal de dimanche 25 novembre à partir du 14H à Casablanca

La crise que connaît la paysannerie dans le sud du Maroc (Haut-Atlas, Anti-Atlas et Sud-Est) par les effets des sécheresses et de l'immigration est aujourd'hui accentuée par une politique publique préjudiciable à l'écosystème et aux populations.

Des centaines d'hectares sont rendus inexploitables par les activités minières ou cédés à l'usage de plaisance aux plus offrants. Pour évacuer les populations et dégager davantage de terrains disponibles, l'Etat introduit sauvagement des hordes de sangliers et exproprie les villageois aux noms du «bornage du domaine forestier». Par cette entreprise les services de l'Etat, aux noms de législations qui datent de l'époque du protectorat pour certaines, font abstraction des activités agraires et de l'exploitation ancestrale de ces

Les associations de la diaspora soutiennent la marche du 25 novembre 2018 à Casablanca

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵅⵍⵉ ⴰⵏ ⵙⵙⴰⵏⵜⵉⵏⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⴷ ⵍⴰⵎⵓⵔⵜ ⴰⵏⴰ ⵢⴰⵍⵍⵓ ⵖ ⵜⴰⵍⵍⴰ ⵏ ⵜⵅⵔⵔⴰ ⵜⵙⵏⵎⴰⵏⵜ

territoires par les communautés villageoises locales.

A cette politique arbitraire s'ajoutent les ravages incessants de troupeaux de chameaux et de caprins des pasteurs nomades qui détruisent les cultures et saccagent la faune et la flore. Pour intimider les populations locales, leurs propriétaires ou leurs gardiens utilisent des méthodes violentes, voir terroristes ; les villageois rapportent des actes de torture et d'enlèvement de citoyens désarmés. Face à ces agissements, les autorités observent une neutralité bienveillante vis-à-vis des agresseurs. Il parait même qu'elles comptent installer des espaces de pâturage réservés à leurs troupeaux sur des terres spoliées aux villageois dans l'Anti-Atlas.

Cette pratique du makhzen s'intègre dans un processus global de spoliation des populations Amazighes de leurs terres à travers tout le pays.

Cette situation ne peut plus durer. Les populations du grand sud marocain, au même titre que leurs concitoyens dans d'autres régions du MAROC, sont déterminées à se défendre et à se faire entendre par le pouvoir. Une première manifestation a eu lieu devant le parlement et s'est soldée par une réunion avec le premier ministre. La rencontre a débouché sur de vagues promesses et l'engagement d'organiser des discussions avec les ministres de l'intérieur et de l'agriculture impliqués dans le sujet.

Face à la passivité de l'Etat et au refus de prendre au sérieux leurs revendications, les populations du grand sud Marocain ont décidé de descendre à nouveau dans la rue à Casablanca. Les comités d'organisation, constitués dans les différentes régions, promettent une grande manifestation pour enfin faire entendre la voix des oubliés du Maroc rural.

Nous, associations, déjà engagées sur le terrain de la solidarité avec les populations AMAZIGHES dans toutes les régions du MAROC pour disposer et jouir des fruits des terres de leurs ancêtres (actions soutenues par les ONG locales et internationales en présence des experts et personnalités crédibles dans le domaine), dénoncerons ces injustices. Fidèles à nos engagements, nous exprimons notre solidarité avec la lutte de ces populations spoliées de leurs terres.

Aussi, nous :

- Contestons les pratiques de spoliation des terres privées et collectives de la population par l'Etat marocain.
- Apportons notre soutien total et inconditionnel à la manifestation du 25 novembre 2018 à Casablanca et soulignons, avec fierté, le haut degré de maturité et de sagesse de ce mouvement pacifique.
- Demandons à l'Etat marocain de prendre toutes les mesures nécessaires pour faire cesser sans délais toutes les violences commises par les pasteurs nomades sur des villageois désarmés et pacifiques.
- Demandons la satisfaction des revendications légitimes des populations, en particulier leurs droits de vivre dignement sur leurs terres.
- Demandons l'abolition totale des décrets coloniaux et que les terres spoliées par des lois issues de ces dahirs soient restituées à leurs propriétaires légitimes, individuellement et collectivement,
- invitons l'ensemble des organisations impliquées dans la défense des droits humains à exprimer leur soutien.

A Lille/France, le 21 novembre 2018 :

- Association Assemblée Mondiale Amazighe (Orléans)
- Association Franco-berbère (Mulhouse)
- Association Corso-berbère (Bastia)
- Association Tamaynut France (Clichy)
- Association TIDI (Drancy)
- Association Tiwizi59 (Lille)
- Association Watani (Tourcoing)

BMCE BANK OF AFRICA REMPORTE LE PRIX DE LA «BANQUE AFRICAINE DE L'ANNÉE 2018»

Le Groupe BMCE Bank of Africa a remporté le prestigieux trophée de la **«Banque Africaine de l'Année 2018»** décerné par l'agence de médias et de notation ***Leaders League*** lors du forum ***AIFA -Africa Investment Forum & Awards-***, qui s'est tenu le 8 novembre à Paris.

Le prix de la «Banque Africaine de l'année» récompense la banque africaine ayant le **positionnement le plus remarquable sur le continent.** BMCE Bank of Africa est le groupe bancaire marocain **le plus orienté vers l'international** avec une présence dans une **trentaine de pays** en Afrique, en Europe et en Asie, employant plus de 15 000 collaborateurs à travers le monde, avec un réseau de 1 650 points de vente au service de plus de 6 millions de clients.

Cette nouvelle consécration positionne BMCE Bank en tant que Banque universelle, poursuivant sa **stratégie de croissance nationale et internationale** et ce, plus spécifiquement à travers des implantations en Afrique, sous l'ombrelle du Groupe Bank Of Africa ; en Europe, à travers BMCE International Holding, regroupant les deux filiales européennes basées à Londres et à Madrid, BMCE EuroServices, établissement de paiement au service de la diaspora marocaine et africaine ; mais aussi à travers une représentation plus importante en Asie, notamment en Chine par la filiale BMCE Shanghai, en Amérique du Nord et aux Emirats Arabes Unis.

Le Groupe met en avant de nouvelles orientations et présente des **offres innovantes, adaptées aux besoins** de chaque catégorie de client, capitalisant sur ses **lignes métiers.** BMCE Bank of Africa inscrit son **rayonnement dans la pérennité sur l'ensemble de ses marchés de présence** en développant notamment de nouvelles niches, telles que la **Banque Digitale**, la **Banque participative**, et le ***Green Business***.

A Propos de BMCE Bank of Africa :

https://www.ir-bmcebankofafrica.ma/fr/profil

À propos de Leaders League : Fondé en 1996, *Leaders League* est un **groupe de médias et agence de notation** dont l'activité repose sur trois domaines principaux : **l'audit & la notation d'experts, la production de contenus éditoriaux** et **l'organisation de sommets BtoB nationaux et internationaux.** *Leaders League* fournit des informations à jour, des analyses approfondies et des perspectives d'affaires à travers une gamme des formats, comme le magazine *Décideurs*, des rapports de veille économique, des meilleurs classements d'entreprises et de dirigeants, des événements professionnels ainsi que des produits numériques.

→ **suivisme politique**, ni plus ni moins, à quelques exceptions près.

Au niveau central, les partis sont dirigés par un "comité exécutif " ou un "bureau politique " coiffé par un "secrétaire général". Entre le "congrès" et le "comité exécutif" il y a généralement un "conseil national" composé d'une centaine de cadres du parti qui siègent une fois par an pour débattre des sujets généraux et dossiers chauds et faire des recommandations au comité exécutif. Ce comité a le contrôle, aussi, de toutes les institutions parallèles du parti : telles celles des étudiants, des jeunes, des femmes, des cadres, etc…. ainsi que les syndicats affiliés. Toutes velléités indépendantistes dans ces institutions sont "réprimées" par des élections "cuisinées" ou par la « **mise en sourdine** » ou « **mise en quarantaine** » des activités de l'instance en question.

Actuellement, la majorité des partis politiques en présence connaissent beaucoup de problèmes sérieux imputés **an manque de démocratie et de transparence** au sein de leurs structures du sommet. Beaucoup de voix s'élèvent contre leur immobilisme ce qui les discrédite aux yeux de l'opinion publique. Certaines de ces voix critiquent les premiers secrétaires de ses partis pour leur mainmise sur tous les appareils de l'institution tels les journaux, les instances du parti, etc…. et fustigent leur **pouvoir stalinien**, sans partage.

Les jeunes fuient la politique ; laHrig politique

Beaucoup d'observateurs se demandent pertinemment pourquoi la politique fait peur à la jeunesse marocaine, alors qu'ailleurs elle exerce une fascination, sans limite, sur eux. Pendant les années 60, 70 et même les années 80, la répression policière contre les militants de gauche ainsi que tous ceux qui se montraient hostiles à la monarchie exécutive, était tellement sauvage qu'elle a fini par terroriser les jeunes et les a poussés à fuir la politique une fois pour toute. Cet état des choses est devenu par la suite un état d'âme bien ancrée dans les mœurs.

Il faut dire, toutefois, que pendant l'ère Oufkir, beaucoup de jeunes ont été poussés par les partis dans l'arène politique mais une fois tombés dans les mains de la répression policière ils ont été soit récupérés par le système, soit broyés par la machine de l'état sans que personne ne se soucie de leur sort. **Les Années de Plomb** 1960-1996 ont poussé la jeunesse à se donner à d'autres activités que la politique et cet état de choses est devenu à la longue une tradition pour ne pas dire une phobie ou bien un comportement qui s'est inscrit dans l'ADN des Marocains.

Les jeunes ont fui la politique, aussi, parce qu'ils se sont rendus compte que la mobilité et la promotion au sein des partis marocains est généralement inexistante ou dans le cas contraire, une entreprise semée d'embûches et parsemée de peaux de banane, ce qui fait que toute ambition dans ce sens est sujette à un grand risque.

Il faut pas oublier aussi que la culture qui sévit au sein des partis se base sur le népotisme, le copinage, le clientélisme et surtout la notion d'identité tribale qui n'a jamais disparu de la philosophie du marocain et encore moins de celle de l'animal politique.

D'ailleurs, la politique " ou " **boulitik** " dans le langage du marocain moyen a été depuis l'indépendance un sujet tabou, à éviter comme la peste. Kevin Dwyer, un anthropologue américain, a très bien illustré ce phénomène de phobie dans un excellent ouvrage intitulé **«Moroccan Dialogues»** (Dialogues marocains), dans lequel il traite du Maroc par le biais de dialogues candides avec un Amazigh du Souss. A une question concernant sa position sur la politique au Maroc, la réponse de l'interlocuteur était sans appel :

> *" on parle pas politique, la politique est synonyme de problèmes ".* [10]

La survie des dinosaures

Cette peur de la politique de la part des jeunes a été et est toujours hautement bénéfique pour les leaders historiques des partis politiques. A la longue ces leaders sont devenus des patriarches et des **zaïms** difficiles à déboulonner ou remettre en question, sauf en cas de mort subite, bien sûr. D'ailleurs, depuis l'indépendance les changements à la tête des partis politiques marocains n'ont eu lieu qu'après la mort de leurs leaders: Allal El Fassi (Istiqlal), Abderrahim Bouabid (USFP), Ali Yata (PPS), Arsalan Jadidi (PND), Maati Bouabid (UC).

En somme, le seul changement qui a eu lieu à la tête d'un parti politique alors que son **zaïm** était toujours en vie, s'est passé du sein du MP, où Mahjoubi Aherdane a été détrôné par son poulain Mohamed Laenser dans « un coup d'état interne », orchestré, paraît-il, par l'administration. Mais Mahjoubi Aherdane, en vieux routier qu'il est, s'est vite fait une virginité politique et a constitué un parti sur mesure, le MNP (Mouvement National Populaire), à base d'allégeance tribale. Quant à la seule et unique démission d'un zaïm politique est celle d'Abderahmane El Youssifi de son poste de Premier Secrétaire de l'USFP, après la fin de l'expérience de l'**alternance politique.** En effet le 28 octobre 2003, il démissionne de son poste du Premier Secrétaire de l'USFP et quitte la scène politique pour toujours.

En perspective, les partis politiques marocains semblent être faits à la mesure de leurs zaïms, d'où la promotion du culte de personnalité comme cela se passait dans les pays de l'Est avant la chute du mur de Berlin. D'ailleurs ses zaïms à leur mort, sont considérés par les militants comme presque de grands saints dont la **baraka** (grâce divine) continue à avoir des effets bénéfiques sur le parti, longtemps après leur décès. N'est-il pas le cas, toutefois, que les journaux des partis ne parlent que d'eux et de leurs qualités pendant toute la durée du deuil qui est généralement de 40 jours ?

Les **zaïms** des partis, en conséquence de cette culture politique, sont devenus, à la longue, des monstres sacrés pour ne pas dire des **dinosaures** friands de pouvoir. Depuis l'intronisation du Roi Mohammed VI, la décrispation politique a pris une allure telle que beaucoup de tabous sont tombés comme des châteaux de carte, ainsi le mot " **dinosaure** " est utilisé de plus en plus pour faire allusion aux leaders politiques. La preuve c'est que l'hebdomadaire " **La vie économique** " avait reporté qu'Abderrahman El Youssoufi avait refusé de serrer la main au sociologue feu Mohamed Guessous, membre du comité exécutif de l'USFP, parce que celui-ci avait utilisé le mot " dinosaure " pour faire allusion aux leaders politiques. Dans le même contexte le même journal rapporte une déclaration de Mohamed Achaari, ex-Ministre des Affaires culturelles qui fustigeait la mainmise des **dinosaures** sur la politique au Maroc.

Donc, sans vouloir verser dans la polémique, on peut métaphoriquement parlant dire que le paysage politique marocain est un vrai **parc jurassique** et comme donc le fameux film de Steven Spielberg " Jurassic Parc ", tout contact avec le monde extérieur peut s'avérer catastrophique aux dinosaures et par conséquent mener à leur extinction rapide et inéluctable. Ici le contact avec le monde extérieur, veut dire l'ouverture sur l'Occident démocratique. Mais, en réalité, il y a maintenant, en présence, un facteur beaucoup plus déterminant qui va, sans nul doute, précipiter l'extinction de ces monstres ; c'est les conséquences de l'après Printemps arabe de 2011 qui a causé la destitution et/ou la mort de **plusieurs zaïms** arabes, lire dinosaures politiques, tels que Hossni Moubarak, Mouamar Qaddafi, Ali Saleh, Zine Al-Abidine Ben Ali et la fin de leur dictatures militaires et patriarches et la progression, lente mais inéluctable, des Arabes vers la démocratie.

Pour le politologue Bichara Khader, les révolutions arabes sont un vrai tsunami politique, sans précédent dans l'histoire contemporaine du Monde arabe : [11]

> *« Le brutal surgissement de l'événement révolutionnaire a été la riposte des sociétés civiles arabes à des décennies de dérives autoritaires. Brutal ébranlement certes, mais ce n'est pas un météorite tombé par hasard sur une banquise. Même imprévu dans la forme qu'il a prise, l'ébranlement n'était pas moins prévisible. Il y a eu, par le passé, des précédents dans des contextes différents :l'intifadah palestinienne en 1987, le printemps algérien de 1988, le printemps tunisien au tournant de 1990, le printemps de Damas, début 2000, l'ouverture parlementaire koweïtienne. Mais aucun précédent n'a donné lieu à un tel « tsunami » politique, à un tel chambardement. Attribuer tout cela aux « vents de la mondialisation », aux réseaux sociaux, aux chaînes satellitaires, serait un peu court, bien que cela ait joué dans l'amplification du phénomène. Plus fondamentale est l'usure de la logique autoritaire ou plutôt sa dérive prédatrice et dynastique. »*

Les dinosaures sont partout

Si la majorité des partis politiques souffrent du "**syndrome des dinosaures**", l'administration et les rouages de l'état sont le terrain de prédilection de ces monstres dévastateurs qui, ne reculent devant rien. Le secret de leur longévité proverbiale se résume dans le fait qu'ils ont, des années durant, créé des communautés de disciples qui profitent de leur générosité en contrepartie de l'allégeance aveugle, attachement indéfectible et fidélité sans conditions. Cette atmosphère est constamment tonifiée par la corruption, l'abus du pouvoir et le clientélisme.

Il y a quelques années de cela, feu S.M. Hassan II avait demandé une rotation périodique des commis de l'état. Si cela a eu lieu, cette opération n'a pas inquiété les " dinosaures " qui sévissent toujours dans l'administration et les postes clés de l'état et gênent, incontestablement, l'effort du développement à cause de leurs pratiques douteuses et immorales.

En Juillet 1996, un journaliste britannique du quotidien Londonien " The Daily Telegraph ", à une question que lui a posé un autre journaliste sur les ondes de la Radio BBC (service International) au sujet de la culture politique au Maroc, avait répondu que ce qui l'a frappé le plus au Maroc, durant son séjour d'un mois, c'est qu'il voyait et rencontrait toujours les mêmes personnes, tous d'un certain âge et d'une certaine époque, là où il allait. Il en a conclu que le Maroc est **un pays jeune gouverné par des vieux.**

En réalité, cet état de choses est le résultat d'une culture millénaire qui a toujours glorifié les vertus et **la sagesse, de l'âge et de la séniorité**. Cette pratique est, certes, louable, mais poussée à l'extrême elle devient un grand obstacle pour la marche normale des affaires dans la vie, car plus on est jeune plus on est dynamique et ambitieux et plus en est créatif. Donc, il est tout à fait légitime de se demander si un pays gouverné par des vieux n'est pas condamné, par conséquent, à glorifier le passé et l'immobilisme au lieu d'œuvrer pour l'avenir et le changement.

De grâce libérez le génie marocain

Le Maroc est un pays qui à d'immenses ressources humaines, mais malheureusement ces ressources sont on bien ignorées et " boudées " ou bien mal utilisées. Ainsi, le génie marocain reste prisonnier des carcans d'un conformisme d'un autre âge et d'un conservatisme dépassé.

Ainsi, les partis politiques sont appelés à ouvrir grandes leurs portes aux jeunes et leur permettre de prendre les commandes comme cela s'est passé en Grande Bretagne avec Tony Blair, dans les années 90 du siècle dernier et ailleurs en occident. En effet, en 2017, la France s'est débarrassée de ses hommes politiques traditionnels pour faire confiance à la jeunesse d'Emmanuel Macron et son parti : La République En Marche !

Les partis politiques et l'administration marocains doivent se débarrasser de leur " **graisse** " qui rendent leur démarche lourde et œuvrer à devenir un outil de développement et non un obstacle. La machine économique doit fonctionner à plein régime pour contribuer davantage à l'émergence de ce pays. Last but not least, l'homme doit être moins égoïste avec ses connaissances, sa richesse, son temps et son amour pour son pays.

Avec tous ses ingrédients on est sûr de gagner le pari du **décollage économique** et de mettre le Maroc, une fois pour toutes, sur les rails du 3ème millénaire.

Notes de fin :

1- La zaouïa de Dila est une confrérie soufie marocaine fondée vers 1566 et qui joua un rôle prépondérant dans la vie politique et religieuse marocaine au XVIIe siècle. Tenant son espace d'origine et d'accroissement au sein des tribus berbères du Moyen Atlas, la zaouïa de Dila atteint son apogée vers 1659, en contrôlant une grande partie du nord du Maroc et en ayant son leader, Muhammad al-Hajj ad-Dila'i, proclamé sultan à Fès.
La zaouïa de Dila arrive à son apogée au milieu du XVIIe siècle, après avoir commandité l'assassinat d'El-Ayachi en 1641, en étendant son influence sur les villes de Fès, Tétouanet Ksar el-Kébir et sur l'embouchure du Bouregreg, ainsi que sur les plaines du nord-ouest et le couloir de Taza jusqu'à la Moulouya.
Muhammad al-Hajj, chef de la zaouïa, gouverne ainsi Fès dès 1641 et y est proclamé sultan en 1659, à la suite du décès du dernier sultan saadien Ahmad al-Abbas. Il en est délogé en 1663 par les Alaouites, qui prennent l'ascendant et entreprennent la réunification du Maroc.

2- Michel Boyer (ancien officier supérieur et docteur en histoire), Le Grand Jeu des équivoques : La Mission militaire française sous le règne de Moulay Hassan Ier, Casablanca, La Croisée des chemins, 2016, 268 p.

3-http://www.lopinion.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=18710

4- https://journals.openedition.org/remmm/2864

5- https://www.huffpostmaghreb.com/hassan-zouaoui/la-crise-des-partis-politiques-marocains_b_16748870.html

6- « Constitution du 1er juillet 2011 : Titre premier. Dispositions générales », sur Mjp.univ-perp.fr .

7- Dahir no 1-06-18 du 15 moharrem 1427 (14 février 2006) portant promulgation de la loino 36-04 relative aux partis politiques, p. 334 ; lire à son propos Bendourou 2005-2006

8- http://article19.ma/accueil/archives/52392

9- Jean-Claude Santucci « Le multipartisme marocain entre les contraintes d'un « pluralisme contrôlé » et les dilemmes d'un « pluripartisme autoritaire » »,Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, nos 111-112, mars 2006.

10-http://fr.le360.ma/politique/voici-la-fatwa-du-mur-au-sujet-de-la-balade-amoureuse-du-ministre-yatim-a-paris-175609?utm_source=Le360.ma+Mailing&utm_campaign=bcc7240b86-my_google_analytics_key&utm_medium=email&utm_term=0_9a48a4e55c-bcc7240b86-253049597

11- Dwyer, K. 1982. Moroccan dialogues :Anthropology in Question. Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press (November 1, 1982). 328 pages.

12-https://www.cetri.be/Le-printemps-arabe-un-premier-2644

ⴰⵙⵉⵎⵙⵏ

ⵜⵉⵙ ⵏⵜ ⵉⵜⵙ ⴰ ⵜⴰⵍⵍⴰⵜ
ⴰⵏ ⵏⵉⵙⵎⵉⵍ ⵉⵎⵉⵙⴰⵜ;
ⵜⴰⵙⵉⵜⵜⵉⵜ ⵜⵉⵜ ⵜⵉⵏⵉⵜ
ⵍⴰⵜⵜⴰ ⴹⴰⵙ ⵜⵜⵏⵉⵏⴰⵜ,
ⵜⵉⵜ ⵜⵉⵃⴰⵙⴰⵜ ⵏ ⵙⵉⵏⵙⵜ
ⵏ ⵉⵏⵉⵜⵜⴰⵏ ⵏⵉⵏⴰⵜ ⵏ ⵜⵉⵏⵉⵜ
ⵏⵉⵛⵛⵉⵍ ⴰⵏ ⴰⵙ ⵏⵉⵎⵙⴰⵙ
ⵉ ⵜⵉⵛⵙⵉ ⵜⵉⵜ ⵉⵙⵉⵍⴰ;
ⴰⵏ ⵏⵉⵙⵜⵉⵉ ⵜⴰⵙ ⵉⵏⵉⵍⴰ
ⴰⵏ ⵏⵙⴰⵜⴰ ⵜⴰⵙ ⵉⵙⵉⵜⴰⵍ,
ⴰⵙⴰⵜⵉ ⵍⵉⵜ ⵜⵉⵜ
ⵏ ⵜⵉⵏⵉⵜⵜⴰⵏ ⵜⵉⵜ ⵉⵜⵉⵍⵍⵉⵏ
ⵉⵜⵉⵍⵍⵉⵏ ⵍⴰⵏⵉⵜ,
ⵏⵉⵜⵜⴰⵜ, ⵉⵏⵉⵜⵉⵉ ⵜⵜ ⵜⵜⵜⵉⵍ
ⵉⵎⵉⵜ ⵉⵜⵜ ⵙ ⵜⵉⵎⵎⴰⵙⵙⵉⵏⵜ
ⵏ ⵍⵉⵙⵙⴰⵍⵍⵉⵏⵜ ⵉⵙⵉⵜⵉⵍⵍⵉⵏⵜ.
ⵉⵎⵉⵜⵜⴰⵏ ⵉⵏⵉⵜⵉⵍⵍⵉⵏⵜ ⵏⵉⵜⵉⵍⵍⵉⵏⵜ
ⵏ ⵍⵉⵙⵙⴰⵍⵍⵉⵏⵜ ⵏⵉⵜⵉⵍⵍⵉⵏⵜ
ⵏ ⵜⵉⵏⵉⵜⵜⴰⵏ ⵜⵉⵜ ⵉⵜⵉⵍⵍⵉⵏⵜ
ⵏ ⵜⵉⵏⵉⵜⵜⴰⵏ ⵜⵉⵜ ⵉⵜⵉⵍⵍⵉⵏⵜ
ⵏⵉⵜⵜⴰⵜ, ⵉⵏⵉⵜⵉⵉ ⵜⵜ ⵜⵜⵜⵉⵍ
ⵉⵎⵉⵜ ⵉⵜⵉⵍⵍⵉⵏⵜ ⵉⵜⵉⵍⵍⵉⵏⵜ
ⵏⵉⵜⵜⴰ

→
ⴰⵙ ⵓⵔⴳⴰⵣ:
-ⵙⵏⵉⵍⵖ ⴰⵛ ⵇⵓⴱⴱⵉ ⵎⴻⵛ ⵓⵔ ⵜⴻⵍⵍⵉⵖⴷ ⵜⴰⵣⵣⴻⵍⴰⴼⵜ.
-ⴰⴷ ⴰⵛ ⵏⵢⵉⴳⵉⵏⵜ.ⵙ ⴰⵢⴻⵇⴹ ⵉⵏⵓ.ⵓⵔ ⴰⵙ ⵓⴼⵉⵖ.
-ⵏⴻⵛⵏⵉ ⵀⴰⵜ ⴷⴰ ⵏⴻⴳⴳⴰⵏ ⵣⵉⴽ ⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵏⴻⵥⵢ.ⴳⴰⵙ ⴰⴷ ⵉⴼⴰⴼⴰ ⵓⴼⵓⵍⵍⵓⵙ ⴰⵔ ⵏⴻⵜⵜⴰⵏⴼ ⴰⵍⵍⵓⵏ .
-ⵡⴰⵍⵓ ⵎⴰⵢⴷ ⵢⵓⴼⵏ ⵜⴰⵎⵢⵉⵔⵜ ⴷⴷⵓⵖ ⵏ ⵓⵏⵓⴷⴷⴻⵎ.ⵉⵖ ⵉⵔⴰ ⵛⴰ ⴰⴷⴰⵡⵉⵙ(La santé) ⴰⴷ ⵓⵔ ⵉⵎⴻⵢⴷ ⴰⵔⴷ ⵉⵣⵔⵢ ⴰⵣⴳⵓⵏⵏ ⵢⵉⴹ.
ⵉⵙⵙⵓⴼⵇ ⴰⵙ ⵢⴰⵏ ⵓⵥⴰⵡ ⵏ ⵡⴰⵜⴰⵢ.ⵢⵓⵛⵢ ⵙ ⵜⴰⴹⴼⵉ ⵏⵏⴻⵙ.ⵉⵙⵙⵉⵔⴷ ⴳ ⵜⴽⵉⵔⵡⴰⵏⵜ.ⵉⵏⵏⵓⴱⴷⵔ ⴰⵀⴰ ⵉⴷⴷⵓⵍ ⵜ ⵓⵔⴳⴰⵣ ⵙ ⵢⴰⵜ ⵜⵓⵛⴹⵉⴼⵜ ⵢⴰⴹⵏ ⴷⴰⵢ ⵉⵟⵟⵓⵏ ⵖⵉⴼ ⵙ ⵜⵉⴼⵍⵓⵢⵜ.ⵉⵢⵍⵉⵍⵣ « ⴱⴰⴷⴷⵓ » ⴳ ⵓⵙⴰⵏ ⵏⵏⴻⵙ. ⵉⵍⵛⵎ ⵜ ⵓⵙⴱⵓⵃⵍⵓⵢ(Le hurlement)ⵏ ⵡⵓⵛⵛⵓⵏ ⴷ ⵓⵙⵀⵓⴱⴱ ⵏ ⵉⵢⴹⴰⵏ. ⵎⵓⵟⵟⴰⵇ ⵉⵏⵏⵓⵃⵛⵓⵛⵎ(Etre épuisé)ⵓⵔ ⵎⵎⵓⵙⵙⵓⵍⴰⵖⵏ ⵡⵓⵛⴱⴰⴱⵏ ⵏⵏⴻⵙ. ⴰⵔ ⵉⵛⵇⵓⴱⴱⵓⵛ ⴳⵓⵔ ⵉⵎⵣⴰⵣⵏ ⵏ ⵜⵡⴰⵔⴳⵉⵜ.ⵉⵣⵔⵓⵔⵟ ⴷⴰⵜ ⴰⵙ ⵓⴷⵎ ⵏ « ⵜⵓⵏⴰⵇⵓⵥ».ⵏⵉⵏ ⵉⵢⵙⴰⵏ ,ⵢⵓⵙⵢ ⵏⵓⵜⵜⴰ ⴰⵖⴰⵏⵉⴱ ⵏⵏⴻⵙ ⵜⵓⵙⵢ ⵏⵓⵜⵜⴰⵜ ⴰⴽⴰⵔⵉⵊ ⵏⵏⴻⵙ ⴰⵔ ⵣⵣⵉⵣⵉⵍ ⵉⵢⵙⴰⵏ ⴳ ⵢⴰⵜ ⵜⵉⴼⴼⵓⵍⵜ ⵜⴰⵙⵓⴳⴳⴰⵏⵜ.ⵓⴼⵏ ⵉⵎⴰⵡⵏ ⵏⵙⵓⵏ .ⴰⵔ ⵙⵓⴽⴼⵓⵙⵏ ⵉⴽⵯⵓⵍⵡⴰⵏ .ⵜⵉⵎⵓⵟⵟⴰ ⵏ ⵉⵖⵎⴰⵏ ⵙⵙⵓⵏⴼⵓⵍⵜ ⴰⵙⴳⴳⴰⵏ ⵙ ⵓⵣⵓⴳⵣⴰⵡ.ⵓⴼⴰⵏ ⵉⵖⴼⴰⵡ ⵏⵙⵓⵏ ⴰⵔ ⵙⵖⵉⵍⵉⵍ ⵜⵉⴼⵓⵍⵡⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵢⵏⵓⵜ ⵉⵙⵎⵓⵇⵖⴰⵏ ⵉⵙⵎⴰⵏ ⵎⵓⵍⵍⴰⵡ ⵏ ⵜⵡⵉⵏⴰⵙ ⵏ ⵉⵡⵓⵜⵎⴰⵏ ⴷ ⵜⵉⵡⵓⵜⵎⵉⵏ .ⵏⵓⵜⵜⴰ ⵉⵍⵙⴰ ⵜⴰⵟⴱⴱⵓⵜ ⵏⵏⵉⴳ ⵓⵟⵓⵢⴷⵓⵔ ⴷ ⵓⵥⵍⵍⴰⵇ ⴷ ⵉⴽⵓⵔⴱⵉⵢⵏ ⴷ ⵓⵜⴰⵔⴽⵉ(Le turban).ⵏⵓⵜⵜⴰⵜ ⵜⵓⵍⵙⴰ ⵜⴰⵟⵓⵢⴷⵓⵔⵜ ⴷⴷⴰⵡ ⵓⴱⵔⵓⵖ(Le caftan)ⴷ ⵓⵛⵓⵔⴱⵉⵍ ⴷ ⵜⵙⵓⵏⴱⵏⵉⵢⵜ ⴷ ⵓⵃⵓⴱⵔⵓⵟ.ⵉⵃⵔⵓⵙⵏ ⵉⴷⴷⵓⵖ ⵎⵛⵓⴱⴱⴰⵙⵏ ⵙ ⵉⴼⴰⵙⵙⵓⵏ.ⵉⴼⴰⴼⴰ ⴰⵀⴰ ⵉⵜⵜⵓ ⵎⴰ ⴳ ⵉⵏⵙⴰ.ⵙ ⵡⴰⵍⵍⵓⵏ ⵉⴹⵓⵀⵍⵍⴰⵏ ⵉⵎⴳⵓⵍⵍⵓⵢ ⵙ ⵜⵉⵢⵏⵏⴰ ⵏⵏⴻⵙ.ⴽⵊⵓⵎⵏ ⵉⵙⴱⵉⵀⵙⵉⵔⵏ (Les bêlements)ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵀⵓⵢ(Le beuglement)ⴰⴱⵓⴹ ⵏ ⵉⵎⵊⵊⴰⵏ ⵏⵏⴻⵙ. ⵉⵛⵜⵢ ⵜⴰⵡⴰⵔⴳⵉⵜ ⵏⵏⴻⵙ ⵉⴼⵓⵍⴽⵉⵏ.ⵉⵥⵎⵓⵎⵎⵓⵢ.ⵉⵙⵓⵍⵍⴰ ⵉ ⵓⵎⴻⵙⵙⵓ ⵏ ⵓⵔⴳⴰⵣ ⴷ ⵡⴰⵔⵔⴰⵡ ⵏⵏⴻⵙ.ⵓⵔ ⵉⵙⵙⵉⵏ ⵎⴰⵏⵜⵓⵔ ⴰⵢⴷ ⵜ ⵉⵟⵇⴹ ⵓⵏⵓⴷⴷⴻⵎ. ⵉⴱⵓⴷⴷ ⴰⵀⴰ ⵉⴹⴼⵔ ⵜⴰⵛⴹⵉⴼⵜ .ⵓⵔ ⵉⴽⴽⵉ ⵓⵎⵢⴰ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵢⵓⵛⵣ ⴰⵡⴰⵍ ⵏ « ⴱⴰⵙⵙⵓ ».ⵣⵉ ⵜⵛⵓⵏⴱⵉⵜ ⵉⵖⵇⴰ ⴰⵙ ⴰⵀⴰ ⵉⵙⵓⵎⴷⵔ ⴰⵙ ,ⵉⴷⴷⵓ ⵢⴰⵏⴼ ⵜⵉⴼⵍⵓⵢⵜ ⵏⵏⴰ ⵓⵔ ⵉⵟⵟⵉⵏ ⵙ ⵜⵢⵓⴼⴼⴰⵔⵜ(Le cadenas).ⵉⵣⴻⵎⵓⵎⵎⴻⵢ « ⴱⴰⵙⵙⵓ » :
-ⵜⵉⴼⴰⵡⵉⵏ.
-ⵜⵉⴼⴰⵡⵉⵏ.
-ⵉⵙ ⵜⵓⵙⵡⵏⴼⴰⴷ ?
-ⵓⵔ ⵓⵛⵉⵖ ⴷ ⵉⵖⴼ ⵉⵏⵓ ⴰⵔ ⵜⵉⴼⴼⵓⵜ.
ⵉⴳⵍⴹ ⵖⵉⴼ ⵙⵓⵏ ⵓⵔⴳⴰⵣ :
-ⵜⵉⴼⴰⵡⵉⵏ.
-ⵜⵉⴼⴰⵡⵉⵏ.
-ⵎⴰ ⵎⵓⵛ ⵉⴳⴰ ⵓⵏⵓⴷⴷⵓⵎ ⵏ ⴷⵉ ?
-ⵉⴳⴰ ⴰⵙⴰⴼⴰⵔ ⵉ ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ.
ⵉⵙⵓⵔⵙ ⵉⵟⵛⵓⵛⵏ ⵏ ⵡⴰⵜⴰⵢ.ⵖⵓⵊⵊⵓⵇⵏ ⵙ ⵓⴱⴰⴷⵉⵔ(Sorte de pain) ⴷ ⵡⵓⴷⵉ ⵉⴼⵙⵉⵢⵏ.ⵙ ⵜⵓⴳⵎⵉⵎⵉⵏ ⵏ ⵡⴰⵜⴰⵢ ⴰⵔ ⵣⵣⵓⵔⵢⵏ ⵜⵓⴼⴼⴰⵣ ⵏ ⵓⵖⵇⵓⵎ.ⵓⵔ ⵉⴽⴽⵉ ⵓⵎⵢⴰ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵉⵙⵓⵔⵔ ⵓⵔⴱⴰ ⴰⵎⵓⵚⴽⴰⵏ ⵢⴰⵏ ⵓⴼⵣⵓⵍ (Un grand plat de terre cuite avec un pied en bas et au centre) ⵉⴽⴽⴰⵔⵏ ⵙ ⵓⴱⵓⵔⴽⵓⴽⵛ .ⴰⵔ ⵉⴽⴽⴰⵜ « ⴱⴰⴷⴷⵓ » ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵉⴷⵊⵉⵡⵏ.ⵓⵔ ⴷⵊⵉⵏ ⵉⵎⴹⵉ ⵓⴷⵓⵛⵏ ⴰⵎⵎ ⵜⵉⵔⴰⵎ ⴷⴷⵓⵖ.ⵣⵉ ⵓⵙⵓⴽⵙⵓⵍ(La fenêtre) ⵉⵃⵍⴰ ⵜⴰⵛⴰⴽⴰ(Le sommet de la montagne).
ⵉⴼⴽⴰ ⴰⵙⵏ ⵓⵔⴱⴰ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵙⵙⵉⵔⴷⵓⵏ.ⵉⵎⴳⵓⵍⵍⵓⵢ « ⴱⴰⵙⵙⵓ » ⵙ ⵓⵙⵎⵓⵏ ⵏⵏⴻⵙ :
-ⴼⴽⴰⵖ ⵜⵉⵙⵉⵍⴰ ⵉ ⵓⴱⵔⵉⴷ.
ⵉⵏⵛⵔ « ⴱⴰⴷⴷⵓ » ⵙ ⵓⵊⵓⵔⴷⵓ.ⵉⵣⵓⵎⵓⵎⵎⵓⵢ ⴰⴷ ⵉⵣⵓⵜⴼ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⴷⴷⵓⵖ.ⵉⴱⵓⴷⴷⴰ ⴷⴰⵜ ⴰⵙ ⵓⴷⵎ ⵏ « ⵜⵓⵏⴰⵇⵓⵥ ».ⵉⵙⴰⵡⵍ ⴰⵙ ⵓⵔⴳⴰⵣ :
-ⵀⴰⵏ ⵉⵎⵛⵍⵉ ⵏⵏⵓ ⵟⵓⵍⵍⴰ ⴰⴷ ⵥⴰⵇⵓⵏ ⵉⵟⵟⵓⵍ ⴷⵉ.
ⵉⵜⵜⵓⵢ ⵥⴰⵇ ⵙ « ⴱⴰⵙⵙⵓ »ⵙ ⵓⵣⵎⵓⵎⵎⵓⵢ :
-ⵉ ⵎⴰⵢⴷ ⵉⵜⵙⵓⵜⵜⴰⵏ ⵉⵎⵓⵛⵍⵉ ⵏⵓ ?ⴰⴷ ⵓⵔ ⵜⵜⴰⵙⵉⴷ ⵜⵉⵔⵓⵎⵜ ⵉⵏⵓ ⵖⵉⴼ ⵉⵖⵉⵇ ⵏⵏⵓⵛ.
ⵢⵓⵙⵢ « ⴱⴰⴷⴷⵓ »ⴰⵟⵓⵇⵡⵛ ⵏⵏⵓⵙ.ⵉⵙⴰⵡⵍ ⴰⵙ ⵓⵔⴳⴰⵣ :
-ⵎⵓⵛ ⵓⵔ ⵜⵓⵣⵏⵏⵓⵏⴷ ⵛⴰ ⵣⵉ ⴷⵉⵙ ⵣⵔⵉ ⵜ ⴷⵉ.ⵀⴰⵜ ⵓⵔ ⵉⵏⵏⵉ ⴰⵡⴷ ⵢⴰⵍ ⴰⴷ ⵜ ⵉⵛⵛⵓⵏⴼⵛⵓ(Fouiller).
ⵓⵔ ⵢⵓⴼⵉ ⴳⴰⵙ ⴰⴷ ⵜ ⵉⵣⵔⵢ ⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵉⵙⵙⵓⴼⵔⵙⵉⵙ ⴰⴳⴳⵯⴰ ⵏⵏⴻⵙ. ⵉⴹⴼⴰⵇ ⴰⵙⵎⵓⵏ ⵏⵏⴻⵙ.ⵉⵙⵙⵉⵏⵏⵓⴳ ⴰⵍⵍⵓⵏ ⵏⵏⴻⵙ ⴳ ⵉⴳⵓⵔⴱⵉⵛⵏ.ⵢⵓⴼⴰ ⵉⵙ ⵎⵎⵓⵙⵡⵍ ⴳ ⵉⵎⵛ ⵏ ⵜⵉⵙⴽⵉ.ⵜⵜⵓⵙⴽⴰⵏ ⴰⴽⵯ ⵙ ⵉⵙⵓⵍⵍⵉⵡ ⵉⵛⵓⵏⴽⵓⵏ ,ⵉⵎⵎⵓⵙⵍⴰⵖ ⵙ ⵜⴰⵍⵍⴰⵖⵜ ⵜⴰⵣⵓⴳⴳⵯⴰⵖⵜ .ⵢⴰⵍⵍⴰⵢ ⵉⵙ ⵜⴰⴱⴹⴰⵏⵜ(Le plafond) ⵏ ⴽⵓ ⵜⴳⵓⵎⵎⵉ ⵜⵓⵙⵍⵖ ⵣⵉ ⴹⴰⵇⵜ ⴳ ⵉⴳⴳⵉ ⵏ ⵜⵓⵡⵔⵉⵔⵜ ⵏⵓⵖ ⴰⵙⴳⴳⵉⵔⵉ ⵏ ⵓⴷⵔⴰⵔ ,ⵉⵙ ⵉⵙⵔⵉⵔⵢ ⴰⴷ ⵜ ⵢⴰⵛⵍ ⵛⵔⴰ.ⵢⴰⵍⵍⴰⵢ ⵖⵉⴼ ⵜⴰⴱⴹⴰⵏⵜ ⵉⵜⵙⵓⵏⵜ ⵜⴼⵉⵍⴰⵍ(Les jarres) ⵉⵙⵙⵓⴼⵓⵖⵏ ⴰⴳⴳⵓ ⵙ ⵉⴳⵓⵍⵍⴰ ⴷ ⵉⵜⵙⵓⵏⵜ ⵜⵏⵉⴱⴱⴰ ⵉⵙⵙⵓⴽⵛⴰⵎⵏ ⴰⵙⵉⴷⴷ ⴷ ⵡⴰⴹⵓ ⵙ ⵓⴳⵓⵏⵙⵓ.ⵜⴰⴱⴹⴰⵏⵜ ⵏⵓⵜⵜⴰⵜ ⵓⵔ ⵜⴳⵉ ⴳⴰⵙ ⵢⴰⵏ ⵓⵍⵓⵜⵉⵎ(Le tas) ⵏ ⵡⴰⵛⴰⵍ ⴰⵟⵓⵇⴰⵇ ⴰⴱⵓⵍⴱⴰⵙ(Le gris) ⵏⵏⴰ ⵉⵜⵜⵓⴷⴰⵣⵏ ⵖⵉⴼ ⵓⴷⴰⵔⵉⵙ(La rangée)ⵏ ⵉⵅⵏⵉⵢⵏ ⴷ ⵜⵓⵅⵏⵉⵢⵉⵏ(Des poutres en bois).ⴽⵓ ⴰⴳⵓⵇⴱⵉⵛ ⵉⵙⵙⵉⴳⴳⴰ ⵓⴷⵎ ⵉ ⵓⵎⴰⵣⵉⵔ ⴷ ⵓⴼⵔⴰⵢ.ⵉⵍⴰ ⴳ ⵢⴰⵜ ⵜⵉⵖⵎⵓⵇⵜ ⴰⵢ-ⵏⵏⴰ ⵎⵉ ⴷⴰ ⵟⵟⴰⵇⵏ ⵉⵜⵙⵓⵏ ⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵏ ⴰⵎⴰⵢⵍⴰⵍ ⵉⴳⴰⵏ ⴰⵙⵏⴼⵓⵢ(ⵍ’ⴰⴱⵔⵉ)ⵏ ⵓⵛⵜⴰⵍ(Le bétail)ⵍⵓⵛⵎⵏ (Surtout)ⴳ ⵉⵎⵉⵔ ⵏ ⵜⵓⴳⵔⵔⵙⵜ.ⵉⵍⴰ ⴷⵉⵖ ⴳ ⵜⵉⵖⵎⵓⵇⵜ ⵢⴰⴹⵏ ⵢⴰⵏ ⵓⴼⵉⵜⴰⵍ ⴷⵉⵙ ⴰⵙⵜⵓⵙ ⵉ ⵉⵎⵉⵜⴰⵔ(Le pluriel de amudar) ⴰⵎⵎ ⵓⵖⵢⵓⵍ,ⴰⵙⵓⵔⴷⵏ ⴷ ⵓⵢⵢⵉⵙ.ⵉⵍⴰ ⴰⴼⵉⵜⴰⵍ ⴰⴳⴰⵜⴰⵔ ⵏ ⵉⵏⵓⴱⴳⴰⵡⵏ . ⵏⵓⵜⵜⴰ ⴰⵢⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⵓⴷⵎ ⵏ ⵓⴳⵓⵇⴱⵉⵛ.
ⴰⴼⵉⵜⴰⵍ ⴷⴷⵓⵖ ⵓⵖⵣⵉⴼ ⵉⵍⴰ ⵉⵙⵓⴽⵙⴰⵍ(Les fenêtres)ⴷ ⵜⵉⵛⵓⵏⴱⴰ (Trous pour aérer).ⴳⴰⵙ ⵉⵖⵓⵇⵎⴰⵏ ⴰⵢⴷ ⵉⵎⵣⴰⵔⴰⵢⵏ ⴷ ⵉⴳⵓⵇⴱⵉⵛⵏ ⴳ ⵉⴽ ⵏ ⵜⵉⵙⴽⵉ.ⵏⵉⵜⵏⵉ ⵍⴰⵏ ⴳ ⴽⵓ ⵜⵉⵖⵎⵓⵇⵜ ⴰⵡⵓⴷⴷⵉⵎ(La tour). ⴳⵓⵔ ⴰⵙⵏ ⵍⵍⴰⵏ ⵉⴼⵉⵜⴰⵍ ⵏⵏⴰ ⴳ ⵜⵜⵓⴼⴼⵓⵔⵏ ⵎⵓⴷⴷⵓⵏ ⴰⵙⴳⴳⵉⵔⵉ ⵏⵙⵓⵏ ⵣⵓⴳ ⵉⵎⵓⵏⴷⵉ ,ⴰⵣⴰⵜⵉⵎ(L’huile) ⴷ ⵜⴰⵎⵎⵓⵏⵜ ⴷ ⵡⵓⴷⵉ.ⴰⵡⴷ ⵉⴳⵓⵇⴱⵉⵛⵏ ⵍⴰⵏ ⵉⴼⵉⵜⴰⵍ ⵏ ⵉⵎⵓⵏⴷⵉ ⴳ ⵡⴰⵎⵎⴰⵙ ⵏ ⵜⴳⵓⵎⵎⵉ ⴷⴷⴰ ⵓⵔ ⵍⵉⵏ ⵜⵉⴼⵓⵍⵡⵉⵏ. ⴳⴰⵙ ⵢⴰⵏ ⵓⵙⵓⴽⵙⵍ ⴰⵢⴷ ⴰⵙⵏ ⵉⴳⴰⵏ ⴰⵣⴰⴷⴼ.ⴰⵡⴷ ⵓⵙⵡⵉⵔ ⵏ ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ ⵓⵔ ⵉⵎⵎⵓⵥⴳⴰⵍ ⵛⵉⴳⴰⵏ ⴳⵓⵔ ⵎⵓⴷⴷⵓⵏ .ⵛⵛⴰⵏ ⴰⵡⴷ ⵜⵉⵎⵓⵍⵙⴰ. ⵎⵔⵉⴷⴷⵉⵙ ⴱⴹⴰⵏ ⴰⵛⴰⵍ ⴰⵊⵓ ⴰⴷ ⵓⵔ ⵉⵖⵉⵍ ⵛⴰ ⴳⴰⵙ ⵉⵍⵍⴰ ⴰⵎⵎⴰⵙ ⵏ ⵡⴰⵎⵓⵏ ⵓⵎⵏⵍⴰⵍⵢ(La société socialiste).ⵜⵉⵔⴰⵎ ⵏⵙⵓⵏ ⴳⴰⵏⵜ ⵜⵉⴳⴰⵎⴰⵏⵉⵏ ⵓⵔ ⵜⵓⵏ ⵉⴽⵛⵉⵎ ⵓⴽⵔⵓⵔⴰⵏ(Le chimique).ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ ⵏⵙⵓⵏ ⵜⵓⵍⵍⴰ ⴳ ⵉⵊⵊⵓⵢⴰⵍ.ⵓⵔ ⵜ ⵓⴼⵉⵏ ⵉⴳⵯⴰⵎⵉⵎⵏ(Les membres) ⵏ ⵉⵡⵏⵉⴽⵏ ⵉⵊⴳⵓⵍ(Etre en haut) ⴰⴷ ⵜ ⵙⵖⵉⵏ ⵙ ⵓⵜⵉⴳ ⵓⵏⵥⵉⴼ(Au prix cher). ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ ⵏⵙⵓⵏ ⵜⵓⵍⵥⵓⵢ(Etre en bonne santé)ⵙ ⵜⵉⵔⴰⵎ ⵉⵣⵓⴷⴷⵉⴳⵏ ,ⵙ ⵉⴽ(La façon,la manière) ⵏ ⵓⵏⴷⴷⵓⵎ,ⵙ ⵡⴰⴹⵓ ⵓⵙⵜⵉⵢ(Filtré) ⵏⵏⴰ ⴷⴰ ⵙⵓⵍⵍⵓⴳⵙⵉⵢⵏ (Respirer),ⵙ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵉⵣⵓⵏⴽⵙⵏ ⵏⵏⴰ ⴷⴰ ⵜⵜⵓⴳⴳⴰⵏ. ⵓⵔ ⵉⴳⵉ ⵓⵎⴰⵍⵉⴷ ⵏⵙⵓⵏ ⴳⴰⵙ ⴰⵢ-ⴷⴷⵓⵖ ⵏ ⵓⵙⵉⴷⴷ ⵏⵏⴰ ⵓⵔ ⵜⴰ ⵉⴽⵛⵉⵎ ⵜⵉⴳⵎⵎⴰ ⵏⵙⵓⵏ.ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⵎⴰⵢⴷ ⵢⵓⴼⵏ ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ ⴷⴷⵓⵖ ⵎⵓⵔ ⴱⵓⴷⴷⵉⵏ ⵉⵙⵓⵜⴰⵔ ⵏ ⵓⵙⵉⴷⴷ ,ⵎⵓⵔ ⵉⴽⴽⵉ ⵓⴱⵔⵉⴷ ⴰⵣⵓⵔⴰⵔ ⴳ ⵎⴰⵢⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⵉⵖⵎⵓⵇⵜ.ⵓⵔ ⵢⵓⵛⵉ ⴷ ⵓⵎⵢⴰ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵢⵓⴼⴰ ⵉⵖⴼ ⵏⵏⴻⵙ ⴷⴰⵜ ⵜⴰⵏⵖⵖⴰⵡⴰ. ⵉⵣⵓⵍ ⴰⵙⵓⵍⵡⴰⵢ ⵏⵏⴻⵙ ⵙ ⵓⵣⵎⵓⵎⵎⵓⵢ :

-ⵉⵙ ⵜⵓⵎⵢⴰⵔⴷ ⵛⵡⵉ?
-ⵓⵔ ⵜⴰ ⵖⵉⵖ ⴰⴷ ⴰⴳⴳⵓⵖ(Témoigner) ⵖⵉⴼ ⵉⵖⴼ ⵉⵏⵓ.
-ⵎⵓⵔ ⵜⴳⵉⴷ ⴰⵙⴼⴰⵣⵣⴰⴹ(Le désobéissant) ⴰⴷⵢⴰⵍⵉ ⵉⴳⵓⵔ ⵛ ⵓⵖⵓⵊⴱⴰⴱ(L’escroc) ⵏⵏⴰⵖ ⴳ ⵉⵍⵓⵍ ⵏⵓⵖ ⴰⵙⵉⴼ.ⴰⴷ ⵓⵔ ⵉⵎⵉⵟ ⴰⴷ ⴰⵛ ⵉⵇⵓⵡⵓ ⵡⴰⵏⵙⴰ ⴰⵔⴷ ⵓⵔ ⵜⵜⵉⵖⵉⴷ ⴰⴷ ⵜ ⵉ ⵜⵓⴼⴼⵓⵖⴷ.
-ⵉⵣⵉⵇ ⵇⵓⴱⴱⵉ ⵎⴰⵢⴷ ⵉⵜⵜⵉⵏⵉ.
ⵉⵙⵓⴳⵎⴹ ⴰⵜⴰⴳⵉⵔ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵏⵎ.ⴷⴷⵓⵏ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵙⵙⵉⴳⴳⴰⵏ ⴰⴼⵉⵜⴰⵍ ⵏ ⵓⵙⵓⵍⵎⴷ.ⵉⵏⵏⴰ ⴰⵙ ⵓⵙⵓⵍⵡⴰⵢ :
-ⵏⵓⴷⴷⴰ ⴰⴷ ⵏⵥⵓⵎⵎⵓⵎ ⵡⵉ-ⴷⴷⴰ ⵔⴰⵏ ⴰⴷ ⵖⵇⵉⵏ ⵣⵉ ⴷⵖⵉ.
-ⵎⴰⵢⴷ ⵜⵔⴰⵎ ⴰⴷ ⴰⵙⵏ ⵙⵙⵓⵍⵎⴷⵖ ?
-ⴰⵢ-ⵏⵏⴰ ⵜⵜⵓⵍⵎⴰⴷⵏ ⵡⴰⵔⵔⴰⵡ ⵏ ⵎⵓⴷⴷⵓⵏ ⴳ ⵡⴰⵏⵙⵉⵡⵏ ⵢⴰⴹⵏ.ⵏⵙⴰ ⵜⵓⵏ ⴰⴷ ⵏⵙⵓⵏ ⴷⴷⵓⵏ ⵙ ⵜⵉⵏⵎⵍ.ⴰⵢ-ⵏⵏⴰ ⴳⵉⵙ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⵛⴰ ⵏ ⵓⵖⴰⴱⵉⵙ ⵙⵙⵓⵍⵎⴷ ⴰⵙⵏ .
-ⵉⴷ ⴰⵡⴷ ⵜⴰⴼⵇⴰⵏⵚⵉⵚⵜ ?
-ⵉ ⵎⴰⴳ ⵓⵀⵓ ?
ⵉⵙⴰⵡⵍ « ⴱⴰⵙⵙⵓ » :
-ⴽⴽⴰⵏ ⵉⴷ ⴱⴰⵅⵍⵍⵓⵜⵏ ⵏⵏⵓⵖ ⴰⵔ ⵙⴳⵓⴼⵙⵏ ⴰⴽⵓⵔⴰⵜ ⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵓⵔ ⴰⵖ ⵉⵣⵓⵎ- ⵎⵓⵎ ⴳ ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵏ ⵓⵎⴳⵓⵣ ⴷⵖⵉ ⴰⵔ ⵏⴽⴽⴰ ⴰⵟⴰⵇⵉⴹ ⵎⴰⵔ ⵏⵓⵙⵙⵓⵍⵎⴷ ⴰⵔⵔⴰⵡ ⵏⵏⵓⵖ ⵉⵍⵙ ⵏ ⵓⵎⵓⵥⴷⵉ !
ⵓⵔ ⵉⵊⵊⵉⵟ ⵡⴰⵡⴰⵍ ⴷⴷⵓⵖ ⵉ ⵓⵎⵓⵖⵡⴰⵏ ⵎⴰⵛⴰ ⵉⵙⵙⵓⵏⵅⵓⴼⴼⵓⵔ ⴰⵏⵓⵖⵊⴼ ⵏⵏⵓⵙ ⵙ ⵓⴼⵓⵏⵓⵙ(Le fait de faire semblant de rire):
-ⵎⵓⵔ ⴰⵖ ⵙⵙⵓⵖⵇⵉⵏ ⵉⴷ ⴱⴱⴰ ⵏⵏⵓⵖ ⵏⵓⵖ ⵉⴷ ⴱⴰⵅⵍⵍⵓⵜⵏ ⵏⵏⵓⵖ ⴰⴷⵢⴰⵍⵉ ⵏⵓⵎⵥ ⵜⵉⵙⵓⵔⴰ ⵏ ⵜⵓⵏⴱⴰⴹ ⵏⵏⵓⵖ,ⴰⴷⵢⴰⵍⵉ ⵏⵓⴹⴽⵓⵎ(Embéllir)ⵓⴷⵎ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⵏⵏⵓⵖ.ⵀⴰⵜ ⵉⴽⴽⴰ ⵢⴰⵏ ⵣⵓⴳ ⵉⵎⵓⵏⴷⴰⵀ ⵏ ⵓⵎⴰⵜⴰⵖ ⵏ ⵓⴼⵓⵍⵓⵢ ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵓⴽⴽⴰ ⵖⵓⵇ ⵏⵏⵓⵖ ⴰⵔ ⴰⵖ ⵉⵜⵜⵉⵏⵉ : « ⵡⵡⵓⵜⴰⵜ ⵖⵉⴼ ⵜⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⵏⵏⵓⵏ ».ⴰⴷⴷⴰⵢ ⵢⴰⵖⵓⵍ ⵙ « ⴼⴰⵙ »ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵉⵏⵉ ⵉ ⵉⵎⵓⵣⴷⴰⵖ ⵏⵏⵓⵙ « ⵙⵙⵓⵖⵇⴰⵜ ⴰⵔⵔⴰⵡ ⵏⵏⵓⵏ ».ⵉⴷⴷⵓⵖ ⵉⵔⴰ ⴰⴷ ⴰⵎⵥⵏ ⵜⵉⵙⵓⵔⴰ ⵏ ⵜⵓⵏⴱⴰⴹ ⴷⵓⴼⴼⵉⵔ ⵓⴼⵓⵏⵢ ⴰⵛⴰ ⵙⵙⵉⵜⵎⵏ ⴰⵖ ⵏⵓⵛⵏⵉ.ⵀⴰⵜ ⴰⵡⴰ ⴽⴽⴰⵏ ⵉⴷ ⴱⴱⴰ ⵏⵏⵓⵖ ⴷ ⵉⴷ ⴱⴰⵅⵍⵍⵓⵜⵏ ⵏⵏⵓⵖ ⴳⴰⵏ ⵉⵖⵓⵏⴷⵉⴼⵏ .ⵓⵎⴰ ⵎⵓⵔ ⵙⵙⵉⵏ ⴷⵉ-ⴷⴷⴰ ⵉⵍⵍⴰ ⵓⵖⴰⴱⵉⵙ(L’intérêt) ⵏⵙⵓⵏ ⴰⴷⵢⴰⵍⵉ ⵓⵔ ⵏⵉⵏ ⴰⴷ ⵙⴳⵓⴼⵙⵏ ⴰⴽⵓⵔⴰⵜ ⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵉⵜⵜⵓⵣⵓⵎⵎⴰⵎ ⴰⵎⵎⴰⵙ ⵏⵙⵓⵏ ⴳ ⵓⵖⵓⵔⴱⴰⵣ.ⵀⴰ-ⵢⵢⴰⵖ ⴷⵖⵉ ⴽⵯⵓⵇⴼⵙ ,ⵏⵓⵍⵍⴰ ⴳ ⵜⵎⴰⵔⴰ .ⵓⵔ ⵏⵓⴼⵉ ⴰⵡⴷ ⴰⵙⴰⴼⴰⵔ ⵜⴰⵎⴰ ⵏⵏⵓⵖ .ⴷⵖⵉ ⵎⵓⵛ ⵓⵔ ⵙⵙⵉⵏ ⵡⴰⵔⵔⴰⵡ ⵏⵏⵓⵖ ⵉ ⵛⴰ ⵀⴰⵜ ⵣⵓⵏⴷ ⵓⵔ ⵙⵙⵓⴷⴷⵉⵏ ⴰⵎⵢⴰ.
ⵉⵍⵍⵓⵢ « ⴱⴰⴷⴷⵓ » ⵙ ⵓⵟⵓⵇⵇ ⵏⵏⵓⵙ :
-ⵜⵓⵖⵣⴰⵏⴷ .ⵓⵙⵏ ⴰⵢⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⴰⵅⴷⴷⵉⵎ ⵏ ⵓⴷⴰⴱⵓ(Le savoir ou la science est le socle de l’autorité).
ⵉⵛⵜⵢ « ⴱⴰⵙⵙⵓ »ⵎⴰ ⵎⵉ ⵉⵙⵀⵍⴰ ⴳ ⵜⵉⵎⵓⵣⴳⵉⴷⴰ : « ⵉⴷ ⴰⴽⵙⵓⵍ ⵡⵉ-ⴷⴷⴰ ⵉⵙⵙⵓⵏ ⴷ ⵡⵉ-ⵍⵍⵉ ⵓⵔ ⵉⵙⵙⵉⵏ ? ».ⵉⵙⵓⴽⵙⵉⵡ ⵓⵙⵓⵍⵡⴰⵢ ⴳ ⵜⵉⴼⵉⵔⴰⵙ ⵏ « ⴱⴰⴷⴷⵓ » :
-ⵣⵓⴳ ⵡⴰⵙⴽⴽⴰ ⴰⴷ ⵜⵜⵉⵍⵉⴷ ⵜⴰⵡⵓⵔⵉ.
-ⵉⵙ ⵜⵓⵎⵓⵜⵜ ?
-ⵉⵙ ⵜⵜⵓⵎⵔⵉⵏⵜ ⵜⵉⵙⵉⵍⵉ ⴷ ⵓⵣⴳⴳⵓⵔ ⴰⵏ ⵜⵎⵏⴰⴷ ⴳ ⵓⵣⴰⵔⴰⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⵔⵉⵏ(L’heure) ⵜⵉⵙ-ⵙⵏⴰⵜ ⴼⴼⵉⵔ ⵓⵣⴰⵍ.ⵉⴷ ⵏⵓⵎⵙⴰⵙⴰ ?
-ⴰⵡⴰⵍ ⵉⴱⴱⵉⵏ .
ⵉⵙⵖⵉⵍⵓⵍ « ⴱⴰⴷⴷⵓ »ⵜⵉⴼⴼⵓⵍⵜ ⵜⴰⵙⴳⴳⴰⵏⵜ,ⴰⵏⵓⴳⵎⵉⵔⵙ ⴷ ⵉⵎⴰⵙⵙⵓⵏ ⵢⴰⴹⵏ ⴰⵎⵎ ⵓⵖⴰⵏⵉⴱ ⴷ ⵓⴽⴰⵔⵉⵊ .ⵉⵣⵓⵎⵓⵎⵎⵓⵢ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵢⵓⴼⴰ ⴰⵎⴰⴽ ⵉ ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ ⵏⵏⵓⵙ.ⵢⵓⴼ ⵛⴰ ⴱⵍⴰ ⵛⴰ.ⵎⵓⵛⵜⴰ ⵏ ⵢⵓⴽ ⵉⵍⴰ ⵜⴰⵡⵓⵔⵉ ⵙ ⵓⴱⵏⵏⵓⵏ(Gratuitement)ⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵉⵥⵥⵓⵏⵥⵓ ⴰⴳⴰⵢⵢⵓ ⵏⵏⵓⵙ ⵉⵙ ⵉⵍⴰ ⵜⵉⵣⵣⵓⵍⵢⴰ.ⵎⵣⵓⵍ ⵙ ⵜⵉⵇⵖⵉ.ⵉⵎⵓⵏ « ⴱⴰⴷⴷⵓ »ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵏ ⵏⵏⵓⵙ ⵙ ⵜⵉⵣⵉ ⵏ ⵉⵎⵏⴰⵢⵏ. ⴳ ⵓⵙⴰⵡⵏ ⴰⵔ ⵉⵙⴰⵔⴽⴰⵜ(Haleter) ⵓⵃⵔⵔⵉⵎ.ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵓⵎ- ⵎⵓⵃⴰⴼⴰⵔ ⴰⴷ ⵉⵙⵙⵉⴽⵍ « ⴱⴰⵙⵙⵓ » ⵏⵏⴰ ⵜ ⵉⵣⵡⴰⵔⵏ ⵙ ⵢⴰⵏ ⵓⵙⴰⵜⴰⵎ ⵓⵔ ⵉⵖⵣⵣⵉⴼⵏ.
ⴰⴷⴰⵢ ⵢⵓⴼⴰ ⵛⴰ ⵏ ⵓⴼⵖⵓⵍ ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵓⴱⴷⴰⴷ ⵅⵎⴰ ⴰⴷ ⵉⵙⵙⵉⴳⴳ ⵎⴰⵢⴷ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴹⴰⵇ ⴰⵙ.ⵉⴳⵓⵔ ⴰⵍⵍⵓⵏ .ⵜⴱⴰⴳ ⴰⵙ ⵜⵉⵏⵎⵍ.ⵢⵓⵛⵣ « ⵜⵓⵏⴰⵇⵓⵥ »ⴰⵎⵎⴰⵙ ⵏ ⵜⵡⵉⵏⵙⵜ ⵏ ⵉⵏⵓⵍⵎⴰⴷⵏ .ⵎⵓⵔ ⵢⵓⴼⵉ ⴰⴷ ⵉⴽⴽ ⵖⵓⵇ ⵙ ⴽⵓⵢ ⴰⵙⵙ. ⵎⵓⵔ ⵢⵓⴼⵉ ⴰⴷ ⵉⴱⴷⴷ ⴰⴷ ⴰⵙ ⵢⴰⵣⵏ ⴰⵣⵏⵏ ⵏ ⵉⵣⵇⵉ ⵏⵏⵓⵙ .ⵉⵣⵓⵎⵓⵎ- ⵎⵓⵢ ⵉ ⵓⵙⵔⵉⵣ(imendi izegzawn cigan).ⵉⵎⴷⵓⴷⵓⵢ ⵉ ⵓⵙⴱⵉ- ⵊⵊⵓⵢ ⵏ ⵉⴳⴹⴰⴹ.ⵢⵓⵛⵢ ⵙ ⵉⴱⴹ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴳⵓⵔ ⵓⵥⴰⵖⴰⵇ ⴷ ⵓⴷⵔⴰⵔ.ⵉⵙⵓⵍ ⵓⴷⵔⴰⵔ ⵉⵛⴱⴱⵓⵔ ⴳ ⵜⴰⵍⴷⵔⴰⵔ ⵎⵓⵛ ⴰⵙ ⵉⵍⵍⵓⴼ ⵓⵥⴰⵖⴰⵇ ⵏⵏⴰ ⴳⵉⵙ ⴰⵔ ⵜⵓⵜⵜⵉⵊⴹⴰⵇ(Reculer) ⵜⵉⵣⵣⵓⴳⵣⵓⵜ ⴷⴰⵜ ⵜⵉⵡⵓⵇⵖⵉ.ⵓⵔ ⵢⵓⴼⵉ ⴳⴰⵙ ⴰⴷ ⵉⴹⴼⵓⵇ ⴰⵙⵎⵓⵏ ⵏⵏⵓⵙ.ⵓⵔ ⵖⵉⴼ ⵙ ⵉⴳⵍⵉⴹ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵅⵎⵉⵎⵉⴹ ⵉⴼⴰⴷⴷⵓⵏ ⵏⵏⵓⵙ.ⵉⵎⵢⴰⴼⴰ ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵏ ⵏⵏⵓⵙ ⴳ ⵢⴰⵜ ⵜⵓⵖⴱⴰⵍⵓⵜ .ⵉⵟⵓⵅⵓⵢ(iswa cigan n waman)ⵉⴷⴷⵓⵖ ⵉⵛⵅⴼ ⴰⵙ ⵓⵅⵓⵔⵊⵉⴹ ⴰⵀⴰ ⵉⵖⵓⵊⴷⵎ ⵏⵏⵉⴳ ⵏ ⵢⴰⵏ ⵓⵎⴷⴷⴰⵔⴳⵓ.ⵉⵙⵙⵉⵏⴳ ⴰⵍⵍⵓⵏ ⵏⵏⵓⵙ ⴳ ⵉⵛⴰⴳⴰⴳⵏ. ⵉⵙⴼⵉⵔⵏⵓ (izmummey) « ⴱⴰⵙⵙⵓ » :
-ⵉⵡⴰ ⵎⴰⵢⴷ ⵜⵓⴼⵉⴷ ⵉ ⵜⵡⴰⴷⴰ ⴷⴷⵓⵖ ?
-ⴰⵎⵛⵓⵛⴷ ⵉⵣⵉⵍ ⴰⵢ-ⴰ.ⴰⵙⴰⴼⴰⵔ ⵏ ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ.
ⵉⵙⵖⵉⵍⵓⵍ ⵉⴷⵓⵔⴰⵔ ⵉⴱⵓⴷⴷⴰⵏ ⴰⵎⵎ ⵓⵣⵓⴱⴷⴰⵔ,ⵉⵍⵎⴰⵜⵏ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴰⵎⵎⴰⵙ ⵏⵙⵓⵏ :
-ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⵎⴰⵢⴷ ⵢⵓⴼⵏ ⴰⴷⵔⴰⵔ.ⵉⵣⵉⵍ ⵢⵓⴼ ⴰⵣⵓⵖⵓⵇ ⵙ ⵉⵣⵉⵇⵉ ⵏⵏⵓⵙ ⵉⴼⵊⵊⵉⵊⵏ .ⵏⵏⴰ ⵉⵖⵓⴷⵏ ⵉ ⵓⵅⵓⵡⵡⵓⵚ.ⵏⵏⴰ ⵉⵜⵓⵏ ⵉ ⵓⵙⵓⴳⵔⵓⵔⵔⵓ(Le fait de produire un bruit strident) ⵏ ⵜⵏⴷⴷⴰⵎⵜ ⴷ ⵉⵎⴰⵙⵙⵓⵏ ⵏⵏⵓⵙ. ⴰⴹⵖⴰⵇ ⵉⵙⵙⵓⴹⵍⴰⵙⵏ(Rendre calme) ⵉⵣⵓⵏⵥⵉⴼⵏ(Les nerfs) ⵉⴹⵓⵥⵥⵓⵎ .
-ⵀⴰⵏ ⴰⵎⵔⴰⴷⴰⵏ(Le paradis) ⵉⵍⵍⴰ ⴷⵉ ⴳ ⵜⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⵏⵏⵓⵖ.ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⵎⴰⵢⴷ ⵢⵓⴼⵏ ⴰⵎⵔⴰⴷⴰⵏ ⵏ ⵇⵓⴱⴱⵉ.ⵉⵖⵉⵎⵉ ⴰⵎⵎ ⵡⴰ ⴰⵔ ⵉⵙⴼⵓⵡⵡⴰⵊ ⵖⵉⴼ ⵓⵛⴱⵓ ⵓⵖⵚⵉⵔ (Harcelé).ⴰⵥⴰⴹ(L’étendue)ⴷⴷⵓⵖ ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵓⴱⵣⴰⵔ(Diffuser) ⵜⴰⵡⴰⵔⴳⵉⵜ.

ⵓⵔ ⵢⵓⵛⵉ ⵙ ⵓⵎⵢⴰ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵉⴷⵎⴰ ⵢⴰⵜ ⵓⵅⵔⵔⴰⵅⵔⵓ(La villa)ⵏⵉⴳ ⵏ ⵢⴰⵜ ⵜⵓⵡⵔⵉⵔⵜ ⵉⵙⵙⵉⴳⴳⴰⵏ ⵓⴷⵎ ⵉ ⵓⵍⵎⵓ.ⵉⴷⵎⴰ ⵢⴰⵏ ⵓⵢⴰⵍⴰⵙ(La ferme) ⵎⵉ ⵉⵏⵏⵓⴹ ⵓⴼⵔⴰⵢ .ⵉⴷⵎⴰ ⴰⵎⵎⴰⵙ ⵏⵏⵓⵙ « ⵜⵓⵏⴰⵇⵓⵥ »ⵙ ⵓⵟⵓⵍⴱⵓⵙ ⵏ ⵜⵓⵙⵍⵉⵜ ⵜⵏⵓⵢ ⴰⵢⵢⵉⵙ ⴰⵔ ⵜⵅⵓⵡⵡⴰⵚ ⴳⵓⵔ ⵡⴰⴷⴷⴰⴳⵏ ⵏ ⵓⵣⵓⵏⴱⵓⵃ.ⴰⵔ ⵜⵓⵙⵖⵉⵍⵉⵍ ⵉⵎⵉⵜⴰⵔ ⵓⴳⵔⵉⴷⵏ(Apprivoisés) .ⵓⵔ ⵢⵓⵛⵉ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵉⵙⵍⵍⴰ ⵉ ⵓⵙⴳⵓⵔⵔⵓ(Le cri de la tourterelle) ⴷ ⵓⵙⵟⵉⵟⵟⵓⵢ(Le cri de la perdrix).ⵉⴼⴼⵓⵖ ⵉⴼⵓⵙⵜⵉ ⴷ ⵜⵡⴰⵔⴳⵉⵜ ⵏⵏⵓⵙ :
-ⴰⴳⴳⵉⴷ ⴰⵥⴰⵡⵏ ⵏ ⵓⴳⴰⵎ ⴰⵢ-ⴰ!
ⵉⵙⴰⵡⵍ ⴰⵙ “ⴱⴰⵙⵙⵓ”ⵙ ⵓⵏⵢⴰ ⴰⵣⵓⵎⵏⵏ(Au ton sage):
-ⵓⵔ ⵢⴰⴽⵙⵓⵍ ⵓⵥⴰⵡⵏ ⴷⴷⵓⵖ ⴷ ⵓⴹⵓⵇⵡⵉ ⵏ ⵜⵏⴷⴷⴰⵎⵜ.ⵡⴰ-ⴷⴷⵓⵖ ⴰⵔ ⵉⵙⵎⵓⵏⵜⴰⵙ(Provoquer)ⵉⵣⵓⵏⵥⵉⴼⵏ.
ⵙⵓⵙⵎⵏ.ⴰⵔ ⵙⵖⵉⵍⵉⵍ ⵉⵥⵉⵇⵉ ⵉⵙⵓⵜⴼⴰⵍ(Charmer).ⴽⵓ ⵢⵓⴽ ⵉⵎⵙⴰⵡⵍ ⴷ ⵜⵡⵓⵏⴳⵉⵎⵜ ⵏⵏⵓⵙ .ⵓⵔ ⵉⴽⴽⵉ ⵛⵉⴳⴰⵏ ⵏ ⵡⵓⴽⵓⴷ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵙⵓⵍⴰⵏ ⵉ ⵜⵓⵟⵍⴰⵜ(L’écho) ⵏ ⵢⴰⵜ ⵜⵎⴰⵡⴰⵢⵜ.ⵜⵓⵣⵏ ⵜ ⵢⴰⵜ ⵜⵓⵔⴱⴰⵜ ⵣⵉ ⵜⵟⵉⵔⵙⴰⵜ(Le sommet de la montagne).ⵉⵙⵙⵉⵍⵓⵡ « ⴱⴰⴷⴷⵓ »ⵉⵎⵓⵊⵊⴰⵏ ⵏⵏⵓⵙ.ⵜⴰⴱⵔⴰⵜ ⵏ ⵡⴰⵔⴰⵣ(La tristesse)ⵜⵓⴽⵎ ⴰⴱⵓⴹ ⵏ ⵡⵓⵍ ⵏⵏⵓⵙ.ⵉⵎⵢⴰⵍⵍⴰ ⴷ ⵜⵙⵓⵏⴷⵓⴱⵓⵏⵜ ⵏⵏⵓⵙ : « ⴰⴷⵢⴰⵍⵉ ⴷⴰ ⵜⵓⵟⵟⴰⵇ ⵉ ⵓⵙⵎⵓⵏ ⵏ ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ ⵏⵏⵓⵙ ».ⵙ ⵓⵅⵓⵔⵊⵉⴹ ⵓⵙⴷⵉⴷ ⵜⵓⵙⵙⵓⵎⵎⵓⵛⵜⵢ ⵓⵍ ⵏⵏⵓⵙ.ⵢⴰⵖ ⵓⴷⵎ ⵏ « ⵜⵓⵏⴰⵇⵓⵥ »ⴳⵓⵔ ⵡⴰⵍⵍⵓⵏ ⵏⵏⵓⵙ.ⵉⴷⵎⴰ ⵜ ⴰⵔ ⴰⵙ ⵜⵜⵉⵔⵉⵔ ⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵢⴰⴷⵢ ⴰⵛⴱⵓ ⵏⵏⵓⵙ,ⴰⴷ ⵢⵉⵙⵉⵍ ⵉ ⵓⵣⵓⵡⵏ ⵏ ⵡⵓⵍ ⴷ ⵜⴰⵙⴰ ⵏⵏⵓⵙ.ⵎⵓⵔ ⵢⵓⴼⵉ ⴰⴷ ⵖⵓⵇ ⵙ ⵉⵣⴷⵖ .ⴰⴷ ⵓⵔ ⵉⵙ ⵢⴰⴹⴹⵓ.ⵏⵓⵜⵜⴰⵜ ⴰⵢⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⴰⵣⵍⴰⵜ(La fenêtre)ⵖⵉⴼ ⵓⵎⵙⵓⵜⵓⵢ(L’entourage) ⴷⴷⵓⵖ.ⵏⵓⵜⵜⴰⵜ ⴰⵢⴷ ⴰⵙ ⵉⴳⴰⵏ ⴰⵙⵉⵔⵎ .ⵢⵓⵛⵛⵓⵍ ⴰⴷ ⵖⵓⵇ ⵙ ⵉⴽⴽ ⴽⵓⵢ ⴰⵙⵙ.ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ ⴰⵙⵍ ⵏ ⵡⴰⵡⴰⵍ ⵏⵏⵓⵙ ⴰⴷ ⵜⵜⵓⵎⵔⵉⵙ.ⵉⴼⵓⵍⴽⵢ ⵡⴰⵏⵙⴰ ⵎⴰⵛⴰ ⴰⵙⵍ ⵏ ⵜⵓⵙⵎⵓⵏⵜ ⵏ ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ ⵀⴰⵜ ⵓⵔ ⵉⵏⵏⵉ ⴰⴷ ⵉⵎⴹⵢ ⵜⴰⴹⴼⵉ ⵏⵏⵓⵙ.ⵉⵎⵙⵓⵟⵙⴰ ⴷ ⵜⵡⵓⵏⴳⵉⵎⵜ ⵏⵏⵓⵙ: «ⵉ ⵎⴰⵏⵉ ⵜⵉⵜⵔⵉⵜ ? »ⵉⵔⵓⵔⴰ ⵉ ⵜⵙⵓⵏⴷⵓⴱⵓⵏⵜ ⵏⵏⵓⵙ : « ⵉⴷⴷⵓⵍ ⵜ ⵓⵙⵉⴳⵏⵓⵡ.ⵉⴽⴽⴰ ⵓⵣⵓⴱⴷⴰⵔ ⴳⵓⵔ ⵉ ⵉⴷⵙ.ⵏⵓⴷⴷⴰ ⵏⵓⵛ ⵉⴷⵙ ⴳ ⵉⴱⵓⵔⴷⴰⵏ ⵉⵎⵙⴰⴷⴰⵖ(Parallèles).ⵓⵔ ⵙⴰⵔ ⵏⵓⵎⵢⴰⴼⴰ.ⵎⴰⵏ ⵉⵎⵛⵉ ⴷⴷⴰ ⴰⵙ ⵜⵜⵓⴳⴳⴰⵖ ⴰⴷ ⵜ ⵉ ⵙⵙⵓⴼⴼⵖ ⵣⵉ ⵓⵙⴰⵔⵉⵙ ⵏⵏⵓⵙ ⵏⵓⵛ ⴷⴷⴰ ⵎⵉ ⵛⵓⵜⵎⵏ ⵉⴼⴰⵙⵙⵓⵏ ?ⵏⵎⵓⵟⵟⴰⵇ ⵔⵉⵖ ⴰⴷ ⵜ ⵊⵊⵓⵊⵎⵖ ⵓⵔ ⵥⴰⵇ ⵙ ⵓⴼⵉⵖ ⴰⴱⵔⵉⴷ.ⵎⴰ ⵎⵉ ⵣⵎⵓⵔⵖ ⴰⴷ ⵜ ⵉ ⵙⴽⵓⵔⵖ ? ».ⵓⵔ ⵉⴽⴽⵉ ⵛⵉⴳⴰⵏ ⵏ ⵓⴽⵓⴷ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⴰⵙ ⵉⵖⵇⴰ ⵓⵙⵎⵓⵏ ⵏⵏⵓⵙ ⴰⴷ ⵉⵏⵛⵔ ⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⴰⵖⵓⵍ .ⵓⵔ ⵢⵓⴼⵉ ⴳⴰⵙ ⴰⴷ ⵜ ⵉⴹⴼⵓⵇ ⵎⵓⵟⵟⴰⵇ ⴰⵙ ⵉⵏⵏⴰ ⴰⴷ ⴷⴷⵓⵏ ⵙ ⵓⵙⵡⴰⵙ.ⵓⵔ ⴷⵊⵉⵏ ⵉⵅⵎⵉⵍ ⴰⴷ ⵉⴽⴽ ⴷⴷⴰⵡ ⵓⴼⵓⵙ ⵏ ⵛⵔⴰ.ⵎⴰⵛⴰ ⵙ ⵓⴹⵓⵍⵍⵓⵢ(Par nécessité)ⵀⴰⵜ ⵉⴳⴰ ⴰⵎⵎ ⵓⴷⴰⴳⵉⵔ(L’otage) ⵏⵏⵓⵙ.ⵢⴰⵊⵊⵓⵢ « ⴱⴰⵙⵙⵓ »ⴰⵙⴽⴰⴹⴹⴰⵢ ⵙ ⵓⴷⵔⴰⴼ ⵉⴷ ⵏⵓⵜⵜⴰ ⵙ ⵜⴰⵎⵀⵓⵍⵍⴰⵜ(Lentement).ⵉⴳⴳⵯⵓⴷ ⴰⴷ ⵉⵛⵛⵓⴹ ⴰⵀⴰ ⵉⵏⵏⵓⵟⵍⵓⵍⵓⵢ(Se renverser)ⴷⴰⵢ ⵉⴳⵏⵓⴳⵓⵢ(Dégringoler) ⴰⵔ ⴰⵣⴷⴷⵉⵔ.ⵉⵎⴳⵓⵍⵍⵓⵢ ⵥⴰⵇ ⵙ « ⴱⴰⵙⵙⵓ » :
-ⴳⴰⵇ ⴰⵛ ⴰⴷ ⵜⵓⵛⵛⵓⴹ.
-ⵀⴰ-ⵢⵢⴰⵖ ⵖⵓⵇ ⵇⵓⴱⴱⵉ.
-ⵏⵓⵛⵏⵉ ⵏⵓⵎⵢⴰⵔ ⴰⴷ ⵏⵓⵣⵔⴱ ⴳ ⵜⵡⴰⴷⴰ ⵏⵏⵓⵖ.
-ⵉⴷ ⵏⵓⵛⵏⵉ ⴰⵢⵜ ⵓⵥⴰⵖⴰⵇ ⵀⴰⵜ ⵉⴹⵓⵎⵏⴰ ⵓⴱⵔⵉⴷ ⵏⵏⵓⵖ.ⵓⵔ ⵍⵉⵏ ⴳⵉⵙ ⵉⵜⵏ.
-ⴷⵖⴰ ⴰⴷ ⵜⵓⵎⵢⴰⵔⴷ ⵙ ⵇⵓⴱⴱⵉ.
ⴽⵓⴷ ⵉⵣⴳⵔ(Traverser) ⴰⵙⴽⴰⴹⴹⴰⵢ ⵏⵏⴰⵖ ⵢⵓⴼⴰ ⵉⵖⴼ ⵏⵏⵓⵙ ⴳ ⵓⴱⵔⵓⵟⵟⴰ ⵏⵏⴰ ⴽⴽⴰⵏ ⵎⵓⴷⴷⵓⵏ ⵖⵣⴰⵏ ⵙ ⵉⵣⵓⵖⵇⴰⵏ ⵏⵙⵓⵏ ⴷⴷⴰⵡ ⵏ ⵜⵓⵏⴱⴰⴹ ⵏ ⵓⵙⴷⴰⵔⵔⴰⵢ ⴰⴼⵇⴰⵏⵚⵉⵚ.ⵉⵣⵡⴰⵔ ⵜ ⴷⵉⵖ « ⴱⴰⵙⵙⵓ ».ⴰⴷⴷⴰⵢ ⵍⵓⵛⵎⵏ ⵛⴰ ⵏ ⵓⵖⴰⵢⴰⵏ (Le virage)ⵓⵔ ⴰⵔ ⴰⵙ ⵉⵜⵜⵓⴱⴰⴳ ⴰⵀⴰ ⴰⵔ ⵉⴹⴼⴼⵓⵇ ⵉⴷⵔⵉⵥⵏ(Les traces) ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵏ ⵉⴼⴼⵓⵖ ⴳ ⵜⵉⵏⵎⵍ.ⵉⵃⵍⴰ « ⵜⵓⵏⴰⵇⵓⵥ »ⴰⵎⵎⴰⵙ ⵏ ⵉⵏⵓⵍⵎⴰⴷⵏ ⵏⵏⵓⵙ ⵉⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ ⴽⵓⵏⵢⵓⴼⴼⵓⵔ(Sorte de jeu pour enfant).ⵉⵍⵍⵉⵖ ⵜⴰⵍⵍⴰⵢ ⴰⵍⵍⵓⵏ ⵏⵙⵓⵏ ⵜⵜⵉⵏ ⵙ ⵜⵓⵡⵔⵉⵔⵜ ⵜⵓⵎⴳⵓⵍⵍⵓⵢ ⴰⵀⴰ ⵜⵓⵣⵎⵓⵏⵥⵖ(tezmummey) ⴷⴰⵢ ⵜⵎⵓⵏ ⴷ ⵓⵙⴰⵏⴼ ⵉⴳⴳⵓⴼⵉⵏ ⵙ ⵜⵓⵡⵔⵉⵔⵜ .ⵉⵍⵍⵉⵖ ⵏⵎⵉⵟⵟⵉⵇⵏ ⵜⵓⵏⴼ ⵉⵖⴰⵍⵉⵡⵏ ⵏⵏⵓⵙ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⴷⵔⵓⵖ ⴰⵢⴷ ⵎⵓⵎⴳⵔⴰⵏ ⵉⵔⴱⵉ.ⵜⵜⵓⵏ ⵉⵖⴼⴰⵡⵏ ⵏⵙⵓⵏ :
-ⵎⴰⵏ ⵣⴰⵛ ?
-ⵀⴰ-ⵢⵢⵉ ⵙⵓⵍⵖ ⴷⵉ.
-ⵎⴰⵢⴷ ⵜⵔⵉⴷ ⴰⴷ ⵜⵓⵙⴽⵔⴷ ?
-ⴰⴷ ⵉⵍⵉⵖ ⵜⴰⵡⵓⵔⵉ ⴷⵉ.
ⵜⵓⵎⴷⵓⴷⵢ ⵙ ⵓⵎⴷⴰⵣ :
-ⵉ ⵎⴰⵜⵜⴰ ⵜⵡⵓⵔⵉ ?
-ⵎⵙⴰⵙⴰⵖ ⴷ ⵓⵙⵓⵍⵡⴰⵢ ⵏ ⵜⵏⵓⵖⵖⴰⵡⴰ ⴰⴷ ⵙⵙⵓⵍⵎⴷⴰⵖ ⵉⴽⵉⵔⵔⴰⵏ ⵏⵏⴰ ⵓⵔ ⵜⴰ ⵍⴽⵉⵎⵏ ⴰⵡⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵙⵖⵓⵔⴱⵣ(La scolarisation).
-ⵉⵣⵉⵍ ⵎⵓⵛ ⵜⵔⵉⴷ ⴰⴷ ⴰⵛ ⴰⵡⵓⵙⵖ ⵙ ⵉⵡⴰⵙⵏ ⵉⵙⵓⵏⵏⴳⴰⵎⵏ(Proposé pour les aides pédagogiques).
-ⵓⵔ ⵏⵏⵉⵖ ⴰⴷ ⴰⴼⵖ ⴰⵎⵎ ⵛⵓⵎ.
-ⴰⴷ ⴰⵛ ⵇⴹⵓⵍⵖ ⵉⵜⵙⵏ ⵉⵡⴰⵍⵉⴼⵏ .
-ⵡⴰⴳⴳⴰ.ⵉⴷ ⵓⵔ ⵉⴽⴽⵉ « ⴱⴰⵙⵙⵓ » ⵣⵉ ⴷⵉ ?
ⵜⵓⵜⵜⵓⵢ ⵙ ⵉⴳⴳⵉ ⵏ ⵜⵓⵡⵔⵉⵔⵜ ⵢⴰⴹⵏ :
-ⵀⴰⵜⵉⵏ ⵉⵟⵓⵏⵥⵃ ⴷⵉ-ⵏ .ⴰⴷⵢⴰⵍⵉ ⴷⴰ ⵥⴰⵇ ⵛ ⵉⵜⵜⵓⵟⵟⵓⵍ.
ⵓⵔ ⵢⵓⴼⵉ ⴳⴰⵙ ⴰⴷ ⵉⴷⵙ ⵉⵎⵙⴰⴼⴰⴹ ⵉⴷⴷⵓⵖ ⵉⴽⵙⵓⴹ ⵣⵉ ⵓⵖⴰⴷⵉⵙ(La mauvaise intention) :
-ⴼⴼⵉⵔ ⵓⵥⴰⵍ ⴰⴷ ⴽⴽⵓⵖ ⵖⵓⵇ ⵎ.
-ⵡⴰⴳⴳⴰ.ⵀⴰ-ⵢⵢⵉ ⴰⴷ ⵥⴰⵇ ⵛ ⵟⵟⵓⵍⵖ.
-ⵙ ⴰⵢ-ⵏⵏⴰ ⵜⵜⵓⵎⵎⵓⵛⵍⴰⵡⵖ ⴰⴷ ⴽⴽⵓⵖ ⵖⵓⵇ ⵎ ⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵉ ⵜⵓⵙⵙⵓⵏⵃⴷ ⵎⴰⵢⴷ ⵙⴽⴰⵔⵖ.
ⵉⴳⴳⵓⴼⵓⵢ ⵜⴰⵡⵓⵔⵉⵜ .ⵉⴳⵍⴹ ⵖⵉⴼ « ⴱⴰⵙⵙⵓ »ⴰⵀⴰ ⵉⵛⵓⵎⵓⵎⵎⵓⵅ (izemummey) :
-ⵖⴰⵍⵖ ⵉⵙ ⵖⵓⵏⴹⵓⵇⵖ (Egarer).
ⵉⴹⵚⴰ ⵜ « ⴱⴰⵙⵙⵓ » :
-ⵉⵙ ⵜⵓⵍⵍⵉⴷ-ⵏ ⴳ ⵜⴳⵓⵎⵎⵉ ⵜⵓⵎⵍⵉⵍⵜ.ⴷⵉ ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⵓⵖⵓⵏⴹⵇ.ⴰⵙⴰⵏⴼ ⵏⵏⴰ ⵜⵓⴽⴽⵉⴷ ⴰⴷ ⵜⵜⴰⴼⴷ ⵉⵎⴷⵓⴽⴽⴰⵍ ⵏⵏⵓⵛ ⵍⵓⵛⵎⵏ ⴰⴷⴷⴰⵢ ⴰⴼⵉⵏ ⵉⵙ ⵓⵔ ⴷⵉⵛ ⵍⵍⵉⵏ ⵉⵎⵓⵏⴹⵉⴹⵏ.
-ⴰⴷ ⴰⵖ ⵢⴰⵔⵢ ⵇⵓⴱⴱⵉ ⵣⵉ ⵓⴳⵏⵉⴷ.
ⵎⴰⵏ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵍⵓⵛⵎⵏ ⴰⴳⵓⵇⴱⵉⵛ ⵏ ⵓⵎⴰⵊⵢ(Le voisin).ⵢⵓⴼⴰ ⵜ ⴰⵔ ⵥⴰⵇ ⵙ ⵉⵜⵜⵓⵟⵟⵓⵍ.ⵉⵙⵓⵔⵔ ⴷⴰⵜ ⴰⵙ ⵢⴰⵏ ⵉⵛⵉⴽⵉⵎ(Le plateau) ⵏ ⴱⴰⴷⴷⴰⵣ. ⴰⵀⴰ ⵉⵍⵓⵖⵣ ⵜ(Manger avidement).ⵉⵎⵓⵏⴹⵚⵚⴰ (izemummey) :
-ⵣⵉ ⵎⴰⵢⴷ ⴷⴰ ⵜⵜⴰⵡⵓⵖⴷ ⵉ ⵜⵉⵔⴰⵎ ⵏⵏⵓⵖ ⵀⴰⵜ ⵜⴰⵎⵢⴰⵔⴷ ⴰⵏⵙⴰ.
-ⵃⵏⵉⵖ ⴷⴷⵉⵖ ⴰⴷ ⵙⵓⵎⵙⴰⵙⴰⵖ ⵜⴰⵡⵓⵏⴳⵉⵎⵜ ⵉⵏⵓ ⴷ ⵓⴹⵖⴰⵇ ⴷⴷⵓⵖ .ⵓⵔ ⵉⴳⵉ ⴰⵎⴰⵍⵉⴷ ⵏⵏⵓⵙ ⴳⴰⵙ ⴰⵖⴹⴰⵙ (l’isolement).ⵉⵔⴰ ⵜⴰⵣⵍⴰⵜ ⵉⵙⵙⵉⴳⴳⵏ ⵖⵉⴼ ⵉⵖⵓⵣⵡⵔ(L’univers).
ⵉⵟⵓⵏⵏⵓⴼ(Avoir l’air moussade) ⵓⵔⴳⴰⵣ :
-ⵎⴰⵢⴷ ⵜⵔⵉⴷ ⴰⴷ ⵜⵜⵉⵏⵉⴷ ?
-ⵜⵓⵙⵔⵎ ⵉⵎⴰⵙⵙⵓⵏ ⵏ ⵓⵣⵓⵏⵥⵔ(La diffusion)ⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵜⵜⵉⵙⵉⵏⵎ ⵉⵏⵓⵖⵎⵉⵙⵏ ⵏ ⵉⵖⵓⵣⵡⵔ ⵜⴰⵍⵍⴰⵢⵎ ⵎⴰⵢⴷ ⵉⵜⵜⵓⵎⵙⴰⵏ ⴳ ⵜⵎⵉⵣⴰⵔ ⵢⴰⴹⵏ.
*ⴰⵖⴰⵣⴰⴼ ⵎⵓⵅⵎⵎⴰⴷ
* ⵉⵙⵓⵍ

ⵓⵍⵅⵉⵜ ⴷ ⵉⵏⴰ ⴰⵎⵓⵙⵙⴰⵏ ⴰⵏⴰⵖⵔⵓ ⴷ ⵓⵏⴰⵎⵉⵜ ⵏⴰⵖⵔⵓ ⴷ ⵜⵎⵣⵉ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵉⵔⴰⵏ.

ⴳⵓⵎⵔⴰⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵙⵙⴰⵏ

ⴰⵏⴰⵎⵓⵙⵙⴰⵏ ⴰⵏⴰⵖⵔⵓ ⴰⵏⴰⵎⵓⵙⵙⴰⵏ ⵏⵉⵜⵜⴰⵏⴰⵏⵜ

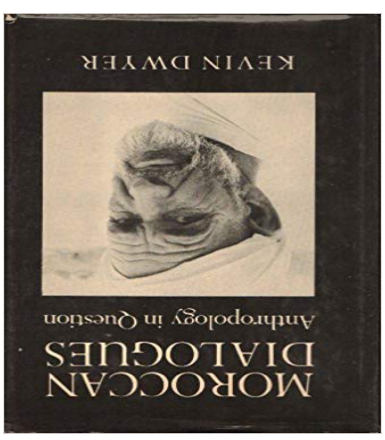

أمدال أمازيغي إنتاج أمدال أمازيغي

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵉⵖⵜ

ⴰⵎⵓⵏⴰⵏ ⴰⵎⵣⵉⵖ

ⵜⵉⵏⵎⵍ ⴷ ⵓⵎⵓⵏⴰⵏ ⴰⵎⵣⵉⵖ

ⴰⵏⵏⴰ ⴰⵏⵎⵓⵔⴰⵏ ⵜⵉⵏⵎⵍ ⴷ ⵓⵎⵓⵏⴰⵏ ⴰⵎⵣⵉⵖ

→ tiqlal (PI), créé en 1944 et du Parti Démocratique et de l'Indépendance (PDI), apparu en 1946. Ces deux derniers proviennent du Comité National d'Action créé dans les années trente par les nationalistes marocains pour contrer **le dahir berbère** (qui n'a bien sûr de berbère que le nom) et qui présente des demandes de réformes politiques et sociales aux autorités françaises du Protectorat.

Quant au PCM, il sera interdit en 1952 et réapparaîtra en 1969 sous le nom de Parti de la Libération et du Socialisme (PLS), puis sera légalisé en 1974 sous la bannière du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS).

De 1956 à 1999, douze partis ont vu le jour, dont le Mouvement Populaire (MP), créé en décembre 1958, le Front pour la Défense des Institutions Constitutionnelles (FDIC), en 1963, le Mouvement Populaire Démocratique et Constitutionnel (MPDC) en 1965, avant d'être renommé plus tard Parti de la Justice et du Développement (PJD),de tendance islamiste, actuellement au pouvoir.

Suite à la Marche Verte, l'Union Socialiste des Forces Populaires (USFP) est créée en 1975, émanation de l'Union Nationale des Forces Populaires (UNFP), créée en octobre 1959 par le sulfureux Mehdi Ben Barka après une scission au sein du PI.

Trois nouveaux partis politiques sont apparus sur la scène politique marocaine au cours de la décennie suivante: le Parti National Démocrate (PND) en 1979, l'Union Constitutionnelle (UC) en 1983 et le Parti du Centre Social (PCS) en 1984.

Cinq autres partis se sont formés dans les années 1990: le Parti de l'Avant-Garde Démocratique et Sociale (PADS), fondé en 1991 en même temps que le Mouvement Populaire National (MNP), le Mouvement Démocratique et Social (MDS) et le Parti Socialiste Démocratique (PSD) en 1996, puis le parti du Front des Forces Démocratiques (FFD) en 1997.

En ce qui concerne les "partis du troisième millénaire", quatre d'entre eux sont nés en 2001: l'Union Démocratique (UD), le Parti des Forces Citoyennes (PFC), le Congrès National Ittihadi (CNI) et le Parti de la Réforme et du Développement (PRD). .

Six autres sont nés en 2002: Alliance des Libertés (ADL), Initiatives Citoyennes pour le Développement (ICD), Le Pari du Renouveau et de l'Equité (PRE), Le Parti Al Ahd, Le Parti de l'Environnement et du Développement (PED), Parti Libéral Marocain (PML). En 2002, la scène publique a vu naître, aussi, le Parti de la Gauche Socialiste Unifiée (PGSU), résultat de la fusion de l'Organisation pour l'Action Démocratique et Populaire (OADP), du Mouvement des Démocrates Indépendants (MDI) et du Mouvement pour la Démocratie (MPD). Aujourd'hui, ce parti a changé de nom et est devenu le Parti Socialiste Unifié (PSU).

Le Parti Authenticité et Modernité (PAM) est né le 20 février 2009, date de la tenue de son premier congrès constitutif.

Au sujet de la multiplicité des partis politiques au Maroc moderne, l'analyste politique Hassan Zouaoui écrit dans Huffpost un article intitulé : « La crise des partis politiques marocains»:[5]

« Il est vrai qu'au Maroc, la multiplicité des partis s'inscrit dans le droit fil d'une stratégie visant à réduire le poids des formations politiques majeures et à contrecarrer leur développement en favorisant leur scission et en mettant en place des structures de moindre force. En outre, cette stratégie a été facilitée par la "tendance oligarchique" qui prévaut au sein des formations politiques marocaines. Ce phénomène a donné naissance aux "enfantements" de partis, en reproduisant certes le modèle anthropologique de la tribu qui se scinde en fractions puis en petits groupements plus ou moins homogènes. Le résultat est une pléthore de petites formations, avec pour conséquence, un système partisan plus "fluide" et plus docile, la désaffection des citoyens, l'absence de militantisme et un abstentionnisme qui ne cesse de mettre en cause la représentation des partis politiques marocains. »

Et affirme indirectement que le Makhzen, par le biais de **la cooptation**, pratiquée à outrance, depuis le début du troisième millénaire a fini par tuer le parti politique en tant que tel :

« Le principal constat qui se dégage de l'analyse consacrée aux partis politiques marocains est la difficulté à classer ces partis selon les clivages idéologiques, classiques, dans une cohabitation politique où les blocs ne sont pas visibles, et où la dichotomie gauche-droite a perdu tout sens. En d'autres termes, depuis la mise en place du consensus à la fin des années 1990, celui-ci a fonctionné comme un mécanisme de récupération douce du pluralisme partisan, qui est ainsi réduit au rôle assigné par la stratégie makhzénienne, consistant à réaffirmer la prédominance de l'Etat profond.

En effet, la recherche du consensus à tout prix par les protagonistes a entraîné une banalité de l'activité partisane dans le sens où la logique consensuelle a maintenu les forces politiques dans un état de confusion doctrinale inhérente à leurs positionnements politiques. Elle a également induit une réduction des distances idéologiques entre ces forces partisanes. Les principaux partis auraient tendance à renoncer à leurs missions d'encadrement au profit d'une dynamique partisane consacrée dans son ensemble à la course électorale. Ce qui contribue, selon les remarques de Jean-Claude Santucci, à transformer les partis politiques marocains "en écurie de course à la candidature ou en club de supporters pour futurs professionnels de la politique en quête de mandats et de maroquins". »

Partis politiques en panne

La constitution du Royaume du Maroc de 1996, stipule clairement dans son Article 3 :

" Les partis politiques, les organisations syndicales, les collectivités locales et les chambres professionnelles concourent à l'organisation et à la représentation des citoyens. Il ne peut y avoir de parti unique ".

Par contre, dans la constitution de 2011, le parti politique est décrit comme suit dans l'Article 7 :[6]

"Les partis politiques œuvrent à l'encadrement et à la formation politique des citoyennes et citoyens, à la promotion de leur participation à la vie nationale et à la gestion des affaires publiques. Ils concourent à l'expression de la volonté des électeurs et participent à l'exercice du pouvoir, sur la base du pluralisme et de l'alternance par les moyens démocratiques, dans le cadre des institutions constitutionnelles. Leur constitution et l'exercice de leurs activités sont libres, dans le respect de la Constitution et de la loi. Il ne peut y avoir de parti unique. Les partis politiques ne peuvent être fondés sur une base religieuse, linguistique, ethnique ou régionale, ou, d'une manière générale, sur toute base discriminatoire ou contraire aux Droits de l'Homme. Ils ne peuvent avoir pour but de porter atteinte à la religion musulmane, au régime monarchique, aux principes constitutionnels, aux fondements démocratiques ou à l'unité nationale et l'intégrité territoriale du Royaume. L'organisation et le fonctionnement des partis politiques doivent être conformes aux principes démocratiques. Une loi organique détermine, dans le cadre des principes énoncés au présent article, les règles relatives notamment à la constitution et aux activités des partis politiques, aux critères d'octroi du soutien financier de l'État, ainsi qu'aux modalités de contrôle de leur financement. »

Toutefois, selon l'article premier de la loi no 36-04 de 2006, relative aux partis politiques :[7]

« Le parti politique est une organisation permanente et à but non lucratif, dotée de la personnalité morale, instituée en vertu d'une convention entre des personnes physiques, jouissant de leurs droits civils et politiques et partageant les mêmes principes, en vue de participer, par des voies démocratiques, à la gestion des affaires publiques. »

Et bien que le parti unique n'a jamais pu élire domicile au Maroc, à cause du choix politique fait par la nation : **système politique pluraliste,** néanmoins, des partis politiques et, plus précisément, l'Istiqlal, s'est comporté en tant que tel juste après l'indépendance, un fait qui a contribué, largement, au soulèvement du Rif de 1958 et à l'isolement du premier, par la suite, et à la création du Mouvement Populaire, un parti à consonance amazighe, par Mohjoubi Aherdane (trublion politique et tête brulée du sérail) durant la même période, dont le rôle principal était de casser l'Istiqlal et de le ramener à la forme d'un parti politique, parmi tant d'autres et non un **parti-état** ou **parti unique**. Mais comme toute bonne chose à un revers de la médaille, l'Article 7 de la nouvelle constitution susmentionné a favorisé la prolifération des partis politiques, ils sont actuellement de l'ordre de 36 partis si l'on exclut les grandes associations mentionnées ci-dessus. Pour certains critiques du système politique marocains et surtout les leaders du Hirak d'Alhoceima, ce sont de vulgaires « **échoppes politiques** » ***dakakin siyasiya*** , ni plus ni moins, dont la mission primordiale est de fructifier un **fonds commercial politique.** Aujourd'hui au Maroc un grand fossé s'est creusé entre les partis politiques et le peuple. [7] Le peuple, en majorité, considère les partis politiques des institutions have been, pour cause de cooptation efficace par le pouvoir. Pour le moment, ils ne font que partie de la **vitrine démocratique** et, ainsi, ne peuvent prétendre à aucune crédibilité politique quelconque ou légitimité.

En effet, beaucoup de ses partis sont créés par des groupes de gens afin de défendre leurs intérêts économiques mutuels et fonctionnent, en quelque sorte, comme de grands clubs de football, dont les joueurs offrent leurs services au club le plus offrant lors de la saison des transferts. Cet état des choses favorise la déconfiture de certains partis, et l'émergence d'autres, et cela a pour conséquence, parallèlement, l'institutionnalisation de la « **transhumance politique** » ***tirhal siyasi*** dans le paysage politique et la fragilité des structures partisanes.[8]

En majorité, les partis politiques marocains sont très faibles sur le plan idéologique ainsi que sur le plan organisationnel et sur le plan programmes. Souvent leurs déclarations d'intention et leurs objectifs se résument en quelques tournures ambiguës qui peuvent se lire de mille façons et beaucoup de devises à portée mobilisatrice et publicitaire.

Au fait, bien que la **Koutla** des années 70 et 80 était bien étoffée sur le plan idéologique, toutefois, elle était incapable de présenter un programme économique fiable ce qui explique le piétinement du gouvernement d'**alternance politique** d'El Youssoufi des années 90, après 20 mois au pouvoir.

En réalité, les partis politiques marocains sont dirigés par des politburos ou siègent en majorité des politiques et peu de gens qui sont versés dans les affaires économiques et sociales. Pire, ces partis n'ont pas de **think tank** pour les épauler, en ce qui concerne les affaires en dehors de la politique générale, à part, bien sûr, le PJD qui s'adosse sur le MUR (Mouvement Unicité et Réforme) pour ses référentiels religieux et **fatwas**[9], chose qui fait que les programmes à vocation économique qu'ils présentent au public sont des coquilles vides et ne peuvent en aucun cas, ni satisfaire les besoins économiques des électeurs, ni développer le pays sur le plan économique.

En majorité, les partis politiques marocains se disent être des partis démocratiques mais la réalité est autre. Ils sont des institutions dirigées par le sommet et où la base a très peu de marge de manœuvre. Donc, toute orientation d'ordre idéologique ou autre va du haut vers le bas et presque jamais dans le sens contraire, et dans le cas où la base fait montre d'airs de doute ou de sentiments d'indépendance des militants idéologues de pointe sont mobilisés pour faire changer aux militants de base leurs opinions en utilisant, en premier lieu, la carotte et, en dernier ressort, le bâton sous forme d'exclusion. Une fois ces militants sont exclus, on les taxe d'**agitateurs à la solde de l'administration** ou d'un mouvement politique adverse.

Les élections au sein du parti sont généralement " cuisinées " d'avance, donc il n'y a jamais de place pour les surprises de la démocratie. Mais dans le cas où l'on ne peut pas en contrôler le résultat on évite de les tenir, tout simplement.

A la différence des démocraties libérales, les partis politiques marocains sont des institutions hautement centralisées avec un parfum de tribalisme et de patriarcat : à la base on trouve des sections de parti et non pas des partis de base, ce que les anglo-saxons appellent **local party**. Les sections ne bénéficient pas d'indépendance politique et encore moins de moyens financiers adéquats, la direction centrale tient toutes les commandes et peut les manipuler à sa guise. Donc les partis politiques marocains sont à l'image de l'establishment marocain ; hautement centralisés et faisant montre de **démocratie de vitrine.** Tout est décidé par la direction nationale, les sections locales sont faites pour le

→

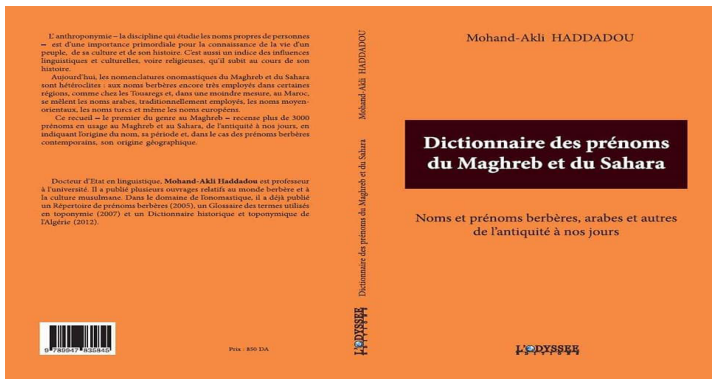

العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
LE MONDE AMAZIGH
www.amadalamazigh.press.ma
ⴰⵎⴰⴷⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 214 / Novembre 2018 – ⵍⵎⴰⵙⵎ 2018/2968 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

LE « JURASSIC PARK » POLITIQUE DU MAROC

Dr. MOHAMED CHTATOU

Il va sans dire que le Maroc est un pays millénaire pourvu de grandes traditions, de vieilles et solides institutions politiques et étatiques et de riches cultures. En somme, un grand pays dont la superficie, il y a quelques siècles de cela, s'étendait, sur un axe nord-sud, de Tlemcen jusqu'au fleuve Sénégal et, sur un axe ouest-est, de Fès jusqu'à Kairaouan.

Toutefois, ce grand pays d'antan, en dépit d'une position géographique très stratégique, d'une histoire riche en événements qui ont façonné le monde, et d'une culture variée et fortement attractive, semble vivre aujourd'hui dans une sorte de bulle hors-temps et hors-espace et semble être tiraillée, d'un côté, par un passé très pesant et des traditions ancestrales très fortes, **tous des boulets au pied**, et, de l'autre, par la modernité et les exigences du renouveau. Il est à la fois, en toute absurdité, dans les deux camps sans vraiment l'être et, par conséquent, il est sujet à un tiraillement perpétuel, source de beaucoup de traumatisme et de souffrance pour tout le monde.

Le contour du paysage politique d'antan

Historiquement parlant, au 19ème siècle et avant, la scène politique marocaine était dominé par deux acteurs politiques principaux : le Sultan, « Commandeur des Croyants » : **amir al-mou'minine,** et son administration et appareil étatique très lourd et corrompu: le Makhzen, tantôt répressif et tantôt conciliant mais considéré par tous comme : **autorité bienveillante symbole de stabilité**. De l'autre côté, on trouve les zaouïas, les confréries et les oulémas qui représentaient un contrepoids au pouvoir sultanesque. Toutefois, il faut signaler qu'à un moment de l'histoire du Maroc, le pouvoir confrérique a essayé activement de remplacer l'institution monarchique, c'est le cas de la Zaouia Dila'iyya.(1) Cette zaouïa perdit de son importance avec l'arrivée des Alaouites au pouvoir en 1666 sous le sultan Moulay Rachid (1631-1672) et fut définitivement rasée par le sultan Moulay Smail (1645-1727) en 1689.

Le Sultan Moulay Hassan 1er (1836-1894), aspirant à la modernisation du paysage politique marocain, s'était engagé auprès des tribus, des oulémas, des zaouïas, des confréries et des principales composantes de son peuple à promouvoir un système politique fondé sur le concept coranique de la choura (la consultation) et à faire en sorte que toutes les forces vives de la nation marocaine renaissante puissent s'exprimer en toute liberté et dignité, dans le cadre d'un état musulman, tolérant et ouvert sur le monde.(2)

Paysage partisan après l'indépendance

Le paysage politique marocain est, certainement, l'un des plus prohibitifs de nos jours dans la région. Il reste le domaine quasi exclusif d'une certaine élite, qui se croit dépositoire d'une mission sacrée, puisant ses racines dans l'histoire et, plus particulièrement, la phase de la résistance politique au Protectorat français qui avait débuté officiellement le 11 Janvier 1944, lors de la présentation du fameux **Manifeste de l'Indépendance** aux autorités coloniales par l'entremise du Sultan Mohammed Ben Youssef.(3)

Ce clan politique très fermé ne fut investi par de nouveaux membres qu'au début des années soixante du siècle dernier, par l'arrivée d'un nombre important d'acteurs politiques issus de ce qu'on appelle communément les " **Partis Cocotte-Minute** " qui furent " parachutés " au sein de ce club des élites par l'administration pour fausser le jeu politique et circonscrire la fougue et l'énergie des élites politiques nationalistes et de la jeunesse.

Jean-Claude Santucci, résume le paysage politique marocain de la façon suivante, pertinente et critique :(4)

« Ancrés dans l'histoire politique du Mouvement national, et largement associés dans la lutte anti-coloniale aux côtés du Sultan, les partis marocains avaient vocation à s'attribuer sinon la plénitude du moins une part prépondérante de l'exercice du pouvoir dans le Maroc indépendant. En réalité, et malgré la reconnaissance constitutionnelle de leur fonction d'or-ganisation et de représentation des citoyens, la monarchie marocaine a déployé une stratégie de dépérissement et de marginalisation des formations issues du mouvement national, tout en perpétuant un pluripartisme qui serve à maintenir et conforter son leadership. Les multiples élections qui ont scandé l'histoire politique du Maroc, ont fourni un cadre d'expression et de renouvellement du champ partisan, soigneusement contrôlé par la Monarchie et dénué de toute dimension réellement compétitive quant aux enjeux d'appropriation du pouvoir. En dépit de la libéralisation du régime amorcée depuis une décennie, et qui a laissé entrevoir un certain renouveau partisan, le multipartisme marocain relève du « pluralisme autoritaire », avec les contraintes et les dilemmes imposés par les modes de régulation politique des régimes autoritaires : pour les formations, accepter de continuer à jouer le jeu de l'intégration ou de la cooptation au risque d'affaiblir leurs assises sociales et d'augmenter leur discrédit populaire ; pour la monarchie, s'assurer du concours des structures partisanes à travers une certaine légiti¬mité électorale, pour garantir sinon son hégémonie du moins sa stabilité et sa survie. »

Ainsi, dans les décennies 70 et 80 du siècle dernier, le paysage politique marocain se caractérisait par l'existence de deux tendances politique dominantes : **La Koutla** et le **Wifaq** :

•Le bloc démocratique, connu sous le nom de la **Koutla** (bloc), qui se dit être le dépositaire du mouvement national qui amena le Maroc à l'indépendance en 1956, se composait d'un parti conservateur de droite l'Istiqlal et de trois partis de gauche USFP, PPS et OADP. Bien sûr le Parti de l'Istiqlal n'est autre que la grande formation politique nationale qui affronta de face le Protectorat français, sans relâche, jusqu'à l'avènement de l'Indépendance. Son aile gauche se rebella contre ses orientations politiques en 1960 et créa, sous la houlette du sulfureux Mehdi Ben Barka, au début des années 60, l'UNFP, qui, plus tard, connaîtra une scission, lui-même, donnant naissance à l'actuel USFP. Le PPS, n'est autre que l'ancien parti communiste marocain. Quant à l'OADP; c'est une formation d'extrême gauche qui, après des années de clandestinité, décida de travailler dans la légalité.

•**Le Wifaq** (entente) se composait de quatre partis : RNI, UC, MP et PND. Outre le MP, les autres partis ont été créées après les élections législatives de 1976. Pour beaucoup d'observateurs et pour l'homme de la rue ses partis sont le fait de l'administration donc des " **Partis Cocotte-Minute**".

•**Le centre:** jusqu'à présent on ne peut pas dire en toute confiance qu'il existe des partis de centre au Maroc, pour la simple raison que cet espace politique semble être une sorte d'antichambre ou salle d'attente pour aller ailleurs, sachant pertinemment que **la transhumance politique** tirhal siyyasi et l'une des caractéristiques les plus saillantes du paysage politique marocain. Sont actuellement dans le bloc du centre des partis tel que le RNI d'Akhennouch et le MP de Laenser, **un dinosaure politique**, élu récemment à la tête du parti pour la 9ème fois.

•**Le bloc islamiste** composé exclusivement du PJD (Parti pour le Progrès et le Développement) qui forme aujourd'hui le gouvernement sans gouverner en dépit de sa majorité au parlement, avec la présence dans le background du vociférant et fougueux mouvement d'al-Adl wa al-Ihsane, qui est sans aucun doute la **seule opposition** en présence au pays.

En dehors de ces blocs, une multitude de partis de gauche, d'extrême gauche ou de tendance islamiste qui travaillent, soit dans une sorte de semi-clandestinité non-déclarée officiellement ou dans la légalité mais de façon intermittente. Ils ont l'air d'être des partis qui attendent la déconfiture des partis au pouvoir pour intervenir dans l'arène politique. Ils sont pour le moment des **partis spectateurs** mais fortement agitateurs sans être violents.

Mais la composition du paysage politique marocain ne s'arrête pas là, car en fait il y a des **partis d'ombre (shadow partis)** qui peuvent être utilisés d'une façon ou d'une autre pour rectifier la carte électorale. Ces parties en question sont des **shadow movers,** des associations dites culturelles et économiques que la **Koutla** avait surnommées dans sa presse, dans le passé, les **«associations des montagnes, des rivières, des vallées et des mers»** parce qu'elles portent toutes de tels noms : Association Bouregreg, Association de la Mer Méditerranée, Association Grand Atlas, Association Fès Saiss, Association Ribat Al Fath, Association Carrières Centrales, etc…. Elles sont présidées par d'actuels ou anciens grands commis du Makhzen et ont accès, apparemment, à un budget colossal mis à leur disposition par l'état en toute générosité. Mais ce que les acteurs politiques traditionnels n'ont pas pu " digérer " en ce qui concerne ces associations, c'est le fait que l'état leur a accordé le statut d'association d' " intérêt public " alors qu'il l'a, d'une façon ou d'une autre, toujours refusé à d'autres associations qui ont pignon sur rue depuis plus de 30 ans.

Le grand apport de ces associations est, sans nul doute, la mobilisation des masses sur le plan régional. Elles sont bien dispersées sur le plan géographique sur la presque totalité du territoire national. Elles jouent le rôle d'affluents, sans lesquels le fleuve, c'est-à-dire le parti docile au Makhzen, ne peut exister, et accomplissent avec abnégation la dure tâche de **rabatteurs de gibiers.**

Paysage politique actuel : prolifération de partis

Le Maroc compte désormais plus de 36 partis politiques de tous les horizons, ainsi que plusieurs organisations syndicales. Plus de soixante ans d'existence séparent certains vieux partis de ceux qui ont eu plus tard leur baptême politique.

En 1933 naquit la première structure politique officielle du pays, symbolisée par le Koutla de l'Action Nationale. La même année, la ville de Tétouan verra la naissance d'un deuxième parti politique, le Parti National de la Réforme. Un autre parti national de la Réforme a fait son apparition en 1937 à Fès, sous la présidence d'Allal El Fassi, futur chef du parti d'Istiqlal, qui serait créé par la suite.

Plus tard, d'autres partis vont voir le jour. Il s'agit du Parti communiste Marocain (PCM), fondé en 1943, du Parti d'Is-

→

أوجار: الصحافة الإلكترونية بالمغرب حققت نجاحات باهرة

أكد وزير العدل والحريات محمد أوجار، أن المغرب اليوم يعيش «سياقا سياسيا ودستوريا خاصا»، يستوجب تعبئة شاملة لتنزيل مضامين الدستور الجديد»، معتبرا أن «المغرب يعرف ورشا اجتماعيا يطرح أسئلة كبرى، ولا خلاف على أن الصحافة الإلكترونية، حققت فيه نجاحات باهرة وفتحت آفاقا كبرى».

وأكد أوجار، خلال افتتاح الملتقى الوطني للصحافة الإلكترونية بالمغرب «أية خدمات للصحافة الإلكترونية في ظل التغيرات المجتمعية»، الذي نظمته وزارة الثقافة والاتصال، الجمعة 09 نونبر الجاري، بالمعهد العالي للإعلام والاتصال، على أن «الرهان اليوم على الصحافيين وعلى قدرتهم المهنية لتفعيل آليات الضغط والاهتمام بالتكوين»، مشيرا إلى أن الصحافيين «شركاء للحكومة لبلورة ممارسة جديدة، للديمقراطية والحرية».

وأضاف أوجار، أن «الصحافة الرقمية حققت نجاحات باهرة في زمن قياسي، لكن يبقى السؤال مطروحا حول كيفية تفعيل دور الصحافة الإلكترونية في خدمة المجتمع وتنشيط الحياة الديمقراطية». مبرزا في ذات السياق «أهمية البحث عن النموذج الاقتصادي المناسب لتطوير ممارسة الصحافة الإلكترونية وتأهيلها وجعلها فاعلة في التنمية الاقتصادية». مؤكدا أن «الإعلام الإلكتروني بالمغرب أصبحت له القدرة على تداول الخبر بسرعة».

واعتبر الوزير محمد أوجار أن «الصحافة الإلكترونية فتحت أمام المواطنين والقراء آفاقا كبيرة، تجلت في سيادة الثقافة الرقمية والدور الذي أصبحت تضطلع به وسائل التواصل الاجتماعي، وارتفاع عدد مستعملي الأنترنيت». مشيرا إلى «إشكالية التأطير القانوني للصحافة الإلكترونية في إطار تمييزها عن التدوين الرقمي وعن مختلف الممارسات».

كما اعتبر أن «طموحات المهنيين في الارتقاء بالمهنة وتجويدها وإنضاجها وتمكينهم من كل الضمانات الدستورية والقانونية والتنظيمية لممارسة حرياتهم في أمن وطمأنينة، لا ينبغي أن تغفل الأسئلة الأخرى ذات العلاقة بحقوق الغير»، مشدّدا على ضرورة «البحث عن توازن بين منظومة الحقوق ومنظومة الحريات من أجل إيجاد الإجابات التي ترسخ الحريات والتي تؤمن للدولة وللمواطن ولكل المتدخلين الحق في حماية حقوقهم».

ودعا أوجار في معرض كلمته، إلى «بلورة استراتيجيات وتصورات ومقتضيات عملية لإخضاع الممارسة الصحفية الإلكترونية إلى أخلاقيات مهنية، تحميها بقرار ذاتي من التجاوزات»، مؤكدا على أن «الرهان يتمثل في القدرة المهنية على تفعيل آليات للضبط الذاتي والاهتمام بالتكوين والتكوين المستمر، والتحول إلى شركاء للمسؤولين في بلورة مقترحات مستقبلية لتطوير هذه الممارسة الجديدة».

وأضاف أنه «ينظر بإيجابية إلى المجلس الوطني للصحافة، ولـ»رؤسائه وأعضائه الذين اشتغلت معهم وأعرفهم جيدا»، و»بلا شك سيحقق قفزة في النهوض بالمشهد الإعلامي الوطني».

*منتصر إثري

الأعرج.. الصحافة الإلكترونية بالمغرب انتشرت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة

أكد وزير الثقافة والاتصال، محمد الأعرج، خلال افتتاح الملتقى الوطني للصحافة الإلكترونية بالمغرب «أية خدمات للصحافة الإلكترونية في ظل التغيرات المجتمعية»، الذي نظمته وزارة الثقافة والاتصال، الجمعة 09 نونبر الجاري، بالمعهد العالي للإعلام والاتصال أن «الصحافة الإلكترونية بالمغرب انتشرت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، وانتقلت من صفر موقع الكتروني سنة 2012 إلى أزيد من 320 موقع إلكتروني قانوني سنة 2018».

و أكد الأعرج في افتتاح الملتقى أن «المشرع المغربي ووعيا منه بكل هذه التطورات وحيثيات العمل الصحفي الإلكتروني، أفرد بابا خاصا بالصحافة الإلكترونية ضمن مقتضيات القسم الأول من القانون 88.13، إضافة إلى أحكام المادة 2 وخاصة البند 3 من نفس القانون الذي يعرف خدمة الصحافة الإلكترونية على أنها كل إصدار يجري تحيينه بانتظام ويتم باسم نطاق خاص، يمكن من تحديد العنوان الإلكتروني والنفاذ إليه من طرف الزوار كيفما كانت طبيعة مالكه سواء تعلق بشخص ذاتي أو اعتباري. ويتم حجز اسم النطاق تحت مسؤوليته ويدير الخط التحريري للصحيفة الإلكترونية وفق معالجة مهنية ذات طبيعة صحفية».

وأضاف الأعرج أن «المشرع أعاد التأكيد ضمن الباب السادس من القسم الأول، على أن حرية الصحافة الإلكترونية مكفولة ومضمونة». موضحا أن» نظرا لطبيعة الممارسة الصحفية الإلكترونية، هناك عدة اعتبارات تمكن من تصنيف هذا النوع من الصحافة، إذ وضع المشرع الصحافة الإلكترونية في منزلة بين المنزلتين، بين ما هو صحافة ورقية وما هو صحافة سمعية/بصرية، وهو نفس المفهوم الذي نجده في القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري».

واعتبر الوزير الوصي على القطاع أن «الصحافة الإلكترونية في المغرب، تميزت خلال الست سنوات الأخيرة، بطابع تصاعدي بفضل تطور وسائل الاتصال والتوفر على بيئة ديمقراطية تدعم حرية الرأي والتعبير والتي أسس لها بشكل قوي دستور المملكة لسنة 2011. ويتجلى ذلك من خلال التطور المطرد للصحف الإلكترونية. فبداية من 2012 حيث لم يكن المغرب يتوفر على صحف رقمية، أصبح عددها وإلى حدود الأسبوع الأول من نونبر 2018 يصل إلى 784 صحيفة إلكترونية 320 منها بادرت إلى ملاءمة وضعيتها القانونية».

من جانبه، أشاد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي،» بدور الصحافة الإلكترونية كفاعل أساسي في التنوع الثقافي واللغوي وفي الترافع حول القضية الوطنية وكذا تطور منتوج السمعي البصري»، مشيدا بالصحافة الأمازيغية التي لا تزال تقاوم»، على حد تعبيره.

وأكد الخلفي أنه « بالرغم مما حققته الصحافة الإلكترونية من تطور إلا أنه لازالت تواجه تحديات تتعلق بالنمو الاقتصادي وأخلاقيات المهنة وتحديات تحول العالم الرقمي إضافة إلى التكوين».

*منتصر إثري

تزنيت: إعلاميون وباحثون يضعون «الإعلام الأمازيغي بعد الدسترة» تحت المجهر

شكل موضوع "مكانة الأمازيغية في الإعلام بعد الدسترة"محور مائدة مستديرة نظمتها جمعية «تمونت إرسموكن للتنمية»، في إطار افتتاح فعاليات الدورة الخامسة لملتقى "أملال" للشباب المبدع، وتزامنا مع الذكرى 10 لتأسيس القناة الأمازيغية، وذلك مساء اليوم السبت 03 نونبر 2018 بدار الثقافة بتيزنيت بحضور رئيس المجلس الإقليمي و المديرية الجهوية لوزارة الاتصال .

وقد شارك في هذه المائدة مجموعة من السادة الأساتذة الباحثين و عدد من وجوه الإعلام والصحافة و الفاعلين الممثلون لمختلف تيارات وإطارات الحركة الأمازيغية والمهتمون بمختلف جوانب موضوع الندوة .

الندوة أطرها كل من المفكر والناشط الأمازيغي، أحمد عصيد و أمينة بن الشيخ، مديرة جريدة "العالم الأمازيغي" و الإعلامي عبدالله بوشطارت و الإعلامية " زينة همو" التي أنيطت إليها مهمة تسيير أشغال المائدة المستديرة .

واستعرض المشاركون في هذه المائدة ، بالخصوص، مختلف الجوانب المرتبطة بالوضعية المتأزمة للغة الأمازيغية في قطب الإعلام الوطني على الرغم من دسترة اللغة الأمازيغية لغة رسمية للبلاد .

وتوقفوا عند مجموعة التراجعات التي تمت مراكمتها في مجال الإعلام الرسمي ، حيث أكد " عبدالله بوشطارت " في مداخلته أنه على الرغم من أن دفاتر التحملات توصي بضرورة تخصيص نسب معينة من برامج القنوات و الإذاعات الوطنية باللغة الأمازيغية إلا أن ذلك لم يتحقق ، وعلى العكس من ذلك فالقناة الأمازيغية زادت مادتها باللغة العربية عن 20% التي أوصت بها تلك الدفاتر.

وقال " بوشطارت" ، إن الدولة لا تواكب طموحات الشعب المغربي و الحركات الأمازيغية ، وتتجاهل ما جاءت به مضامين بعض الفصول من الدستور التي تدعوا للمساواة و التنوع اللغوي و الثقاف.، و انتقد بوشطارت " الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، "الهاكا" ، الذي قال عنها أنها تغض الطرف عن مجموعة من التجاوزات التي تطال قضية " التعدد الثقافي " في وسائل الإعلام العمومي انسجاما مع جاء به دستور 2011 .

بدورها، انتقدت الإعلامية ومديرة جريدة "العالم الأمازيغي" أمينة بن الشيخ، الوضع المتردي الذي تعيشه اللغة الأمازيغية في وسائل الإعلام العمومية ، حيث أكد " بن الشيخ " ، أن بعض القنوات ما تزال تصم آذانها عن كل ما له علاقة باللغة الامازيغية ضمن باقة برامجها ، واعتبرت أن القناة الوحيدة التي تحتر مقتضيات دفتر التحملات هي القناة الأمازيغية .

و توقفت " بن الشيخ " في مداخلتها عن إشكالية الدبلجة التي تلجأ إليها القناة الأمازيغية في بعض البرامج التي تقدمها، واعتبرت هذا الأمر يزيد من تفاقم قضية تشرذم اللغة ويبعد المتلقي عن توحيد الأذن .

وأشارت ذات المتدخلة إلى مجموعة من المشاكل التي تتخبط منها الأمازيغية في مجال الإعلام من بينها انعدام الدعم المالي الكافي للمنابر الإعلامية الأمازيغية لمساعدتها كي تلعب دورها في الرقي بهذه اللغة، غياب المستشهرين و تقاعس «الهاكا» عن مسؤولياتها في مراقبة قنوات القطب العمومي في شأن تنفيذ التعدد اللغوي .

من جهته قال الحقوقي الأمازيغي، أحمد عصيد، في مداخلة له على هامش هذا اللقاء ، أن منطق الدولة في التعامل مع الأمازيغية منذ سنوات ، هو ابعداد عناصر التنوع لتوحيد الهوية، وبرر «عصيد» هذا الأمر بكون الدولة تفكر بمنطق أن قوتها في إضعاف عناصر التنوع و الاختلاف و تقوية العنصر المركزي (العروبة و الإسلام) .

واعتبر المتحدث ذاته أن الأمازيغية ، تهديد لقوة الدولة ووحدتها ، وأشار أن هذا المنطق مازال مستمرة رغم دسترة اللغة منذ مايزيد عن سبع سنوات ، مما تسبب في تراجع الأمازيغية لأكثر من الثلثين الشيء الذي أرغم الدولة ، يضيف " عصيد" ، على الاعتراف أن الأمازيغية مسؤولية وطنية لجميع المغاربة بعد ما وقعت أعطاب و أضرار بليغة للأمازيغية كلغة و ثقافة و تقاليد وعادات و كتنظيم اجتماعي .

وانتقد " عصيد" طريقة تعامل الدولة مع اللغة الأمازيغية ، وقال أن الدولة لا تتعامل مع هذه اللغة كونها أنها لغة لأكثر من 85 في المئة ، بل تتعامل معها بكونها لغة أقلية ، وأوضح أحمد عصيد أن الطريقة التي تمت بها عملية الإحصاء الأخير منهجية وأسئلة ، تعمدت فيه الدولة النتيجة النهائية لعدد الناطقين باللغة الأمازيغية .

وفيما يخص البرامج الأمازيغية التي تبث بقنوات القطب العمومي ، فقد اعتبرها " عصيد " تعيش وضعية لا تتساوى فيها مع برامج اللغات الأخرى ، وقال أن أوقات الذروة تلجأ فيها الدولة إلى برمجة مسلسلات تركية و أخبار وطنية عن مشاريع منجزة و غير المنجزة ..في حين قال أن الأمازيغية مغيبة أوقات الذروة بقرار سياسي سيادي متعلق بالدولة .

وأكد المتحدث ذاته بدوه أن «الهاكا» متقاعسة على فرض احترام التنوع الثقافي و اللغوي في قنوات القطب العمومي ، ولا تتدخل لمحاسبة الأقطاب العمومية التي تخرق هذا القانون ، مما يزيد في احتقار الدولة لهذه اللغة .

ودعا " أحمد عصيد " في ختام مداخلته إلى العمل على رد الاعتبار لهذه اللغة من خلال إخراج القانون التنظيمي مع تنظمينه تعديلات ضرورية خاصة في المادتين 13 و 14 المتعلقتين بالإعلام .

وقد عرفت المائدة المستديرة نقاشا مستفيضا، ومشاركات ومداخلات قيمة أغنت محاور اللقاء ، وحفلت بمجموعة من المداخلات التي انصبت حول الوضع المتردي و المتأزم للغة الأمازيغية في الإعلام العمومي المغربي .

*عن «تيزبريس»

تصور التجمع العالمي الأمازيغي للنظام الفيدرالي بشمال إفريقيا

لقد شكلت الدورة الحادية عشرة للمنتدى العالمي للجهات الذي نظمته منظمة الجهات المتحدة ORU-FOGAR بشراكة مع مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة، أيام الإثنين والثلاثاء 22 و23 أكتوبر الماضي بالرباط، مناسبة لمناقشة عدد من القضايا، التي تهم الجهات على المستوى الدولي، وعلى رأسها الأجندات الثلاث المتعلقة باتفاقية باريس للمناخ، وأهداف التنمية المستدامة 2030، والأجندة الحضرية الجديدة. وفرصة لإثارة النقاش حول مسألة الجهوية بالمغرب وباقي دول شمال إفريقيا ، وإعادة السؤال عن أي جهوية نريد؟

وكان اللقاء مناسبة أيضا لتسليم نسخة من "ميثاق تمازغا من أجل كونفدرالية ديمقراطية واجتماعية عابرة للحدود، مبنية على الحق في الحكم الذاتي للجهات"، الذي يتضمن تصور التجمع العالمي الأمازيغي لنظام فيدرالي محكم بشمال إفريقيا، إلى رئيس الحكومة المغربية، سعد الدين العثماني، ونسخة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نزار بركة، ونسخة أخرى للصديق كارلوس يورانس، الكاتب العام لمنظمة الجهات المتحدة.

وبالمناسبة فقد كان لصديق الأمازيغ كارلوس يورانس، الفضل في مشا ركة المؤتمر الذي نظمناه حول الجهوية السياسية بمدينة الحسيمة سنة 2008، والذي حضر فيه إلى جانب كارلوس، الصديق الكتلاني، جوان تارذا، المعروف بإسهاماته في ملف الغازات السامة، وملف الاستقلال الذاتي للجهات في جميع أنحاء شمال إفريقيا، كما أنه وجه مؤخرا سؤالا للرئيس الإسباني حول حراك الريف.

وتتضمن هذه الوثيقة السياسية المشروع المجتمعي لشمال إفريقيا، الذي اعتمد من طرف "التجمع العالمي الأمازيغي" المجتمع في الملتقى العام التأسيسي ببروكسيل في ديسمبر 2011، والذي تمت الموافقة عليه في المؤتمر السابع لأمازيغ العالم بتيزنيت في ديسمبر 2013، كما أعيد النقاش عليه في مؤتمر إفران أواخر نونبر 2015.

ويهدف هذا المشروع لإيلاء أهمية أكبر لسياسة التسيير الإداري الذاتي للجهات، والمعروفة باسم الديمقراطية التشاركية، وذلك باعتماد حكم ذاتي في جميع جهات تمازغا، مع احترام الحدود السياسية لكل دولة، سيرا في ذلك على نهج الاتحاد الأوروبي الذي يضمن لمواطنيه حرية التنقل والاشتغال في جميع دول الاتحاد.

فبخلاف الاتحاد الأوروبي الذي يستمد قوته من 27 دولة، تشكل قوة اقتصادية وبشرية كبيرة، تقوم دول شمال إفريقيا المتشبعة في غالبيتها بالقومية العربية، بتشديد القبضة على الحدود السياسية الوهمية التي وضعها الاستعمار، بطريقة جيومترية، في إقصاء تام للمعطيات القبلية والعلاقات الإنسانية المشتركة بين شعوب بلدان شمال إفريقيا.

بل أكثر من ذلك وصل الأمر بدولة الجزائر الجارة لتأييد قيام كياني بعثي عروبي على أرض شمال إفريقيا بالجنوب المغربي، مع العلم أن هذه العقلية البعثية للقومية العربية خلقت العديد من العراقيل للتنمية بالمنطقة في جميع مستوياتها، لا البشرية لا الثقافية ولا الاقتصادية، وهكذا ظل الاتحاد الأوروبي ينمو ويتطور أكثر فأكثر، مقابل تخلف بلدان شمال إفريقيا وتقهقرها، ودخول أبنائها في حروب أهلية، كما هو عليه الحال في ليبيا.

وقد أدى هذا التباين الاقتصادي والاجتماعي بين ضفتي المتوسط، بكثير من سكان شمال إفريقيا إلى الهجرة بحثا عن شروط حياة أفضل، وذلك بالرغم من الثروات الهائلة التي تتوفر عليها بلدان هذه المنطقة، والتي باستطاعتها، إذا ما تم ترشيد استغلالها، أن تحقق إقلاعا إقتصاديا حقيقيا، ليس على مستوى شمال إفريقيا

فحسب، وإنما على مستوى القارة الإفريقية بأكملها.

إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه في ظل هذه الأنظمة المركزية، اليعقوبية، التي تحكم بلدان شمال إفريقيا، بل ولتحقيق ذلك يجب تمتيع كل جهة بحكمها الذاتي، وأحسن مثال على ذلك نموذج الجهوية السياسية الألمانية، كما كان قد أشار إلى ذلك الملك الراحل الحسن الثاني، حيث عرفت ألمانيا تقدما كبيرا على مستوى الديمقراطية التشاركية، والإشراك الفعلي للمواطنين في تدبير أمورهم.

ومن أمثلة ذلك أيضا، النموذج البلجيكي، هذه الدولة التي عرفت في فترة سابقة عجزا عن تشكيل حكومة وطنية بسبب خلافات حزبية، إلى أن ذلك لم يأد إلى توقف المصالح الحيوية للدولة، وذلك بفضل نظامها السياسي المبني على الحكم الذاتي للجهات، حيث ظلت الحكومات الجهوية تدبر شؤون المواطنين في جميع المجالات.

وكذلك مثال الدولة الإسبانية، التي كانت إلى عهد قريب في وضعية ليست أفضل من المغرب، أيام حكم الجنرال فرانكو، إلا أنه بفضل الديمقراطية التي دافع عنها المواطنون الإسبان، وانتزاعهم لدستور ديمقراطي يضمن للجهات تسيير أمورها بنفسها، وتشكيل حكومات جهوية، حققت هذه الدولة الجارة قفزة تنموية كبيرة في كل المجالات.

إن فكرة الحكم الذاتي هذه ليست وليدة اليوم، وإنما هو مطلب ظل الأمازيغ يدافعون عنه لعقود، ففي حوار لي مع جريدة "العصر"، يعود لسنة 2002، قلت بضرورة تحقيق الحكم الذاتي للجهات الأمازيغوفونية، وهو المطلب الذي تبناه تنظيم التجمع العالمي الأمازيغي، الذي كان يسمى آنذاك، "الكونغريس العالمي الأمازيغي"، في مجلسه الفيدرالي، أبريل 2002.

ويستند مشروع "التجمع العالمي الأمازيغي" بخصوص الحكم الذاتي للجهات بشمال إفريقيا، إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك على إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية، الذي ينص على أنه يحق للشعوب الأصلية أن تحكم نفسها بنفسها وأن تكون لها استقلالية سياسية، في إطار فيدرالي يراعي الفصل 48 الذي يمنع المساس بالحدود السياسية بين الدول.

ويستند هذا التصور الفيدرالي للتجمع العالمي الأمازيغي، أيضا على الموروث المشترك لقبائل شمال إفريقيا، التي كانت تنتظم على شكل كونفدراليات للقبائل، بحيث كان لكل واحدة من هذه الكونفدراليات "إزرفان" أو قوانين خاصة بها، وصلت حدة الاستقلالية الذاتية حتى في القضاء.

ونجد أنه حتى عندما أرغم المقاوم الأمازيغي عسو بسلام من كونفدرالية قبائل آيت عطا على الاستسلام للمستعمر الفرنسي، وضع كشرط لذلك احترام الأعراف التي كانت تحكم بها القبائل الأمازيغية نفسها بنفسها، حيث أن هذه الأعراف الأمازيغية تبقى صالحة إلى اليوم، مع إدخال بعض التعديلات من أجل مواكبتها لمستجدات عصرنا الحالي.

"ويستند ميثاق تامزغا على المعاش التاريخي للمجتمعات الأمازيغية وإرثها الجماعي. وإدراكا منها لتراثها الروحي والأخلاقي والديني والثقافي، فضلا عن ما يميزها من تعدد وتنوع ووحدة حتمية، فإن حركة تامازغا تستند على القيم الكونية للكرامة الإنسانية والحرية والمساواة والتضامن التي لا تقبل التجزؤ، كما تستند على مبدأ الديمقراطية التشاركية الفعالة والحقيقية، وعلى مبدأ تكريس واحترام سيادة القانون. إن حركة تامزغا تضع الفرد في صلب عملها لإرساء مواطنة تامزغا والعمل من أجل بناء فضاء للحرية، والتعايش، والسلم والتسامح والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها" .

* رشيد الراخا
رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

ميثاق تامازغا من أجل كونفدرالية ديمقراطية واجتماعية عابرة للحدود مبنية على الحق في الحكم الذاتي للجهات

ميثاق تامازغا من أجل كونفدرالية ديمقراطية واجتماعية عابرة للحدود مبنية على الحق في الحكم الذاتي للجهات، مشروع اعتمد من طرف "أكراو (التجمع) العالمي الأمازيغي " المجتمع في الملتقى العام التأسيسي ببروكسيل يوم 11-10-9 ديسمبر 2011، الذي سيخضع لقراءة الجمعيات المحلية والجهوية والوطنية لإبداء الرأي قبل الموافقة النهائية عليه في المؤتمر السابع لأمازيغ العالم المقرر عقده بجهة سوس الكبير في مدينة تيزنيت بالمغرب ،أيام -15-14-13 ديسمبر 2963-2013.

تنبيه،

يستند هذا الميثاق، بالإضافة إلى المبادئ والقيم العريقة للمجتمعات الأمازيغية، على النصوص المرجعية الدولية التي تقر الحد الأدنى للحضارة والديمقراطية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر 1948)، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (4 نوفمبر 1950) واتفاقية جنيف (28 يوليوز 1951)، و اتفاقية منظمة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل (20 نونبر 1989)، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (12 غشت 1992)، والاتفاقية الإطار لحماية الأقليات الوطنية (1995)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (16 ديسمبر1966)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (16 ديسمبر1966)، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (1998)، و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة والفساد (29 سبتمبر 2003)، والميثاق العالمي للأمم المتحدة (يوليوز 2000) وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. (13 سبتمبر 2007).

الديباجة،

نحن الفاعلين والمناضلين والشخصيات وممثلي الشعوب من مختلف دول تامزغا، نعلن انضمامنا إلى هذا الميثاق لتأسيس كونفدرالية تهدف إلى توحيد جميع مواطني تامزغا، والعمل من أجل الدفاع عن حقوق و هوية الأمازيغ. ميثاق تامزغا يهدف إلى نشر الديمقراطية التشاركية والفعلية والحقيقية بين جميع الشعوب التي تعيش في فضاء تامزغا، وذلك لتشمل مختلف المجموعات الإثنية والثقافية والدينية وغيرها. ميثاق تامزغا يهدف؛ دون أن يشك في الحدود السياسية الحالية؛ إلى تكريس الحق في الحكم الذاتي للجهات في كل دول تامزغا وإنشاء هياكل فيدرالية مفتوحة لجميع شعوب تامزغا، بالمغرب والجزائر وتونس وليبيا

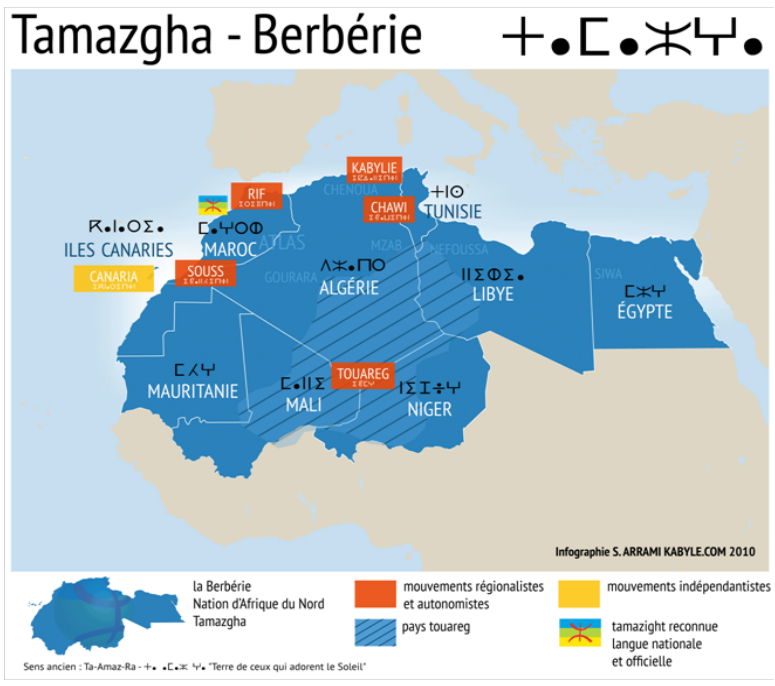

ومصر ومالي والنيجر وموريتانيا وجزر الكناري وحول العالم، دون المس بالحدود السياسية القائمة.

و يستند ميثاق تامزغا على المعاش التاريخي للمجتمعات الأمازيغية وإرثها الجماعي. وإدراكا منها لتراثها الروحي والأخلاقي والديني والثقافي، فضلا عن ما يميزها من تعدد وتنوع ووحدة حتمية، فإن حركة تامازغا تستند على القيم الكونية للكرامة الإنسانية والحرية والمساواة والتضامن التي لا تقبل التجزؤ، كما تستند على مبدأ الديمقراطية التشاركية الفعالة والحقيقية، وعلى مبدأ تكريس واحترام سيادة القانون. إن حركة تامزغا تضع الفرد في صلب عملها لإرساء مواطنة تامزغا والعمل من أجل بناء فضاء للحرية، والتعايش، والسلم والتسامح والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

إن الحركة من أجل كونفدرالية تامزغا تولي أهمية أكثر لسياسة التسيير الإداري الذاتي، والمعروفة باسم الديمقراطية التشاركية ، والتي يكون فيها لكل فرد ولجميع فئات المجتمع، ولجميع الهويات الثقافية، إمكانية الإدلاء بصوتها من خلال الاجتماعات المحلية والجهوية والاتفاقيات الجماعية والمجالس. إن هذه الرؤية للديمقراطية تجعل المجال السياسي مفتوحا لجميع شرائح المجتمع، وتسمح بتشكيل مجموعات سياسية مختلفة ومتنوعة، وتسمح بالتالي بالمضي قدما في اتجاه التكامل السياسي لمجمل تامزغا. وهكذا، وعن طريق خلق مستوى عملي يسمح لجميع الجماعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن جميع الطوائف الدينية التعبير بشكل مباشر في سيرورات عمليات صنع القرارات المحلية والإقليمية، ستتمكن تامزغا من تعزيزالحكم الذاتي المهيكل للفاعلين الاجتماعيين، وخلق الظروف اللازمة لتنظيم الكونفدرالية في شموليتها. إن تامزغا كونفدرالية للدول الفيدرالية في شمال أفريقيا. وتتكون كل دولة فيدرالية من كيانات جهوية، بما في ذلك مناطق الحكم الذاتي. إن فيدراليات جهات الحكم الذاتي هي المسؤولة عن تنفيذ المسلسلات الديمقراطية لصنع القرار انطلاقا من المستوى المحلي وصولا إلى المستوى العام، وذلك في إطار سيرورة سياسية متواصلة.

تتوفر كونفدرالية تامزغا على برلمان كونفيدرالي، و هذا الأخير وهو هيئة تشريعية" فوق وطنية"، مسؤول عن العمل، وفق بيان تامزغا، ومطالب بتطوير عملية السلام وإشاعة الرفاهية والعدالة في فضاء تامزغا.

إن تامزغا، باعتبارها جزء من أفريقيا، تضع من بين أهدافها تحقيق الوحدة الأفريقية. وتعتبر الأمازيغية المعيارية اللغة

←

الرسمية إلى جانب اللغة العربية أو الفرنسية أو الإسبانية لتامزغا. كما أن اللغات الأخرى لتامزغا (الامازيغية، السواحلية و للهجات العربية المختلفة) هي أيضا رسمية في مناطقها المتتالية وفقا لقوانين هذه المناطق. إن غنى التنوع اللغوي لتامزغا هو تراث ثقافي يحظى باحترام وحماية خاصتين.

ووعيا منها بضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن كونفدرالية تامزغا تلتزم بالانخراط وتبني المبادئ والحقوق والالتزامات المنصوص عليها في مواثيق تلك المنظمات، وتؤكد من جديد التزامها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وعزمها على العمل من أجل السلام والأمن في العالم.

الباب الأول: أحكام عامة ومبادئ أساسية

المادة 1. تامزغا هي كونفدرالية ديمقراطية واجتماعية، وعابرة للحدود تتأسس على الحق في الحكم الذاتي للجهات.

المادة 2. السيادة لشعوب تامزغا، التي تمارسها مباشرة عن طريق الاستفتاء و بشكل غير مباشر من خلال المؤسسات الدستورية الفيدرالية المنتخبة ديمقراطيا وبكامل الحرية في كل دولة فيدرالية داخل الكونفدرالية.

المادة 3. الأحزاب السياسية في تامزغا تساهم في التعبير عن الإرادة السياسية لمواطني الكونفدرالية، لا يمكن أن يكون هناك الحزب الواحد في فضاء تامزغا.

المادة 4. لكل مواطن من تامزغا الحق في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات على جميع المستويات، بما في ذلك السياسية والنقابية والمدنية. لكل فرد الحق في أن ينشأ مع أخرين نقابات والانضمام إليها للدفاع عن مصالحه.

المادة5. تامزغا كونفدرالية محايدة. مع ذلك لكل فرد حرية العقيدة والدين والفكر. إن حرية الدين والعقيدة تنطوي على الحق في اعتناق وممارسة الدين، والحق في التعبير عن قناعاته، والحق في الانتماء أو عدم الانتماء إلى طائفة دينية. ولا يجوز إرغام أي واحد لممارسة ديانة كرها.

المادة 6. علم تامزغا هو العلم الثلاثي الألوان بخطوط أفقية، الاصفر والأخضر والأزرق يتوسطه حرف تيفيناغ (ⵣ) بالأحمر

المادة 7. شعار تامزغا هو قيم المساواة والحرية والتضامن.

الباب الثاني :الكرامة الإنسانية

المادة 8. كرامة الإنسان مصونة. ويجب احترامها وحمايتها.

المادة 9. لكل إنسان الحق في الحياة.

المادة 10. لا يجب أن يتعرض أي إنسان للتعذيب أو العقوبات أو المعاملات ألاإنسانية الحطة بالكرامة.

المادة 11. يحظر الاتجار في البشر.

المادة 12.. لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص.

المادة 13. لا يجوز إجبار أي أحد على أشغال شاقة أو القيام بعمل إجباري ضد رغبته.

الباب الثالث: الحريات

المادة 14. لكل مواطن الحق في الحرية والأمن.

المادة 15. لكل مواطن الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية، وحرمته المنزلية، ومراسلاته واتصالاته.

المادة 16. لكل مواطن الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية الرأي وحرية تلقي أو الإدلاء بالأخبار والأفكار وتلقيها وإذاعتها دون أن يكون هناك أي تدخل من السلطات العمومية أو غيرها.

المادة 17. لا يجب مضايقة أو متابعة أو محاكمة أي صحفي أثناء ممارسة و مزاولة مهنته و يجب احترام وحماية حرية الإعلام وتعدديته.

المادة 18. لكل مواطن الحق في التربية، بما فيه لغته و ثقافته الاصلية ويشمل هذا الحق إمكانية متابعة التعليم الإلزامي بالمجان. ويجب أن يكون التعليم إلزاميا حتى الحصول على دبلوم التعليم الثانوي (الباكلوريا). يجب على الدول الفيدرالية لتامزغا جعل التعليم أولوية قصوى.

المادة 19. تحترم حرية إنشاء المؤسسات التعليمية وفقا للمبادئ الديمقراطية، ويحق للآباء ضمان تربية و تعليم أولادهم وفقا لمعتقداتهم الدينية، والفلسفية والتربوية وذلك طبقا لقوانين كل دولة فيدرالية التي تنظم هذه العملية.

المادة 20. لكل مواطن من تامزغا الحرية في البحث عن العمل، والتنقل والإقامة والعمل وتوفير خدماته في جميع ولايات الكونفدرالية.

المادة 21. لكل مواطن الحق في العمل وممارسة مهنة يقبلها أو يختارها بكل حرية.

المادة 22. حق الملكية مضمون. لا يمكن الاعتداء على ممتلكات الأفراد و الجماعات الا للمنفعة العامة و بتعويض مناسب.

المادة 23. لا يجوز إبعاد أو طرد أو نفي أي شخص أو تسليمه إلى دولة يمكن أن يتعرض فيها لخطر عقوبة الإعدام، أو التعذيب أو غيرها من العقوبات أو الممارسات اللاإنسانية أو المهينة. ويحظر الطرد الجماعي.

المادة 24. حق اللجوء مضمون، وذلك وفقا واحتراما لقواعد اتفاقية جنيف الموقعة 28 يوليوز 1951.

الباب الرابع: المساواة

المادة 25. جميع مواطني تامزغا متساوون في الواجبات والحقوق.

المادة 26. يمنع أي تمييز على أساس اللون او النوع أو الأصول الإثنية أو الاجتماعية، أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي وغيره، أو الإعاقة أو السن أو غير ذلك.

المادة 27. إن كونفدرالية تامزغا تحترم وتدافع عن التنوع الثقافي، والديني واللغوي.

المادة 28. يجب ضمان المساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات.

المادة 29. يكفل لكل مواطن الحق في الزواج من الشخص الذي يختاره، وكذا الحق في تكوين الأسرة. ويحظر الزواج بالاكراه.

المادة 30. إن حماية الأسرة مكفولة على المستويات القانونية والاقتصادية و الاجتماعية.

المادة 31.للطفل الحق في الحماية والرعاية الضرورية لسلامته. يتعين على الأسرة و السلطات العمومية والمؤسسات الخاصة إعطاء أولوية في الاعتبار لرعاية مصالح الطفل العليا.

المادة 32. يحظر تشغيل الأطفال القاصرين. لا يجب أن يكون الحد الأدنى لسن العمل أقل من سن الانقطاع عن فترة التعليم الإلزامي.

المادة 33. إن كونفدرالية تامزغا تحترم وتعترف وتحمي حق كبار السن في العيش و الحياة الكريمة.

المادة 34. تحترم كونفدرالية تامزغا وتعترف بحق الأشخاص ذوي الإعاقات في الاستفادة من التدابير الهادفة لإدماجهم الاجتماعي والمهني وكذا مشاركتهم في حياة المجتمع.

الباب الخامس: التضامن

المادة 35. تعمل كونفدرالية تامزغا من اجل تنمية اقتصادية مع احترام البيئة، وحقوق الإنسان وقواعد اجتماعية جدية للجميع وفقا لمبدأ التنمية المستدامة.

المادة 36. إن كونفدرالية تامزغا تعترف وتحترم الحق في الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي والمصالح الاجتماعية التي توفر الحماية في حالات مثل المرض وفترة الحمل والولادة وحوادث الشغل والعجز والعوز أو الشيخوخة و فقدان الشغل.

المادة 37. لمكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي، فإن "كونفدرالية تامزغا" تعترف وتحترم وتحمي الحق في المساعدة الاجتماعية والحق في سكن يضمن حياة كريمة لجميع أولئك الذين ليست لديهم موارد كافية.

المادة 38. لكل فرد الحق في الرعاية الطبية المجانية.

المادة 39. إن التمتع بالحقوق وفقا لمبدأ التضامن يتضمن مسؤوليات وواجبات سواء تجاه الأشخاص الآخرين أو تجاه المجتمع الإنساني وأجيال المستقبل.

تندي أشيوم مقررة لجنة القضاء على «التمييز العنصري» في زيارة للمغرب

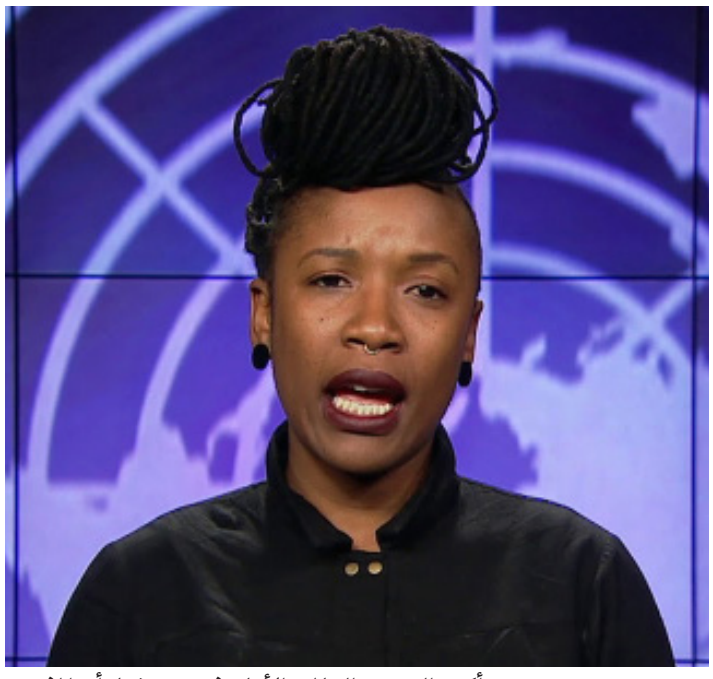

تستعد مقررة لجنة « القضاء على كل أشكال التمييز العنصري» التابعة للأمم المتحدة، تندي أشيوم، للقيام بزيارة رسمية إلى المغرب في الفترة من 13 إلى 21 دجنبر 2018.

وأبلغت أشيوم كافة التنظيمات الحقوقية والمدنية والأمازيغية، بزيارة اللجنة للمغرب. وطالبت مقررة اللجنة الأممية، حسب الرسالة التي توصل بها التجمع العالمي الأمازيغي، كافة التنظيمات والفعاليات المعنية بإرسال تقاريرها حول كل مظاهر أشكال التمييز العنصري والكراهية والتعصب.

وأكدت مقررة اللجنة الأممية المعنية بالقضاء على كل أشكال التميز العنصري، أنها ستناقش كل القضايا التي تتوصل فيها بمراسلات تفيد بوجود حالات تمييز وكراهية، مطالبة بإرسال أي معلومات أخرى في هذا الشأن من شأنه أن تفيد في زيارتها للمغرب في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه 19 نونبر الجاري.

في ذات السياق، يذكر أن لجنة الخبراء المكلفين بدراسة التقرير الرسمي للدولة المغربية المقدم للجنة الأممية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها السادسة والخمسين بجنيف، يومي 30 شتنبر و01 أكتوبر 2015، قد دعت المغرب إلى الإقرار الفوري بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية كما يقتضي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ودعت اللجنة الأممية الدولة المغربية بالعمل في أسرع وقت ممكن على إقرار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية المنصوص عليه في الفصل الخامس من الدستور المغربي قبل أربع سنوات (حينها)، والعمل على مضاعفة الجهود الرسمية من أجل ضمان إدماج وتعميم تدريس الأمازيغية ليشمل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، بالإضافة إلى الرفع من حضور الأمازيغية في الإعلام العمومي، وإيجاد حل نهائي لمنع تسجيل الأسماء الأمازيغية للمواليد الجدد.

وطالب ذات اللجنة الأممية الدولة المغربية كذلك بمناهضة التمييز ضد الأمازيغية خصوصا في مجال التعليم والتشغيل، وإقرار قانون متكامل لمنع كافة أشكال المباشر وغير المباشر، والعمل على إقرار تدابير استثنائية مؤقتة إن اقتضى الأمر لوضع حد للتمييز.

كما طالبت اللجنة الأممية الدولة المغربية بوضع حد للترامي على الملكية، ونزع الأراضي وتهجير السكان، مع وضع خطط تنموية للمناطق المهمشة ومحو الفوارق بين الجهات والمناطق.

وطالبت ذات اللجنة المغرب بالعمل على احترام التعدد الثقافي، وضمان مشاركة الناطقين بالأمازيغية في الحياة الثقافية، والتعبير عن هويتهم والتعريف بعاداتهم وتاريخهم ولغتهم، وتوفير إحصائيات ومعطيات دقيقة بشكل منتظم حول التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مع العمل على نشر وتعميم مضامين الملاحظات والخلاصات الختامية لدى المسؤولين العموميين والسلطات القضائية والمحامين وعموم المواطنين. وإشراك الجمعيات المدنية في الحوار الوطني حول إعداد التقرير المقبل، الذي حددت اللجنة موعد تقديمه في 31 أكتوبر 2020.

هذا وكان التجمع العالمي الأمازيغي قد قدم تقاريره حول وضعية الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في المغرب إلى اللجنة الأممية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما برز بشكل واضحا في الاهتمام الذي أولته اللجنة للقضية الأمازيغية والدقة التي صاغت بها توصياتها الموجهة للدولة المغربية، وهذا ما يؤكد نشر التقرير الموازي للتجمع العالمي الأمازيغي الموجه للجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها 56، على الموقع الالكتروني للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة.

وأكد «التجمع العالمي الأمازيغي» حينها، أن المغرب ما زال مستمرا في تجاهل توصيات اللجنة الأممية والاتفاقيات والعهود الدولية التي وقعت عليها، ويواصل انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمازيغ، على الرغم من ترسيم الامازيغية في دستور البلاد، وينهج سياسة التمييز والعنصرية ضدهم على الرغم من كونهم يشكلون غالبية سكان.

وتطرق تقرير سابق لـ«التجمع العالمي الأمازيغي» إلى مختلف أوجه القصور وانتهاكات الدولة المغربية للحقوق الأمازيغية، من اعتقال المحتجين الأمازيغ ومصادرة لافتاتهم وأعلامهم والزج بهم في السجون،. كما تطرق إلى الانتهاكات المرتبطة بقضية ساكنة إميضر حيث يواصل الأمازيغ الاحتجاج والاعتصام للسنة السابعة على التوالي من أجل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

كما أشار التقرير إلى منع الأمازيغ من تأسيس أحزاب سياسية، وتجاهل الدولة المغربية لتفعيل رسمية الأمازيغية عبر صياغة قانونها التنظيمي الذي ربط بجهات عليا طيلة سبعة سنوات، بالإضافة لتزوير نسبة الأمازيغ في الإحصاء العام للسكان من قبل المندوب السامي أحمد الحليمي الذي تجاهل توصيات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

و أشار «التجمع العالمي الأمازيغي» في تقريره، إلى تراجع وإلغاء تدريس الأمازيغية، وتجاهل مختلف الوزارات المغربية لترسيم الأمازيغية وإقرار حرف تيفيناغ، وإقصاؤها كليا من برامج محو الأمية، وعدم التنصيص على المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في التعديلات الدستورية لسنة 2011 على الرغم من التنصيص على مؤسسات شبيهة تسيطر عليها مكونات ذات إيديولوجية بعثية.

كما تطرق التنظيم الأمازيغي إلى منع الحديث بالأمازيغية داخل البرلمان المغربي منذ سنة 2012، إلى جانب عدم إقرار رأس السنة الأمازيغية كعيد بعطلة على الرغم من إقرار السنتين الهجرية الإسلامية والميلادية المسيحية، بالإضافة لعدم وجود أي تحسين لحالة الأمازيغية في وسائل الإعلام سواء فيما يتعلق بنسب البث أو ما يخص استمرار السياسة الإعلامية المبنية على أساس شعارات القومية العربية، على سبيل المثال: مواصلة استخدام مصطلحات اعتبرها التقرير عنصرية من قبيل «الوطن العربي» أو «الأمة العربية أو» المغرب العربي».

كما نبّه التقرير الأمازيغي، اللجنة الأممية إلى تواصل إقصاء الإنتاجات الأدبية والفنية الأمازيغية من دعم الدولة المغربية، التي تواصل تخصيص الجزء الساحق من الدعم للإنتاجات العربية، وحرمان الإطارات من الأمازيغية من الوصولات القانونية وعدم الترخيص بتأسيسها في الرباط.

وتناول «التجمع العالمي الأمازيغي» في تقريره، قضية نزع أراضي القبائل الأمازيغية وما يسمى بتحديد الملك الغابوي الذي بموجبه يتم نزع أراضي القبائل في مختلف مناطق المغرب.

*منتصر إثري

جامعة «مولود معمري» تحتضن ملتقى علمي حول الأعمال الفنية «للمتمرد» معتوب لوناس

تعتزم جامعة مولود معمري بتيزي وزو، بالجزائر، تنظيم ملتقى تكريمي للمطرب الراحل «المتمرد» معتوب الوناس وذلك يومي 23 و24 يناير المقبل.
وأكد رئيس اللجنة العلمية المنظمة للملتقى، سعيد شماخ، أن «الملتقى المرتقب تنظيمه والذي وضع تحت عنوان «أعمال معطوب الوناس... إعادة نظر» يهدف في طياته إلى الاهتمام في فحوى ومضمون النصوص الشعرية والموسيقية للفنان معطوب الوناس التي كانت محل بضع دراسات علمية خلال حياته بعدما استلهمت الكثير من الباحثين والاساتذة، وهي البحوث التي تضاعفت بعد مرور 20 سنة من اغتياله، حيث لا تمر سنة جامعية دون أن تكون مسيرة المطرب معطوب الوناس أو اعماله الفنية محور موضوع مذكرة تخرج أو ملتقى علمي».
وأكد البيان حسب مصادر إعلامية جزائرية، أن «تبني مقترح تنظيم الملتقى بداية السنة القادمة 2019، جاء في سعي جامعة مولود معمري وبالتحديد كلية الأدب واللغات، تطوير البحوث العلمية الجامعية وتحقيق الديمومة في مجال اللغة الأمازيغية خاصة والأدب بصفة عامة.
كما سيهتم الملتقى طيلة يومين وعبر مداخلاته بثلاثة محاور أساسية تكمن في إعادة قراءة الاعمال الفنية للراحل معطوب الوناس في ضوء مختلف النظريات الأدبية والدراسات السيميائية. تحليل الإنتاج الشعري وعلاقته بمضمون التاريخ الاجتماعي. فضلا عن تحليل الاقتباس السينمائي للنص «تتار» ترجمة واقتباس من قبل الوناس معطوب».
و تتمثل أهم المحاور الرئيسية المختارة لهذه الندوة التي تتزامن مع الاحتفال بعيد ميلاد ال62 للشاعر المولود في 24 يناير 1956 في تاوريرت موسى (بني عيسي ، بني دوالة) حسب «الخبر» في «إعادة قراءة أعمال معتوب الوناس في ضوء مختلف النظريات الأدبي، « التحليل في إنتاجاته الشعرية وعلاقاتها مع السياقات الاجتماعية والتاريخية « و» تحليل التكيف السينمائي لنص أغنية الثأر» و كذا «ترجمات وتعديلات الوناس معتوب «.
و أطلقت جامعة تيزي وزو دعوة للمشاركة لفائدة جميع المعلمين والباحثين في الأمازيغية وغيرها من أقسام الأدب والعلوم الإنسانية لإيداع مقترحاتهم و مداخلاتهم قبل موعد أقصاه 13 ديسمبر المقبل.

وزارة الشباب والرياضة بولاية ''أدرار'' الجزائرية تستعد للاحتفال بالسنة الأمازيغية الجديدة 2969

راسل وزير الشباب والرياضة مختلف مدراء ومؤسسات الشباب ورؤوساء الجمعيات الشبانية بولاية "أدرار" بالجزائر بهدف الاستعداد للاحتفال برأس السنة الامازيغية الجديدة 2969.
وجاء في الرسالة، حصلنا على نسخة منها، بأنه وتحسبا لإحياء رأس السنة الأمازيغية التي تصادف 13 يناير 2019، تستعد مديرية الشباب والرياضة لولاية "أدرار" إحياء هذه المناسبة خصوصا بعد ترسيمها كعيد وطني بالجزائر.
وأضافت وزارة الشباب والرياضة في رسالتها بان التظاهرة "ستضم برنامج متنوع وثري لمدة أسبوع وذلك ابتداءا من 07 إلى غاية 13 يناير 2019.
ودعت الوزارة "جميع مؤسسات الشباب والجمعيات الشبانية للمشاركة في هذه الاحتفالية من خلال مختلف النشاطات الثقافية والترفيهية التي ترسخ ثقافة مختلف مناطق ولاية أدرار".
وأعلنت الوزارة في ذات الرسالة بأنه على الراغبين في المشاركة التقدم إلى مصالح مديرية الشباب والرياضة لسحب استمارة تأكيد المشاركة في احتفالات السنة الأمازيغية.
وجدير بالذكر بأن إقرار ر رأس السنة الأمازيغية عطلة مدفوعة الأجر بالجزائر، وهو القرار الذي أعلن عنه الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، في اجتماع وزاري، يوم الأربعاء 27 دجنبر 2017 وذلك موازاة مع النقاش الذس كان جاريا في المغرب حول إقرار رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا وعطلة مدفوعة الأجر، بضغط من مكوّنات الحركة الأمازيغية على الحكومة لتحقيق هذا المطلب.
وللإشارة فقد سبق للتجمع العالمي الأمازيغي أن دعا، في السنة الماضية، الأحزاب السياسية والجمعيات إلى مقاطعة العمل والدراسة في الثالث عشر من يناير.
وأوضح التجمع، حينها، أن هذه الخطوة تأتي عملاً بمبدأ الترسيم الشعبي، ومن أجل الإعتراف بالسنة الأمازيغية عيدا وطنيا ويوم عطلة مؤدى عنها، خاصة بعد دستور 2011، الذي رسّم الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.
وينص الفصل الخامس من الدستور المغربي على أنه "تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. وتعد الأمازيغية أيضاً لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة، دون استثناء".
كما سبق لمختلف أطياف الحركة الأمازيغية أن أطلقت من خلال موقع "أفاز" عريضة إلكترونية تطالب فيها الحكومة بإقرار رأس السنة الأمازيغية عيداً رسمياً. وقد ناهز عدد الموقعين على العريضة الأربعة آلاف موقّع.
ونتساءل ألم يحن الوقت بعد لتحدو حكومتنا المغربية حدو الجارة الجزائر بالإعلان هذا العام بترسيم السنة الأمازيغية كعيد وطني مدفوع الأجر بالمغرب؟

«الحمار الذهبي» تفوز بجائزة الكتاب التونسي المترجم لسنة 2018

لا تحظى جوائز الترجمة ولا المترجمون بالاحتفاء الذي يناله عادة الشعراء أو الروائيون. لذلك كان اهتمامنا بهذه الجائزة التي تسلط الضوء على أحد المترجمين الذين يجتهدون. تتويج يحتفي أيضا بأقدم رواية : "الحمار الذهبي" لأبوليوس الذي يعترف بثقافته الإفريقية وهويته الأمازيغية.
تحصلت رواية "الحمار الذهبي" الصادرة عن دار نقوش عربية و التي ترجمها عمار الجلاصي من اللاتينية إلى العربية. على جائزة الكتاب التونسي المترجم 2018.
تعد رواية "الحمار الذهبي" للوكيوس أبوليوس أو أفولاي أول نص روائي في تاريخ الإنسانية. وقد وصلتنا هذه الرواية كاملة، وهناك روايات قبلها لكنها وصلت ناقصة. ويعتبر هذا العمل الأدبي الإبداعي أيضا أول نص روائي فانتاستيكي في الأدب العالمي.
ولد أبوليوس أو أبولاي، أو أفولاي الأمازيغي، في أوائل القرن الثاني حوالي 125 م وتوفي حوالي 170م إبان الامتداد المسيحي. وكان يعترف بثقافته الإفريقية وهويته الأمازيغية، إذ كان يقول : "لم يتملكني في يوم من الأيام أي نوع من الشعور بالخجل من هويتي ومن وطني"، ويقول أيضا، بكل اعتزاز وافتخار: "أنا نصف كدالي ونصف نوميدي". بيد أن ثمة باحثين أدرجوه ضمن الأدباء اللاتينيين، ونزعوا عنه الهوية الأمازيغية.
و من الذين دافعوا عن أمازيغيته محمد شفيق الذي أدرجه إلى جانب المسرحي تيرنيسي آفر أو تيرنتيوس آفر ضمن أدباء الثقافة الأمازيغية في عهد الوثنية الذين تثاقفوا مع الأدب الإغريقي واللاتيني، ونجد محمد حنداين الذي اتخذ من أفولاي مثالا للشخص الأمازيغية القوية في الأدب العالمي القديم الذي تعلم كثيرا من اللغات وألف كتبا عديدة أشهرها روايته "الحمار الذهبي" التي أثر بواسطتها على الروآية العالمية القديمة، وأبهر الرومان والإغريق إلى درجة اتهامهم له بالسحر.
الموقف نفسه اتخذه الدكتور علي فهمي خشيم حينما اعتبر أبوليوس كاتبا إفريقيا أمازيغيا وعروبيا، كان ينتقل بين الجزائر وقرطاج وليبيا، وعد "الحمار الذهبي" أول نص روائي عربي
.ويذهب كذلك عباس الجراري إلى أن التاريخ احتفظ بأسماء غير قليل من الأدباء والفلاسفة وعلماء الدين الذين تخرجوا في ه التعليم من مختلف أقطار الشمال الإفريقي، وعبروا باللاتينية في الغالب لأنها كانت لغة الفاتح المستعمر، وليس لأن اللغة الوطن كانت قاصرة كما ذهب إلى ذلك شارل أندريه جوليان. ويدرج المؤرخ الفرنسي المتخصص في تاريخ أفريقيا الشمالية القديمة مبدعنا أبوليوس ضمن أدباء إفريقيا إذ قال: "كان أبوليوس المولود حوالي سنة 125م من أشهر الكتاب الأفارقة.

kapitalis ❋

ديناميكية كبيرة في ترجمة الأعمال الأدبية من وإلى اللغة الأمازيغية بالجزائر

أكّد بوهران مدير التعليم والبحث بالمحافظة السامية للأمازيغية، بوجمعة عزيري أن الترجمة من وإلى اللغة الأمازيغية بالجزائر، تعرف ديناميكية «كبيرة» خاصة في الترجمة الروائية، مضيفا في محاضرة بعنوان «الترجمة من وإلى الأمازيغية في الجزائر» أنه على الرغم من التهميش لقرون، فإن الترجمة من وإلى الأمازيغية تعرف حاليا ديناميكية كبيرة خاصة في الترجمة الروائية و ذلك بفضل وعي المجتمع والتوجه السياسي الجديد للمسؤولين.
وقال، حسب ما نقلته المساء الجزائرية، إن «ما يجب الإشارة إليه أنه تعمل حاليا دور نشر عمومية على ترجمة ونشر الأعمال باللغة الأمازيغية، حيث تم نشر بمناسبة الذكرى المئوية للكاتب مولود معمري ثلاثة أعمال مترجمة وإصدار سبع (7) ترجمات في 2014 مع شركاء دور نشر عمومية وخاصة في إطار ورشة منظم بتاغيت، فضلا عن إقامة كل سنة ورشات للترجمة وعقد لقاءات بين المترجم والمؤلف».
هذا، وقدم مدير التعليم والبحث بالمحافظة السامية للأمازيغية في محاضرته لمحة عن تطور الترجمة في الأعمال الأدبية من العربية والفرنسية إلى الأمازيغية ومن هذه اللغة إلى اللغتين العربية والفرنسية، مبرزا في نفس السياق أنّ «الحكاية والشعر والرواية والأعمال المسرحية تعتبر أكثر الأصناف الطاغية في الترجمة من وإلى الأمازيغية».
وأمام حضور متشكّل من جامعيين وباحثين في الترجمة وإعلاميين، استعرض الباحث بوجمعة عزيري نماذج من الأعمال المترجمة التي ميّزت مختلف الحقب التاريخية التي مرّت بها الترجمة من وإلى الأمازيغية، مبرزا الأدباء الذي أثروا هذه الترجمة مثل فترة (المترجمين الانثروبولوجيين) وكذا الترجمة المعاصرة التي يعتبر مولود معمري مؤسس لهذه الفترة و الذي كان له الفضل في إبراز تراث «أهاليل» مما سمح بتصنيفه ضمن التراث العالمي. تورد «المساء»
وفي خلاصة محاضرته ذكر السيد عزيري «أن ترجمة أعمال أدبية إلى الأمازيغية لكتاب عظماء على غرار مولود معمري وأرنست همغواي وألبير كامي وبريخت وموليار وغيرهم، هو دليل ملموس، على أن للغة جذور راسخة في حضارة الكتابة وتستخدم وسائل حديثة للاتصال قادرة على ضمان تطورها «.
يقول ذات المصدر
للتذكير فإن وحدة البحث حول الترجمة والمصطلحيات المنظمة لهذا النشاط، تعتبر من الوحدات التابعة لمركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية لوهران.

متفرقات من تمازغا

أزواد : وفاة محمدو دجيري مايغا نائب رئيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد

توفي نائب رئيس منسقية الحركة الوطنية لتحرير أزواد محمدو دجيري مايغا فجر الثلاثاء، 23 أكتوبر 2018، بعد مرض قصير .
وحسب ما أوردته وكالة الأنباء الإفريقية APA، توفي محمدو مايغا حوالي الثانية صباحا في مستشفى باماكو حيث تم نقله إثر وعكة صحية خاطفة.
كان آخر ظهور له أمام الجمهور في 25 أكتوبر الماضي خلال اجتماع للجنة متابعة الاتفاق الذي انتهى بتوقيع معاهدة لتسريع تنفيذ اتفاقية السلم و المصالحة في مالي .
في ثيابه البيضاء و عمامته المحكمة على رأسه ، شارك في النقاش كزعيم وحيد ذي بشرة سوداء ضمن منسقية حركة أزواد ذات الأغلبية الطارقية.
كان محمدو ميغا وجها بارزا من متمردي 2012 و من بين جميع الحركات المسلحة الذين وقعوا اتفاق السلم و المصالحة في مالي سنة 2015 مع الحكومة المالية.
أصبح محمدو معروفا سنة 2012 ضمن الحركة الوطنية لتحرير أزواد ؛ حركة انفصالية نشأت من التمرد في الشمال الشرقي المالي الذي سيطر على المناطق الثلاثة في الشمال بدعم من الجماعات الإرهابية.
كان محمدو دجيري مايغا من القلائل ضمن مجموعته الأهلية، المنضمين لقصية الحركة الوطنية لتحرير أزواد و إلى منسقية الحركة الأزوادية . و قد تلقى الكثير من الانتقادات من مجموعته المناهضة للمطالبين بالاستقلال في الحركة الوطنية لتحرير أزواد و منسقية الحركة الأزوادية
نائب الرئيس في الحركتين، كان محمدو مايغا يناضل من أجل تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة الموقع سنة 2015.

لتعميم تدريس الأمازيغية.. استمرار إضراب تلاميذ «البويرة» بالجزائر

لا يزال العديد من التلاميذ بثانويتي نصر الدين المشدالي وحسيني لحلو بمشدالة شرق البويرة بالجزائر في إضراب عن الدراسة لمدة قاربت الشهر بصفة متتالية، وهو ما بات يشكل أزمة حقيقية لدى هؤلاء والأسرة التربوية لاسيما أن فترة الامتحانات للفصل الأول على الأبواب.
ودخل هؤلاء التلاميذ، حسب «الشروق» في حملة مقاطعة لمقاعد الدراسة منذ أسابيع في خضم ما كان يروج في تلك الفترة حول التراجع عن تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بجميع الأطوار التعليمية، وهو ما دفع التلاميذ إلى خطوة الإضراب رغم تداعياتها، خاصة أن نهاية الفصل الأول على الأبواب.
ويستمر الإضراب، يضيف ذات المصدر الإعلامي، رغم معارضة جمعية أولياء التلاميذ للتصرف الذي اعتبره البعض مفبركا لتحقيق الفوضى فقط، حيث يتجاوز ذلك كما قالوا مستوى هؤلاء التلاميذ الذين أصروا على عدم العودة إلى أقسامهم إلى غاية الساعة، الأمر الذي أقلق الأسرة التربوية بمختلف مكوناتها ودفع إلى التساؤل عن دور الأولياء في القضية..
أما الجهات التربوية بالولاية، فقد دعت هؤلاء التلاميذ إلى ضرورة التعقل والعودة الفورية إلى مقاعد الدراسة قصد استدراك الوقت قبل فواته، موجهة نداءها بالدرجة الأولى إلى الأولياء قصد التدخل وإنهاء الإضراب الذي لا يخدم أولا أبناءهم ويرهن مصيرهم التربوي الذي يكون بعيدا كل البعد عن التجاذبات السياسية أو غيرها، خاصة أن مطلب الأمازيغية وتعميم تدريسها، مطلب مأخوذ بعين الاعتبار كما قالت وهو يتحقق في أرض الميدان بالتدريج.
تورد «الشروق»

ليبيا : اختتام أعمال مؤتمر ''تامونسي'' بالمكتب الثقافي كاباو

اختتمت يوم الخميس الماضي 15 نونبر 2018، أعمال مؤتمر "تامونسي" بمدينة كاباو، بحضور مؤسسات المجتمع المدني بالمناطق الأمازيغية، ومدراء المكاتب الثقافية بالجبل الغربي، ومراقبي التعليم.
وتم خلال هذا المؤتمر، حسب الصفحة الرسمية للهيئة العامة للثقافة بليبيا، الاتفاق على مجموعة من النقاط أهمها إقامة المسابقات الأدبية والفنية والمهرجانات، والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية، وتشجيع الإنتاج الأدبي والفني ودعم أعمال متميزة بعد عرضها على لجان خاصة في مجال المسرح والسينما.
كما تم اعتماد مسابقة الخط الأمازيغي كنشاط سنوي ينظم بشكل مشترك بين مراقبات التعليم ومكاتب الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني.
كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة مهمتها متابعة الشق القانوني المتعلق بتعليم مادة اللغة الأمازيغية، والمحافظة على الهوية من خلال دعم الأغنية الأمازيغية، وأن يكون هناك مؤتمر آخر يعقد بمدينة جادو للنظر في الأعمال التى سوف تطبق خلال الفترة القادمة .

حاوره منتصر إثري

أكد المفكر والكاتب الكوردي، بلال عتي أن «القضية الكوردية والقضية الامازيغية متشابهان إلى حد كبير من حيث تجزئة القضية ونوعية المستعمرين والاضطهاد الذي لحق بالشعبين والمقاومة البطولية التي للشعبين في مواجهة المحتلين» . وأضاف عتي وهو منسق عام لقوى المجتمع المدني الكوردستاني . منسقية أوربا، في حوار مع «العالم الأمازيغي»، أن ذاكرة التاريخ تحتفظ «بزوايا مضيئة أوقد شعلتها عظماء الأمة الأمازيغية وأشهرهم الملكة (ديهيا) التي جمعت شعبها وقاومت الرومان والعرب بشكل أسطوري ونتيجة انتصاراتها وصفوها بالساحرة والشيطانة».

وحول ما يجري في عفرين والمناطق الكوردية التي تحتلها تركيا، أوضح المتحدث أن « تركيا انتهجت سياسة خاصة لأبعاد صفة الاحتلال عنها وذلك بإعطائها الضوء الأخضر للكتائب الإرهابية التابعة للحكومة السورية المؤقتة باسم الجيش الحر لتمارس النهب والسلب والاختطاف ومنع النازحين الكورد من العودة إلى ديارهم وإسكان النازحين من الغوطة في منازلهم بهدف التغيير الديموغرافي وفرض أتاوى على الناس» .

الكاتب والمفكر السياسي الكوردي بلال عتي لـ«العالم الأمازيغي» :

ذاكرة التاريخ تحتفظ بزوايا مضيئة أوقد شعلتها عظماء الأمة الأمازيغية

•مرحبا بك.. كيف تود أن تعرف نفسك لقراء العالم الأمازيغي؟

**بداية أشكر جريدة العالم الأمازيغي على هذه المبادرة الكريمة التي من شأنها المساهمة في بناء جسور التواصل بين الشعبين الشقيقين (الشعب الأمازيغي ـ والشعب الكوردي) لتلاقي الحضارتين العرقيتين والعمل على تفعيل الطاقات وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهما لتحديد مسارات النضال من اجل انتزاع الحقوق الكاملة للشعبين .

الاسم بلال عتي ، مفكر وكاتب كوردي متخصص في المجال السياسي والاجتماعي والأدبي أكتب الشعر باللغتين الكوردية والعربية، من مدينة تلعرن في غربي كوردستان (الجزء الملحق بسوريا)، التحقت بصفوف الحركة السياسية الكوردية عام 1976 وتعرضت للملاحقات الامنية السورية وبموجب قرار أمني تم تجريدي من الحقوق المدنية في سوريا عام 1991.

أنهيت عملي التنظيمي في صفوف الحركة السياسية الكوردية عام 2010 وأسست مع مجموعة من الشباب حركة نهضة شباب الكورد شاركنا بقوة في بداية الثورة السورية وكان لنا شرف المساهمة في توحيد الحركات الشبابية الكوردية في غربي كوردستان. التجأت إلى مملكة السويد عام 2015 . وأسسنا مع إخوتنا في غربي كوردستان والمهجر قوى المجتمع المدني الكوردستاني . أعمل الآن كمنسق عام لقوى المجتمع المدني الكوردستاني ـ منسقية أوربا .

• كيف تنظرون للتحولات الجارية في شمال سوريا منذ سنة ٢٠١١ وصولا للهجوم التركي وسيطرته على المناطق الكوردية؟

** حقيقة ما يجري في شمالي سوريا هي متغيرات وليست تحولات وتأثرت بفعل المتغيرات الداخلية والإقليمية والتحولات الدولية. بعد اختزال النظام للثورة السورية جغرافيا وقوميا وطائفيا وتوجيهها نحو الصراع المسلح والتحكم بمسيرتها من خلال خلاصة منتجاتها الإرهابية مثل جبهة النصرة وداعش، ونظرا لخصوصية غربي كوردستان فقد عمل النظام على تحييدها من الصراع وذلك بتسليم زمام إدارتها لحليفه حزب الاتحاد الديمقراطي الـ (P Y D) الذي بدوره استفرد بقراراته كقوة مهيمنة عسكريا، واستبعد الحركة السياسية الكوردية، وطرح مشروع الأمة الديمقراطية في شكل الإدارة الذاتية وانتهت بفيدرالية شمالي سوريا، وذلك تماهيا مع المشاريع الإقليمية والمحلية .

للأسف ذاك النهج لحزب الاتحاد الديمقراطي أضعف دعائم القضية الكوردية في غربي كوردستان من جانبها القومي والجغرافي والقانوني والسياسي، وأفقدها البعد الدولي ومنحت تركيا فرصة استغلال مفهوم الإرهاب العالمي واجتاحت منطقة عفرين ضمن مساومات إدارتها مع روسيا والنظام ودول إقليمية وعالمية أخرى .

•وماذا عن تأثير الهجوم التركي على القضية الكوردية ؟ وكيف تقرؤون الصمت الدولي إزاءه؟

** لاشك الاحتلال التركي لمنطقة عفرين له الأثر الكبير على القضية الكوردية، لأنها لم تعد قضية داخلية في سوريا، وكذلك لم تأخذ بعدها الدولي. ولكن الشعب الكوردي وعبر مسيرته النضالية لم يعرف اليأس بالرغم من كل الانكسارات التي مر بها وناضل في أصعب الظروف، وأستطاع أن يجتاز كل الاختناقات الدولية والإقليمية.

أما الصمت الدولي إزاء احتلال منطقة عفرين من قبل الأتراك، فهي واحدة من تلك الاختناقات الناتجة عن المساومات الدولية لتقاسم مناطق النفوذ في سوريا من جهة ـ ومن جهة أخرى فان الحركة السياسية الكوردية في غربي كوردستان لم تكن بمستوى الحدث وتاهت في مساراتها السياسية وتحالفاتها مع الائتلاف.

*ماذا يحدث على الأرض بعد سيطرت الأتراك ومعه جزء من المعارضة السورية على منطقة عفرين؟

** تركيا بعد احتلالها لمنطقة عفرين انتهجت سياسة خاصة لأبعاد صفة الاحتلال عنها وذلك بإعطائها الضوء الأخضر للكتائب الإرهابية التابعة للحكومة السورية المؤقتة باسم الجيش الحر لتمارس النهب والسلب والاختطاف ومنع النازحين الكورد من العودة إلى ديارهم وإسكان النازحين من الغوطة في منازلهم بهدف التغيير الديموغرافي وفرض أتاوى على الناس. وهناك برامج تنفذها الدولة التركية بهدوء مثل تعيين الولاة وتغيير المناهج الدراسية.

والملفت في الأمر فقد تم تشكيل المجالس المحلية من قبل المثقفين والوطنيين الكورد وقد لعبت تلك المجالس دورا مهما في تأمين الخدمات الضرورية للمواطنين وتوثيق الملكيات الخاصة بالإضافة إلى توثيق الانتهاكات .

•وكيف تنظرون للتهديدات المستمرة من «أردوغان» لاجتياح العسكري لباقي المناطق الكوردية؟

** تهديدات أردوغان هي ليست بجديدة ويهدف من ذلك ابتزاز أمريكا وأوربا من خلال علاقتها مع روسيا، ومن ناحية أخرى تحاول أن تنشط المحور الكوردي اللاقومي وذلك بزيادة الحاضنة الشعبية نتيجة الحملات المباشرة والمضادة لها .

•على ضوء هذا الهجوم، كيف تنظرون لمستقبل الفيدرالية التي أعلن عليها في شمال سوريا؟ وهل لا يزال يمكن الحديث عن فيدرالية؟

** الفيدرالية بالأساس هي وهمية ليس لها قواعد صحيحة، يجب أن تحدد جغرافية المنطقة مع الدولة أو يحدد الشعوب التي تشترك ضمن جغرافية الدولة، على كل، في جميع الحالات لا يمكن تطبيق مبدأ الفيدرالية من جانب واحد، بل يجب تثبيت هذا المبدأ في الدستور بوضوح لتحديد شكل الدولة، وبالتالي لا أعتقد أن الفيدرالية المشيدة سوف تستمر، لأن الخرائط العسكرية ليست ثابتة والدول العظمى ذات النفوذ المباشر في سوريا لم تنتهي من القضاء على المنظمات الإرهابية .

•هل يمكن الحديث عن خيانة الشعب الكوردي من المجتمع الدولي خصوصا بعد دحره لداعش من الرقة وشمال سوريا؟

** حقيقة حزب الاتحاد الديمقراطي شكلت قوات سوريا الديمقراطية وجندت ال Y P K وال Y P J لإنهاء الخصوصية الكوردية، وسخرت قوات سوريا الديمقراطية لخدمة أجندات قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفق اتفاقية عسكرية خاصة لمحاربة الإرهاب، تلك الاتفاقية لا تلزم قوات التحالف الدولي الدفاع عن حدود المناطق الكوردية أو الشمال السوري من الهجمات التركية، هنا لابد من التذكير بمسألة هامة جدا وهي أن حزب الاتحاد الديمقراطي ال P y D عقدت تلك الاتفاقية من أجل الحفاظ على سلطتها في غربي كوردستان كقوة رئيسية وسط تشابك علاقاتها مع النظام وروسيا وإيران وغيرها.

• كيف تقرؤون صمت النظام السوري إزاء ما يجري في الشمال؟

** النظام السوري متواجد في مدينة القامشلي ولديها سلطة قوية ولازالت تسوق الشباب إلى الجيش وتعتقل المواطنين وتفرض قوانينها، بالإضافة إلى إن النظام ملتزم باتفاقية أضنة عام 1998 والتي بموجبها يحق لتركيا ملاحقة حزب العمال الكوردستاني إلى عمق 40 كم هذا بالإضافة إلى المساومات التي جرت بين روسيا والنظام من جهة وتركيا من جهة أخرى حول انسحاب الكتائب من حلب وحمص وغوطة دمشق .

•وماذا عن مواقف المعارضة السورية؟

**أي معارضة ؟! الائتلاف السوري تعتبر القوات التركية قوات فاتحة ومدافعة عن حق الشعب السوري وتواجدها على الأراضي السوري شرعي. المعارضات السورية بشكل عام تستمد قراراتها من الدول الحاضنة لها وفقدت كل ارتباطاتها الوطنية.

•من المعروف أن الكورد مجزؤون على أربع دول، ولكل دولة خصوصياتها، كيف تنظرون لهذا الواقع وما تأثير لهذه الأحداث بشمال سوريا على باقي الأجزاء؟

تقصد كوردستان المحتلة من قبل أربعة دول، هي (تركيا ـ العراق ـ سوريا ـ ايران) وكل جزء له خصوصية معينة تحدد أساليب النضال. نعم كل جزء له خصوصية في أتباع أساليب النضال، وتحديد الأهداف المرحلية وفق الظروف الإقليمية والدولية، لكن هناك أهداف إستراتيجية يجمع عليها الشعب الكوردي وهو تحرير كوردستان وإقامة الدولة المستقلة أسوة بالشعوب الأخرى.

حركة التحرر الوطني الكوردستاني أصابتها بعض الأمراض الخطيرة نتيجة التحالفات العميقة بين الدول التي تحتل كوردستان وبين أطراف من حركة التحرر الوطني الكوردستاني مما خلق انقسام شاق ولي في جسم الحركة وقسمها إلى تيارين أساسيين :

1 ـ تيار قومي يناضل من اجل انتزاع الحقوق القومية للشعب الكوردي وبناء دولته المستقلة .

2 ـ تيار ما فوق القومي وما دون الأممي لا يؤمن بالدولة القومية الكوردية ويعتبر الشعب الكوردي مكون من مكونات دولة الاحتلال والقضية الكوردية يمكن حلها بشاعة الديمقراطية في البلاد .

الفيدرالية المشيدة في شمالي سوريا كما أسلفت هي وهمية لا نها تتجاهل الحقائق الجغرافية والقومية وربما تحول الارض التاريخي للشعب الكوردي الى مناطق متنازع عليها بين تركيا وسوريا واستبعاد الكورد عن حقهم في الارض في مرحلة ما ، لكن نضال الشعب الكوردي لن يتوقف وسوف يقلب كل الموازين.

• وما هو الحل الذي ترونه مناسبا للقضية الكوردية في مختلف الأجزاء الذي يتواجدون به؟ وهل تعتقدون أن نموذج إقليم كورديستان يمكن أن يطبق على باقي المناطق؟

** القضية الكوردية هي قضية متكاملة ببعدها الإنساني والجغرافي والقانوني والسياسي، لكن الرواسب التاريخية للاستعمار الأوربي وأهمها اتفاقية «سايكس بيكو » يشكل عائقا كبيرا أمام تطور القضية الكوردية ببعدها الدولي .

وأعتقد بان التحولات العالمية والنظام العالمي الجديد تمهد طريقها في الشرق الأوسط وذلك عن طريق إعادة الهيكلة الجيوسياسية، وما حصل في العشر سنوات الأخيرة من انهيارات للدول وصراعات داخلية يبشر بفتح آفاق جديدة أمام الشعوب التي تناضل من اجل حقوقها وتثبيت هويتها القومية والوطنية.

تجربة جنوبي كوردستان هي فريدة من نوعها في الشرق الأوسط بكل مقوماتها وسوف يتكرر في باقي أجزاء كوردستان تمهيدا لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير. ودولة كوردستان جزء من هذا المشروع بالإضافة الى دول أخرى .

•عمليا هل يمكن قيام دولة كوردية مستقلة تتمتع بكل مقومات الدولة المستقلة؟ مع العلم أن العالم خاذل الكورد في الاستفتاء بكورديستان الغربية وفي التدخل التركي؟

** الاستفتاء هي أهم مرتكز لحقوق الشعوب والشعب الكوردي قال كلمته، وبالرغم من كل المواقف الإقليمية والدولية، فإن القضية الكوردية تجاوزت الأطر الإقليمية لتصبح قضية دولية بامتياز وغير قابلة للمساومات .وإن تأزم الأوضاع الاقتصادية والبنيوية في الدول التي تحتل كوردستان (سوريا ـ العراق ـ تركيا ـ ايران) تضعها أمام خيارين :

1 ـ إما الانهيار الكلي للدولة وإعادة النفوذ الغربي .

2 ـ أو إنهاء احتلالها لكوردستان وإعطاء باقي الأقليات الأخرى العرقية والطائفية كامل حقوقها .

وقد تأخذ عملية التغيير في منطقة الشرق الأوسط عقد أو أكثر من الزمن، وذلك مرتبط بمدى قراءة وفهم كل مرحلة من مراحل التغيير من قبل الشعوب ونخبها القافية ورفع وتيرة النضال بما ينسجم مع كل مرحلة.

• ماذا تعرفون عن القضية الأمازيغية وما هو أوجه التشابه بينها وبين قضيتكم الكوردية؟

** أمازيغ وتعني: الإنسان الحر والأمازيغية تعني الناس الأحرار، وقد أسماهم اليونانيين بالبربر لعنادهم ومقاومتهم ورفضهم للتواجد الأجنبي على أرضهم. وفي الحقيقة الشعب الأمازيغي شعب يعشق الحرية وضحى كثيرا من اجل انتزاع حقوقه القومية بالرغم من كل المحاولات اليائسة من قبل المحتلين لطمس هويتهم القومية بكل أشكال الاضطهاد .

وفي ذاكرة التاريخ زوايا مضيئة أوقد شعلتها عظماء الأمة الأمازيغية وأشهرهم الملكة (ديهيا) التيجمعت شعبها وقاومت الرومان والعرب بشكل أسطوري ونتيجة انتصاراتها وصفوها بالساحرة والشيطانة . القضية الأمازيغية هي قضية أرض وشعب تم تجزئة القضية من قبل الاستعمار الغربي وعرّبت أرض الأمازيغ، وألحقها بعدة دول بعد تأسيس ما يسمى بدول «المغرب العربي».

القضية الكوردية والقضية الامازيغية متشابهان إلى حد كبير من حيث تجزئة القضية ونوعية المستعمرين والاضطهاد الذي لحق بالشعبين والمقاومة البطولية التي للشعبين في مواجهة المحتلين .

•كلمة حرة لك ؟

الفكر «القومجي العروبي» هو هجين بين أيديولوجيتين، «العروبة» التي تعتمد على اللغة والثقافة والتاريخ و«الإسلام» الذي توسع بفعل العنف والغزوات، وللأسف فقد ساهم الكورد والامازيغ في تقوية هذا الفكر وذلك من خلال الدين الإسلامي وقبول الوصاية لذا فان الصراع الحالي من اجل الحرية والاستقلال تعترضها عوائق داخلية .

أتمنى من الشعبين الشقيقين مزيد من التقارب والتلاحم والتعاون والتنسيق في العمل النضالي لانتزاع حقوقهم، وأتمنى للشعب الأمازيغي الشقيق الحرية.

> «أشكر جريدة العالم الأمازيغي على هذه المبادرة الكريمة التي من شأنها المساهمة في بناء جسور التواصل بين الشعبين الشقيقين لتلاقي الحضارتين العرقيتين والعمل على تفعيل الطاقات وتعزيز التعاون والتنسيق فيما»

> ««القضية الكوردية هي قضية متكاملة ببعدها الإنساني والجغرافي والقانوني والسياسي، لكن الرواسب التاريخية للاستعمار الأوربي وأهمها اتفاقية «سايكس بيكو» يشكل عائقا كبيرا أمام تطور القضية الكوردية ببعدها الدولي»

الفاعلة الأمازيغية التونسية نهى قرين في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

المناخ التونسي ما بعد الثورة يخدم الحراك الأمازيغي ويتنبأ بمستقبل واعد للأمازيغية

*حاورها: منتصر إثري

أكدت الناشطة والفاعلة الأمازيغية بتونس، نهى قرين أن «ثورة الحرية والكرامة التي عرفتها تونس سنة 2011 هي التي جعلت الصوت الأمازيغي يرفع بعد غياب تام وتعتيم من الأنظمة الدكتاتورية التي حكمتنا».

وأضافت الكاتبة العامة لجمعية «تماكيت للحقوق والحريات والثقافة الأمازيغية» في حوار حصري مع «العالم الأمازيغي» أن المناخ الحالي يخدم الحراك الأمازيغي ويتنبأ بمستقبل واعد للأمازيغية، إذا تضافرت جهود الفاعلين لتحديد رؤية إستراتيجية هادفة على المدى القريب والمتوسط وتحديد الأولويات التي تخدم الهوية في الواقع المجتمعي والسياسي لتونس».

*** كيف تريدين أن تقرب نفسك أكثر من قراء «العالم الأمازيغي»؟**

** نهى قرين إطار سامي بوزارة شؤون الشباب والرياضة بتونس، أمازيغية من الجنوب التونسي منطقة قفصة وفاعلة جمعوية، كاتبة عامة بجمعية «تماكيت للحقوق والحريات والثقافة الأمازيغية» ومؤسسة لأول نادي أمازيغي في تونس، معتزة بانتمائي لشمال أفريقيا وخصوصا لبلدي تونس.

***حديثنا عن بدايتك الترافعية إن جاز التعبير عن القضية الأمازيغية بتونس؟**

** كنت متابعة للعمل الجمعوي الأمازيغي مع بداية الثورة التونسية ولم أكن فاعلة فيه لظروف مهنية بحتة تمنعني من الانخراط والنشاط داخل المجتمع المدني، وحين انتهت مهمتي عدت لنشاطي الجمعوي المعتاد في الجمعيات الشبابية والبيئية وبعد تقييم ذاتي للمشهد الأمازيغي آنذاك قررت أنا ومجموعة من النشطاء التي كانت تربطني بهم علاقة صداقة أن نؤسس نادي للثقافة الأمازيغية صلب الجمعية التونسية للتراث والبيئة والتي أنتمي إليها بهدف الانفتاح أكثر على المجتمع المدني وتصحيح الصورة السائدة حينذاك وهو اتهام النشطاء والجمعيات بالانفصال والعمالة واللاوطنية وبدأنا نشاطنا مع تركيزنا على الشباب والمناطق التي تغيب فيها الهوية والثقافة الامازيغيتان بغرض نشر الوعي والتحسيس ومن هناك بدأت

***ما هي الإكراهات والصعوبات التي واجهتك حينها؟**

للأسف الشديد في بداية نشاطي تم رفضي من أغلب الجمعيات والنشطاء أو تجاهلي فلم أجد تعاونا مع الجمعيات التي كانت موجودة باستثناء «جمعية ازرو» و»جمعية تاوجوت»، بل كان هناك رفضا من عديد النشطاء بكوني لست ناطقة أولا وبكوني لم أكن موجودة في الساحة مباشرة بعد الثورة وبكوني أؤسس لنادي وتم نعتي بالمتسلقة والمتسيسة وغيرها وكوني «عروبية» وعديد المحاولات لتفريقنا كمجموعة ولكن واصلنا ولم نهتم.

*** وكيف استطعت التغلب على هذه العراقيل حتى أضحيت اليوم إحدى أبرز الفاعلات والمدافعات عن القضية الأمازيغية؟**

إيماننا بأن الأمازيغية هوية وحضارة وانتماء إلى أرض شمال افريقية، وأن أغلب التونسيين أمازيغ وأن اللغة ليست عائقا، كذلك انفتاحنا على مؤسسات المجتمع المدني وتعاملنا مع الواقع الذي تعيشه الأمازيغية في تونس، جعلنا نستمر في نشاطنا ونطوره فرضنا أنفسنا في المشهد الثقافي بتنظيم مهرجانات كبرى في عديد المناطق والتعامل مع مؤسسات الدولة في أغلب أنشطتنا. ثم أسسنا جمعية «تماكيت للحقوق والحريات والثقافة الأمازيغية» مع أبرز النشطاء الموجودة على الساحة وضم النادي إلى الجمعية لنكون فريقا متكاملا يؤمن بالتعدد والعمل الجماعي.

*** كيف تقيمين إستراتيجية وعمل الجمعيات والفعاليات الأمازيغية بتونس اليوم بعد ما يقارب 8 سنوات من الثورة؟**

في نظري أغلب الجمعيات تنشط دون رؤية واضحة ونظرة عميقة لمستقبل الأمازيغية في تونس، كل يعمل بمفرده دون توحيد الجهود ودون توحيد للخطاب حتى أنه لازال لليوم هناك تذبذب كبير داخل الحركة الثقافية في تونس وضعف للخطاب، لازال لليوم نقاش واختلاف حتى لتعريف من هو الأمازيغي وماهي الهوية الأمازيغية، فالبعض متناقض مع نفسه في تعريفه للأمازيغي، إذ يعتبر أن الناطقين فقط أمازيغ أو المنتمين إلى القرى الجبلية والبعض الآخر يرى أنها هوية شعب بأكمله وأنها انتماء حضاري وثقافي، للأسف ليس هناك تظافر للجهود من قبل الجمعيات الموجودة وليس هناك لا خطاب ولا هيكل يجمعنا كلنا كنشطاء نحدد من خلاله رؤية استراتيجية لمستقبل الأمازيغية تبنى من خلال تشخيص واقعي وموضوعي.

*** رغم ما ذكرته هل أنتم راضون عن ما حققتم حتى الآن؟**

إلى حد ما راضون باعتبار اننا فرضنا انفسنا في المشهد الثقافي والحقوقي وأصبح الحراك الامازيغي واقعا لا يمكن إنكاره في تونس، ولكن شخصيا لست راضية على أننا لم نستغل المناخ السياسي والعام الذي تعيشه بلدنا اليوم في ظل ديمقراطية ناشئة وانفتاح كنا نستغله لفرض أنفسنا أكثر وفرض الهوية والمساهمة في انشاء ولو مؤسسة عمومية تعنى بالثقافة الامازيغية ولكن القادم أفضل.

*** ما هو الدور الذي لعبته الثورة التونسية في هذا الانبعاث الأمازيغي المتزايد وفي دعم مجال حقوق الإنسان عامة؟**

نحن لا ننكر أن ثورة الحرية والكرامة هي التي جعلت الصوت الأمازيغي يرفع في تونس بعد غياب تام وتعتيم من الأنظمة الدكتاتورية التي حكمتنا، وكذلك ساهمت في ولادة نشاط حقوقي في تونس يعتبر رائدا مقارنة لما تعيشه بلدان شمال إفريقيا والبلدان العربية وحتى الأوروبية، إذ أني أرى أن هذا المناخ يخدم الحراك الأمازيغي وينبئ بمستقبل واعد للأمازيغية إذا تظافرت جهود الفاعلين لتحديد رؤية استراتيجية هادفة على المدى القريب والمتوسط وتحديد الأولويات التي تخدم الهوية في الواقع المجتمعي والسياسي لتونس.

*** ألا تخشون في المقابل من استغلال بعض الأطراف هذا الانفتاح لفرض تصوراتهم ومواقفهم المعادية غالبا للأمازيعية ولحرية المرأة ؟**

نعم هذا ما نخشاه، نعلم أن عديد الأطراف تستغل هذا الانفتاح الذي تعيشه بلدنا اليوم لفرض ايديولوجياتهم ومواقفهم المعادية للإنسانية خصوصا الأطراف الدينية والسياسية والأخطر هو استغلال الأمازيغية لخدمة أجندات سياسية أو أفكار تتناقض مع المبادئ الأساسية للهوية الأمازيغية بتعلة الحريات الفردية والتعدد، ولكن نحن لها بالمرصاد لكشفها وتوضيح الأهداف الحقيقية لهذه الأطراف وذلك بالعمل الدؤوب والحوار والنقاش أما بالنسبة لحرية المرأة في تونس لن تزعزعها هذه الأطراف لأن ما وصلت له المرأة التونسية حفيدة تيهيا يجعلها أقوى ولا تسمح لهذه الأطراف أن تمس شيئا من حريتها.

*** وكيف تنظرون لمواقف الحكومة التونسية من الأمازيعية؟ وما تعليقكم على إقصاء الأمازيغية من دستور تونس الجديد؟**

الحكومة التونسية لم تتعامل مع الأمازيغية كشأن وطني يخص جميع التونسيين، بل تعتبرها مسألة من مسائل الأقليات باعتبارها الامازيغية أقلية بحكم عدد الناطقين والواعين بالهوية الأمازيغية، فأنا أرى أنه لا توجد إرادة سياسية للتصالح مع الذات قبل كل شيء إذ لازلنا إلى اليوم نعاني من عديد القوانين التي لا تحترم حق المواطنة وتقصي الأمازيغية من المشهد الوطني، أما بخصوص الدستور الجديد فإني أرى انه متناقض في عديد المسائل، فالأمازيغية لم تذكر في الدستور بل بقيت كرافد من الروافد الحضارية ولم يتناول الأمازيغية كهوية وطنية إلى جانب الهوية العربية المرسمة في الدستور، ولكن بالفصول الحقوقية تفرض نفسها من جانب حق الثقافة وحرية التعبير والمعتقد والضمير واحترام الاختلاف والتنوع، أما بخصوص ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور فهي مسألة غير مطروحة حاليا من جانبي باعتبار ان اللغة في وضع انهيار وعدم اعتراف، وحتى لا نقع في مسائل لا تنفعنا بشيء، فأنا أرى أن تفعيل حق الثقافة والتعليم أولى لتأهيل الأرضية التي يمكن من خلالها المطالبة بترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور.

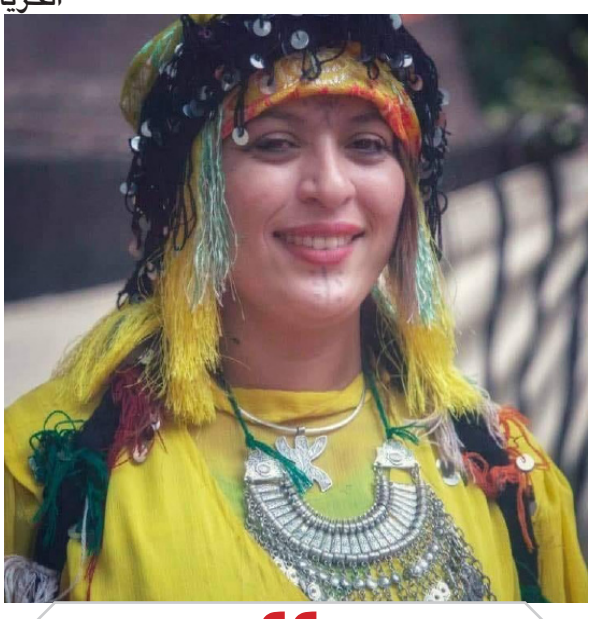

> «لا توجد إرادة سياسية للتصالح مع الذات قبل كل شيء إذ لازلنا إلى اليوم نعاني من عديد القوانين التي لا تحترم حق المواطنة وتقصي الأمازيغية من المشهد الوطني التونسي»

> «الدستور التونسي متناقض ولم يذكر الأمازيغية بل بقيت كرافد من الروافد الحضارية ولم يتناولها كهوية وطنية إلى جانب الهوية العربية»

*** اختارتك المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجينيف للمشاركة في دورة تدريبية للتكوين كخبير أممي ودولي في مجال حقوق الإنسان، ماذا يعني لك هذا الاختيار وهذا التكوين؟**

كانت لي مشاركة السنة الماضية مع المفوضية السامية لحقوق الانسان مكتب الشعوب الاصلية والأقليات حول الشباب الأقلية والتربية، وكنت قد تحدثت على الشباب الناطق باللغة الامازيغية في علاقته بالمنظومة التربوية من خلال ثلاث مداخلات حول التربية النظامية واللانظامية والغير النظامية وتطرقت خلالها إلى أن الامازيغ في تونس أغلبية ساحقة ومن حقنا تعلم لغتنا الأم وتاريخنا وحضارتنا وتحدثت على إقصاء المناهج التعليمية، لذلك اعتبرت المفوضية السامية لحقوق الانسان أن مشاركتي كانت متميزة مع نجاحي في الاختبارات الشفوية والكتابية وباعتبار توفر الشروط اللازمة لأكون ضمن المتدربين. أنا أعتبر أن هذا الاختيار يحملني مسؤولية أكثر تجاه هويتي وثقافتي ليس فقط في بلدي وإنما تجاه كل أمازيغي في العالم، وأرى أنه فرصة لأواصل عملي ونشاط بأكثر حرفية وجدية وأتمنى أن أكون في مستوى هذا التكوين وأن أفيد بلدي وشمال إفريقيا بكل الخبرات التي سأكتسبها من خلال هذه الدورة.

*** كيف تقيمين وضعية المرأة الأمازيغية اليوم في شمال أفريقيا؟**

وضعية المرأة اليوم في شمال إفريقيا تختلف من منطقة إلى أخرى، وهذا كان موضوع نقاش وحوار في مهرجان «تيليلي للمرأة الأمازيغية بشمال إفريقيا» الذي حضره فاعلين جمعويين من تونس وليبيا والمغرب وتباحثنا في مستقبل المرأة بعد تقييم لوضعية المرأة، وأعلنا حينها تأسيس هيكل جمعوي يعنى بالمرأة في شمال إفريقيا والاستفادة من التجارب لكل بلد ومعالجة الاقصاء والتهميش الذي لازالت المرأة اليوم تعانيه، وها نحن نشتغل على هذا بالتنسيق فيما بيننا حول أهداف الهيكل وطريقة عمله ووضع استراتيجية واضحة تعزز مكانة المرأة وتجعلها شريكا فاعلا في مجتمعها وذلك باسترداد حقوقها التي تتمتع بها كامرأة أمازيغية.

***لك كلمة حرة عبر منبر «العالم الأمازيغي» لعامة الأمازيغ؟**

لنكن فاعلين نحترم اختلافنا في وجهات النظر، نحاول أن نتعاون ونتوحد لنخدم هويتنا دون أن نخوض في مسائل تقسمنا وتشتتنا ونقضي على أنفسنا، ولنكون متشبثين بالقيم الإنسانية والمجتمعية التي تميزنا كشعب على الشعوب الأخرى ونرتقي بأنفسنا لأننا أمازيغ أحرار.

خديجة عزيز تصدر«جوانب من الثقافة الأمازيغية المعاصرة»

صدر عن منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ضمن سلسلة « دراسات وأبحاث 69 »، كتاب جديد بعنوان «جوانب من الثقافة الأمازيغية المعاصرة»، من تأليف خديجة عزيز، يقع الكتاب الذي يعد أول إصدار لمؤلفته في حوالى 140 صفحة من القطع المتوسط، ويضمّ عدّة محاور مرتبطة بالثقافة الأمازيغية .

ويندرج هذا العمل، في نطاق اهتمامات خديجة عزيز المتواصلة بالثقافة الأمازيغية، وما يرتبط بها من قضايا ومواقف ورؤى متعددة ومتنوعة. وتغطي المساهمات الواردة فيه انشغالات الكاتبة بالثقافة المغربية عامة والأمازيغية خاصة في مختلف تجلياتها الفنية والجمالية والاحتفالية، لقرابة عقدين من الزمن.

كما يعد الكتاب محاولة لبسط رؤية خاصة اتجاه هذه الثقافة من خلال مجموعة من المقالات التي سبق نشرها في منابر إعلامية وطنية، والتي ترمي إلى الكشف عن الأبعاد الثقافية والحضارية والفنية للشخصية المغربية، وخاصة منها البعد الأمازيغي، من خلال ملامسة مجموعة من حقول هذه الثقافة، والتي منها:

- اللغة الأمازيغية، من خلال إثارة قضايا التعليم وتطور الكتابة بالأمازيغية، ورهانات الكتاب الأمازيغي ؛
- الفنون والآداب الأمازيغية، من قبيل الشعر والرواية والأغنية والمسرح والسينما.
- الإعلام الأمازيغي وقضاياه وإشكالياته.
- قضايا اجتماعية ذات صلة ببعض الظواهر الثقافية، ومنها المرتبطة بالمرأة والطفل والعادات والتقاليد.
- طقوس واحتفاليات رأس السنة الأمازيغية؛ وكذا أنشطة واهتمامات المجتمع المدني الأمازيغي.

ولعل هذا العمل من شأنه أن يمثل قيمة مضافة للمساهمات الجادة التي تصبّ في خدمة النقاش حول قضايا الأمازيغية، والتي تعكسها إصدارات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، التي يبلغ عددها حتى الآن 333 إصدارا، شملت المؤلفات الأكاديمية والأبحاث العلمية في مجالات اللغة والأدب والفن والتاريخ والأنثروبولوجيا والبيداغوجيا والديداكتيك والمعلوميات، إضافة إلى أشغال الندوات وكذا المجلة العلمية «أسيناك»، والكتب الإبداعية من دواوين شعرية، وروايات وقصص وحكايات للأطفال وترجمات. وهي إصدارات تمثل حاليا إطارا مرجعيا هاما، كما تشكل إغناء كبيرا للمكتبة الوطنية عامة والمكتبة الأمازيغية على وجه الخصوص.

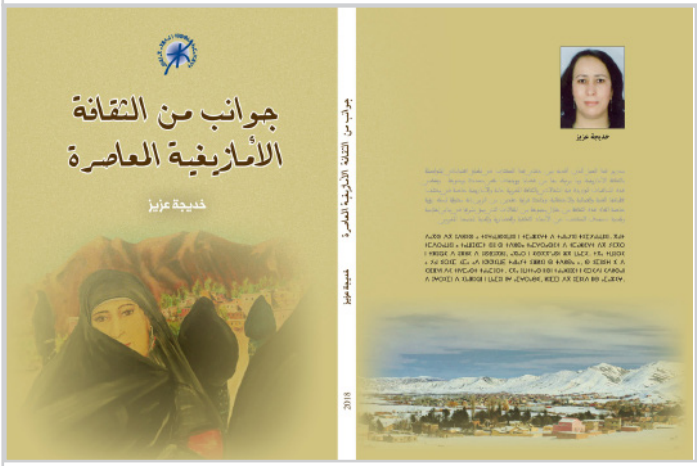

ثازيري تختتم فعاليات ملتقى اتسافت للتنمية والتراث في نسخته الثانية

اختتمت فعاليات النسخة الثانية من ملتقى اتسافت للتنمية والتراث، المنظمة من طرف جمعية ثازيري للتنمية والثقافة بدعم من وزارة الثاقة، التي كانت تحت شعار " جماعة اتسافت : الإنسان والمجال "، و احتضن أشغالها فضاء دار الشباب اتسافت- الدريوش طيلة أيام 16/17/18 من شهر نونبر الجاري.

وقد تميزت النسخة الثانية من الملتقى بأنشطة متنوعة حضيت بإقبال واسع من طرف سكان المنطقة، وكما كان مبرمجا افتتحت جمعية ثازيري للتنمية والثقافة أشغال الملتقى بكلمة افتتاحية ترحيبية ألقاها منسق الملتقى ورئيس جمعية ثازيري السيد رضوان بخرو، زوال يوم الجمعة 16 نونبر، قبل أن يفسح المجال لانطلاق أشغال الندوة الأولى، التي قاربت موضوع "جماعة اتسافت ورهانات التنمية الترابية"، ساهم في تأطيرها كل من الأستاذة نادية بودرة بمداخلة "أرض، ماء، أيدي نسائية "، والاستاذ

حفيظ كندوزي بمداخلة " التنمية المحلية:الأسس والمقاربات"، والأستاذ جمال علاوي بمداخلة " واقع التنمية بجماعة اتسافت".

فيما كان زوار ملتقى اتسافت على موعد مع معرض للمنتجات المجالية والتراثية والكتاب، ظل طيلة أيام الملتقى، هذا المعرض الذي أقيم بفضاء خاص شاركت فيه مختلف الجمعيات النسوية والحرفية والتعاونيات النشيطة بجماعة اتسافت والجماعات المجاورة، بعرض منتوجاتها قصد التعريف بها وتوسيع دائرة زبنائها.

هذا، وقد عرف صباح اليوم الثاني من ملتقى اتسافت ورشة تكوينية في تعليم الحروف الأمازيغية لفائدة مجموعة من التلاميذ سهر على تأطيرها أستاذ اللغة الأمازيغية محمد فارسي، في حين عرفت الفترة المسائية، أشغال الندوة الثانية التي كانت بعنوان " الأدب الأمازيغي بالريف : بين الذاكرة والمتخيل " أطرها كل من الأستاذ عبد الصمد مجوقي, والأستاذ أنديش شاهد، والاستاذ عبد الواحد حنو، الذي قدم إصداراته الجديدة (ديوان شعري ومجموعة قصصية بالأمازيغية)، في حفل توقيع على هامش الندوة.

أما بالنسبة لليوم الثالث فقد برمجت الجمعية خرجة استكشافية للمعلمة التاريخية "رفوسينا ثازوكاغث" التي شيدها الاسباني اميليو بلانكو إيثاكا نهاية ثلاثينيات القرن الماضي بأربعاء تاوريرت، هذه الخرجة التي عمل على تأطيرها الأستاذ محمد الحموشي، واستفاد منها حوالي 50 مشاركة ومشارك، قبل أن تبصم الجمعية على نجاح الدورة الثانية من ملتقى اتسافت بإحياء حفل فني ختامي متميز بمشاركة شعراء وازنين وفرق موسيقية أطربت الحضور بأغاني تراثية وعصرية، ليسدل الستار عن فعاليات ملتقى اتسافت في نسخته الثانية بكلمة شكر وختام من الجمعية المنظمة.

الأعرج: سيتم إضافة جائزتين للإبداع الأدبي الأمازيغي وللدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية

أكد وزير الثقافة والاتصال، محمد الأعرج أن وزارته تعمل على إضافة الجائزة التشجيعية للإبداع الأدبي الأمازيغي والجائزة التشجيعية للدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية، مشيرا إلى أن الوزارة تحرص على "إعمال المقاربة التشاركية والتخطيط التشاركي في كافة مراحل تعزيز الفعل التنموي الثقافي، وفقا للمقتضيات الدستورية المحددة لذلك".

وأبرز الأعرج خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، أمس الأربعاء 07 نونبر الجاري، لتدارس ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والاتصال – قطاع الثقافة، أن الوزارة تعمل على تجاوز الإكراهات المتعلقة بضعف الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة، عن طريق "الانفتاح الايجابي على موارد مالية أخرى، على رأسها الصندوق الوطني للعمل الثقافي الذي يروم حماية التراث المعماري والأثري ومختلف الثروات الفنية الوطنية والحفاظ عليها، وكذا دعم تنمية الإبداع الثقافي والفني وتطويره وتنظيمه، بكيفية مستقلة، وعلى أسس مهنية مضبوطة".

كما أكد الأعرج، أن الوزارة "انكبت على توسيع دائرة الاهتمام والانخراط في الفعل الثقافي على الصعيد الوطني، مبرزا أن الساحة الثقافية عرفت تنظيم تظاهرات تراثية وثقافية متنوعة، كمسابقة مغرب الثقافات للمسرح والمهرجان الوطني لهواة المسرح بمراكش، ومهرجان أهازيج واد نون بكلميم، كما تم إعطاء انطلاقة أشغال الشطر الثاني من مركز تطوان للفن الحديث، وذلك بهدف الرقي بمختلف الفنون وتنشيط الساحة الثقافية الوطنية".

وأوضح الوزير الوصي على القطاع أن "مجال الكتاب والقراءة، شهد أيضا تنظيم برامج وأنشطة على المستويين الوطني والدولي، إذ تم احتضان أسابيع ثقافية دولية بالمغرب، كما تم الاحتفال بوجدة، ويتم كذلك التحضير للإعلان عن جائزة المغرب للكتاب برسم دورة 2019، إذ ستتم إضافة الجائزة التشجيعية للإبداع الأدبي الأمازيغي والجائزة التشجيعية للدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية وجائزة الطفل والشباب".

إلى جانب هذه البرامج، يضيف الأعرج في معرض مداخلته،"انكبت الوزارة على تعزيز الترسانة القانونية المنظمة للقطاع، وذلك من خلال استكمال تدارس مشروع القانون التنظيمي المتعلق بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديث مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية ومشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي".

وأعلن الأعرج، أنه سيتم "تعزيز تدابير الحكامة والترشيد، بهدف الرفع من دخل القطاع في مجال زيارة المآثر التاريخية، حيث تم رفع رسوم الدخول وتكثيف المراقبة مما أسفر عن ارتفاع ملحوظ لمبالغها، وستتواصل هذه السياسة بمزيد من الإجراءات الهادفة إلى جعل قطاع الثقافة قطاعا محوريا ومنتجا، عبر تنويع مصادر التمويل الثقافي، بالاعتماد على آليات جديدة للرفع من موارد الصندوق الوطني للعمل الثقافي وإرساء شراكات جديدة مع المؤسسات الاقتصادية الوطنية والقطاع الخاص، وتعزيز وتنويع برامج التعاون الدولي".

وفي مجال تعميم المكتبات، أكد وزير الثقافة والاتصال أن وزارته تدبر "أكثر من 300 مكتبة عمومية وهي جميعها مفتوحة للعموم. وبالإضافة إلى الحرص على توسيع وتحديث هذه الشبكة، تولي الوزارة أهمية للأنشطة المنظمة على مستوى المكتبات حيث يتم تنظيم ما يناهز 4000 لقاء سنويا من بينها أوراش القراءة وأوراش الكتابة واللقاءات مع الكتاب".

وأضاف أنه إلى "جانب الدبلوماسية الرسمية في التعريف بالثقافة المغربية بالخارج وخدمة القضايا الوطنية، فإن الوزارة اعتمدت برنامجا يهدف إلى المشاركة في تظاهرات ثقافية دولية بتعاون مع .تمثيليات المغرب بالخارج وكذا مع مغاربة العالم، حيث تم عرض 180 مسرحية بالخارج استفادت أغلبيتها من دعم وزارة الثقافة والاتصال، بالإضافة إلى 51 عرضا باللغة الأمازيغية بالخارج".

*منتصر إثري

أمثال أمازيغية

« ! ⵓⵓⴰⴷ ! ⵣⵜⵓⵏⵏⴰⵏ ⵓⵓⴰⴷ »

«ووه !إتّجّادْ ووه !»

هذا المثل الشعبي الامازيغي الريفي، يُضرب لكل شخص ذي سمعة سيئة بكل أوجهها والتي تربطه،دوما أبدا، بأصله الذي يتجسد فيه نقصه وانعدام قيمته بين الآخرين. بمعنى أن كل ما يوصم به هذا الشخص من صفات تبخيسية نجد لها نظيرا عند آبائه و أجداده الأوائلوهي مرتبطة حتما بأصله وطويّته.

ومثل هذا الشخص كمثل البومة المعبر عنها في هذا المثل جزئيا ومجازيا بهذا الاسم المشتق من صوتها «ووه « Ouah» ! » هكذا يسمع صوتها ليلا.

وقصة هذه البومة هي كالتالي:

يُحكى عن طائرالبومةأنها بنت يوما عشّا في مكانمهجور عبارة عن خربة خالية، صمتها يشبه صمت القبور، حتى لا تتطاول عليه أيادي العبث بحجر أو بشيء يترك عشها خرابا.

ولما فرغت من عملها وانتظم كل شيء، باضت. ثم حضنت بيضتها. ومعمرور الوقت، فقست و فرَخت له فرخا.

وعندما بدأ يكبر هذا الفرخ في حضن أمه،وشرع ريشه ينمو وتنمو معه أجنحتهأخذ يظهر بين ظهراني الطيور بملامح ومواصفات تجعل مَن حوله من طيور الغابة يصعب عليهم التمييز بينه وبين صغير الباز رمز القوة والذكاء والشجاعة و الإقدام والاحترام و التقدير بامتيازفي مملكة الطيور.على عكس طائر البومة التي تقع على مستوى النقيض منه و التي تتصف بصفات تبخيسية كالخوف ((حسب المعتقد الشعبي)) لأنها تتجنّب المنافسة مع الطيور الأخرى لذلك لا تصطاد إلا ليلا. و بالإضافة إلى ذلك فهي أيضا رمز الشر و الشؤم لصوتها الذي يشبه الصراخ الذي يثير مخاوف الموت.

ويبدو أن هذا الشبه الكبير بين فرخطائر البومة وبين أفراخطائر الباز، صوريا،بدأ يستهوي الأنظار!ويشيع الاعتقاد في أوساط الطيور المحيطة به من كل جانببأن طائر البومة فرخت بازا،كما بدأ يخلق جوا من الشك و الريبة عند بقية الطيور الأخرى؛ إن كان نذير الشؤم هذا بإمكانها أن تفرخ بازا !!؟نظرا لما تحظى بها سلالة الباز في مملكة الطيور من الاحترام و التقدير كما هو معلوم.

ومع مرور الوقت بدأت تتضح بجلاء لهذه الطيور المتوهِّمة، كما بدأت تقتنع يوم بعد يوم أن تلك الأم، أم الصغير،التي كانت توصم بالسوء وانعدام القيمة في عقولهم الصغيرة أنها فعلا فرَخت بازا وليس بوما مثلها إلى الحد الذي بدى لهم هذا أمر حقيقي لامجال للشك فيه.

وظل الأمر على هذه الحال حتى جاء يوم الفصل، اليوم الذيبدأ فيه صغير البوم هذا،الذييشبه طائر الباز،ينعق، بالطبع، و يصدر صياحا، يتطيَّر منه العباد، يشبه صياح وصراخ أسلافهمعلنا بلا عقد، عن اقتدائه بآبائه الذين يجترون، بدورهم، إرثا من التهم الثقيلة من أجدادهم،وهو يعبّر عن ذاته و يؤكد انتماءه الحقيقي إلى فصيلة طائر البومة،و يعلن جهرا أنهما هو إلا بوماوأنه لم ولن يضيع حسبه ونسبه وكان ذلك بصوت مسموع، يفرع رؤوس من حوله،بإصداره من حين لحين،لهذا الصوت البومي: ووه !ووه ! ووه ! ووه Ouah ! Ouah ! Ouah ! Ouah الموروث منذ الأزل عن أصوله.

ومن خلال هذا الصراخ الصاخب الذي كان يتكرر أحيانا مرات متتابعة والذي أطلقه هذا البوم الصغير لفرض وجوده و سلالته التي أتى منها، أمام تلكالطيور التي ستعرف أخيرا أنها كانت منخدعة بالمظهر وفقط. وتبيّن لهافي الأخير، لما أن لمست لدى هذا الفرخ تصرفات طائر البومة، أنه من سلالة البوم وليس من سلالة الباز كما كانوا يعتقدون خطأ.وهكذا فما تناهى إلى مسامعها صوته البومي حتى ضج المكان وما حوله بتغريدات تعكس مدى ما كانت عليها هذه الطيور في السابق من خلط وتشويش. ثم انفض الجميع من حولهوطاروا في أرجاء السماء.

يومها قيل للبومة باستهجان هذه العبارة: « ووه إتجّاد ووه» « Ouah !Itajad Ouah ! » التي ستبقى مثلا سائرا فيما بعد للتدليل على جوهر الإنسان و طباعه التي تعيده الى أصله كما كان عليه أبويه. كما أشرنا إلى ذلك أعلاه.

ملحوظة:

عند البعض بالريف الكبير صوت البوم نذير الشؤم والبلاء،فحين يسمعونها وهي تصدر صياحا حزينا متقارب مع الصراخوقريب من بيوتاتهم يعتقدون في قرارة نفسهم أنه لامحالة سيحصل لهم مكروه؛ موت أحد من أقاربهم في الأغلب الأعم، لذا لا يترددون في ترديد لهذا الكلام الشعبي:

شْ غيُّوذ خْ ثروا انَّامْ
TAS gheyud x tarwa annam
ضارْ نْ وغيورْ ذقْمومْ أنَامْ
dar n wagh yur dag qammum annam

وحين يريدون إبعاد شر عينيها يُردِّدون هذه اللازمة:

ثطاوينْ أنَامْ ذك ايارْني
tittawin annam dag yarni
من غاثْ زاراضْ أذْ يارْني
Min gha t zarad ad yarni

وهم يعتقدون أنهم بترديدهم لهذا الكلام الموزون سوف يذهبون بلاءها.

وهناك نص حديث طويل جدا منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الموضوع: أنه قال اخبرني جبريل عن رب العالمين عن منطق الطيور(...) والبومة تقول الهلاك الفراق الخراب الخراب فإذا سمعتها فقل حسبي الله ونعم الوكيل فإنه يرجع هياجا على رأسها(...). [بتصرف] .

بقلم: عبد الكريم بن شيكار

LA BANQUE **CONNECTÉE**

SERVICES EN AGENCE

الأفضل في خدمة الزبناء لسنة 2019 المغرب

إصرفوا شيكاتكم في أي وكالة !

صالح لدى أكثر من
700 وكالة BMCE Bank

دراسة منجزة من طرف Kantar TNR بمصاحبة مع الزبناء من ماي إلى يوليوز 2018 للمزيد من المعلومات www.escadia.ma

080 100 8100
bmceconnectee.ma

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا